الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

دور الجماعات المحلية في تسيير الشؤون الاجتماعية
دراسة حالة الشؤون الاجتماعية لبلدية الغمري

مقدمة من طرف الطالبة: لوماني فريدة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن عامر مصطفى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	وهراني مجدوب	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	مختار دقيش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019 / 2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

دور الجماعات المحلية في تسيير الشؤون الاجتماعية
دراسة حالة الشؤون الاجتماعية لبلدية الغمري

مقدمة من طرف الطالبة: فريدة لوماني

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن عامر مصطفى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	وهراني مجدوب	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	مختار دقيش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019 / 2020

الإهداء

أهذي هذا العمل المتواضع إلى
التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى الغالية التي تحب دون مقابل
أطال الله في عمرها ''أمي العزيزة''
الشخص الذي ناضل من اجل إسعادنا في الحياة، إلى الذي مهما قلت وفعلت
لن أوفيه حقه ''أبي العزيز'' رحمه الله
زوجي و ابني الغالي ناجي
و اهديه إلى رفيقة دربي أختي شريفة و ابنتيها ملاك و هبة
إلى كل صديقاتي بالعمل خاصة سهيلة، نورة ، كريمة، زهرة
وإلى صديقاتي مليكة، هجيرة، هوارية و أولادها
وإلى كل دفعة سنة ثانية ماستر تحليل اقتصادي و استشراف 2019 / 2020

الشكر

إذا عجزت يداك عن مكافأة فلن يعجز لسانك عن الشكر فأولا شكري لله عزوجل الذي احمده على توفيقه لي في انجاز هذه المذكرة.

أتـــقدم بخـــــالص الشكر و التقـــــــدير إلى الأســـــتاذ المشـــــرف "مختار دقيش" الذي بفـــــضل الله وبفـضل جهده المتواصـل ونصـائحه و إرشـاداته أنزت هـذا العمل،

ابنتي ملاك التي ساعدتني كثيرا في دراستي

إلى صديقتي هجيرة

كما أتقدم بشكر إلى كل زملاء بالعمل ببلدية الغمري

خاصة وداد مهندسة دولة في الإعلام الآلي

خاصة السيد رئيس م ش ب لبلدية الغمري

كريم معمر المدعو "بوعلام عدالة"

الفهرس

البيان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الفهرس	I,II,III,IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
قائمة المختصرات و رموز	VII
المقدمة العامة	1،2،3،4
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للجماعات المحلية	
تمهيد الفصل	6
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية	7
المطلب الأول : أسس التنظيم الإداري	7
الفرع الأول : المركزية الإدارية	7
الفرع الثاني : اللامركزية الإدارية	9
الفرع الثالث : كيفية تشكيل الأجهزة المحلية	10
المطلب الثاني : مفهوم الجماعات المحلية ودوافع الأخذ بها	11
الفرع الأول : مفهوم الجماعات المحلية	11
الفرع الثاني : الدوافع و المبررات للأخذ بنظام الإدارة المحلية	12
المطلب الثالث : مميزات و أهداف الجماعات المحلية	13
الفرع الأول : مميزات الجماعات المحلية	13
الفرع الثاني : أهداف الجماعات المحلية	14
المبحث الثاني : نشأة و تطور الجماعات المحلية في الجزائر	16
المطلب الأول : الجماعات المحلية قبل الاستقلال	16
الفرع الأول : في عهد الاستعمار	16
الفرع الثاني : نظام المجالس المحلية أثناء الثورة التحريرية	17
المطلب الثاني: الجماعات المحلية في عهد نظام حكم الحزب الواحد	18
المطلب الثالث : الجماعات المحلية في عهد نظام حكم التعدية	19
المبحث الثالث: م ش ب في الجزائر	20
المطلب الأول : تعريف البلدية و أهم صلاحياتها	20
الفرع الأول : تعريف البلدية	20
الفرع الثاني : صلاحيات البلدية	20
المطلب الثاني: م ش ب	20
الفرع الأول : لجان م ش ب	21
الفرع الثاني : صلاحيات م ش ب	21
المطلب الثالث: رئيس م ش ب	21
الفرع الأول : صلاحيات رئيس م ش ب بصفته ممثلا للبلدية	21
الفرع الثاني : سلطات رئيس م ش ب بصفته ممثلا للدولة	22

الفرع الثالث : قرارات رئيس م ش ب	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني : الدور التنموي للجماعات المحلية (البلدية) مظاهره آلياته و تطبيقاته	
تمهيد الفصل	26
المبحث الأول : التنمية في الجزائر أشكالها و مظاهرها	27
المطلب الأول: ماهية التنمية	27
المطلب الثاني : أشكال التنمية	28
الفرع الأول : التنمية الوطنية	28
الفرع الثاني : التنمية المحلية	28
الفرع الثالث : التنمية المستدامة	29
المطلب الثالث : مظاهر التنمية و أبعادها	30
الفرع الأول : التنمية الإقتصادية	30
الفرع الثاني : التنمية الإجتماعية	30
المبحث الثاني : علاقة الاقتصاد الاجتماعي و معوقاته في تحقيق التنمية	31
المطلب الأول : الاقتصاد الاجتماعي و التضامني	31
الفرع الأول : الاقتصاد الاجتماعي ، المفهوم التقليدي	31
الفرع الثاني : الاقتصاد الاجتماعي، المفهوم الحديث	32
الفرع الثالث : الاقتصاد التضامني	33
المطلب الثاني : علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالتنمية	33
الفرع الأول : توزيع الدخل	33
الفرع الثاني : تخصيص الموارد الاقتصادية	34
الفرع الثالث : تشجيع الاستثمار	34
الفرع الرابع : القضاء على البطالة و خلق فرص عمل	34
المطلب الثالث : معوقات الاقتصاد الاجتماعي في تحقيق التنمية	35
الفرع الأول : الجهل	35
الفرع الثاني : المرض	35
الفرع الثالث : السلبية	36
الفرع الرابع : الغش بكل أشكاله	36
الفرع الخامس : التبعية	36
المبحث الثالث : مخططات الجماعات المحلية (البلدية) في التنمية و التغير الاجتماعي	36
المطلب الأول : مخططات الجماعات المحلية (البلدية) في التنمية	37
الفرع الأول : مخططات البلدية للتنمية المحلية	37
الفرع الثاني : البرامج القطاعية للتنمية	38
الفرع الثالث : البرامج والصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية	38
الفرع الرابع : صندوق الكوارث الطبيعية و الأخطار الكبرى	38
المطلب الثاني : العلاقة بين التنمية و التغير الاجتماعي	38
المطلب الثالث : تحديات و متطلبات نجاح الجماعات المحلية (البلدية) في تحقيق التنمية والتغير الاجتماعي في الجزائر	39

الفرع الأول : عدم وضوح معالم وأسس الرؤية عند صناع القرار في الجزائر	39
الفرع الثاني : الدور المحدود الذي يلعبه المجتمع المدني	40
الفرع الثالث : انتشار الفساد	41
الفرع الرابع : الدور المحدود للقطاع الخاص في تحقيق التنمية و التغير الاجتماعي	42
الفرع الخامس : الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات	42
خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث : دور البلدية في تحقيق التنمية من خلال تسيير الشؤون الاجتماعية	
تمهيد الفصل	46
المبحث الأول : التعرف بالبلدية محل الدراسة	47
المطلب الأول : لمحة تاريخية حول بلدية الغمري	47
الفرع الأول : بطاقة تقنية لبلدية الغمري	47
الفرع الثاني : أهم المناطق التابعة لها	47
الفرع الثالث : ممتلكاتها	49
المطلب الثاني : التنظيم الإداري لبلدية الغمري	49
الفرع الأول : التنظيم الإداري لبلدية الغمري:	50
الفرع الثاني : مكتب ش إ	50
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي الإداري لبلدية الغمري	50
المبحث الثاني : البرامج التنموية للشؤون الاجتماعية لبلدية الغمري	52
المطلب الأول : برامج الدعم والإدماج الاجتماعي للشؤون الاجتماعية	52
الفرع الأول : المنحة الجزافية للتضامن	52
الفرع الثاني: منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة	53
الفرع الثالث : لجنة الشبكة الاجتماعية	54
المطلب الثاني : برامج التشغيل و الإدماج للشؤون الاجتماعية	54
الفرع الأول: جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات	54
الفرع الثاني : جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي	54
الفرع الثالث : جهاز الجزائر البيضاء(BLANCHE ALGÉRIE)	55
المطلب الثالث : منح الشؤون الاجتماعية	55
الفرع الأول : العمليات التضامنية لشهر رمضان	56
الفرع الثاني : العمليات التضامنية للدخول المدرسي	57
الفرع الثالث : اقتناء الأدوية مجانا (الأمراض المزمنة)	57
الفرع الرابع : التكفل بالمعاقين نسبة إعاقة 100%	58
الفرع الخامس : التكفل بالمسنين	58
المبحث الثالث : الواقع التنموي للشؤون الاجتماعية لبلدية الغمري	58
المطلب الأول : واقع الدعم و الإدماج الاجتماعي للشؤون الاجتماعية	58
الفرع الأول : واقع المنحة الجزافية للتضامن في البلدية	59
الفرع الثاني : واقع منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة في البلدية	61
المطلب الثاني : واقع التشغيل و الإدماج للشؤون الاجتماعية	63
الفرع الأول: واقع جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات في البلدية	63
الفرع الثاني : واقع جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي	63

الفرع الثالث : واقع جهاز الجزائر البيضاء في البلدية	64
المطلب الثالث : واقع منح الشؤون الاجتماعية في البلدية	65
الفرع الأول : واقع العمليات التضامنية لشهر رمضان في البلدية	65
الفرع الثاني : واقع العمليات التضامنية للدخول المدرسي في البلدية	66
الفرع الثالث : واقع اقتناء الأدوية مجانا (الأمراض المزمنة) في البلدية	69
الفرع الرابع : واقع لتكفل بالمعاقين نسبة إعاقة 100% في البلدية	69
الفرع الخامس : واقع التكفل بالمسنين في البلدية	71
خلاصة الفصل	72
الخاتمة العامة	75،76،77
المراجع	79،80،81
الملخص باللغتين العربية والفرنسية	أخيرة
الملخص باللغة الإنجليزية	غلاف خارجي

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
III-1	الهيكل التنظيمي الإداري لبلدية الغمري	51
III-2	توزيع نسبة الاستفادة من منحة الجزافية للتضامن حسب المناطق والجنس	61
III-3	توزيع نسبة الاستفادة من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة حسب منطقة و الجنس	62
III-4	توزيع نسبة الاستفادة من منحة نشاط الإدماج الاجتماعي حسب منطقة و الجنس	64
III-5	توزيع نسبة الاستفادة من منحة التضامنية لشهر رمضان حسب الجنس	65
III-6	توزيع نسبة الاستفادة من منحة دخول المدرسي حسب المناطق و الجنس	67
III-7	توزيع نسبة الاستفادة من محافظ حسب المناطق و الجنس	68
III-8	توزيع نسبة الاستفادة من منحة المعوقين بنسبة 100% حسب المناطق والجنس	70

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
III-1	توزيع نسبة الاستفادة من منحة الجزافية للتضامن حسب المناطق والجنس	59
III-2	توزيع نسبة الاستفادة من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة حسب منطقة و الجنس	62
III-3	توزيع نسبة الاستفادة من منحة نشاط الإدماج الاجتماعي حسب منطقة و الجنس	63
III-4	توزيع نسبة الاستفادة من منحة التضامنية لشهر رمضان حسب الجنس	65
III-5	توزيع نسبة الاستفادة من منحة دخول المدرسي حسب المناطق و الجنس	66
III-6	توزيع نسبة الاستفادة من محافظ حسب المناطق و الجنس	68
III-7	توزيع نسبة الاستفادة من منحة المعوقين بنسبة 100% حسب المناطق والجنس	69

قائمة المختصرات ورموز

الرموز	قائمة المختصرات والرموز
ش إ	الشؤون الاجتماعية
م ش ب	المجلس الشعبي البلدي
PCD	Plan Communal de Développement
PSD	Programmes Sectoriels déconcentrés
AFS	Allocation forfaitaire de Solidarité
IAIG	Indemnité de l'Activité d'Intérêt General
DAIS	Dispositif d'Activité Insertion Sociale
PID	Dispositif d'Insertion sociale des jeunes Diplômes

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تنتهج الجزائر ومنذ الاستقلال سياسة الدعم الاجتماعي المعمم بمعنى دولة اجتماعية، تهدف من خلالها إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية ومساواة بين أفراد المجتمع، و تحسين الوضع الاقتصادي للبلد، و تعد المساعدات الاجتماعية جزءا من هذه السياسة في الجزائر، و التي تصرف إلى قطاعات معنية، يكون الهدف الأساسي منها تحسين المستوى المعيشي للفئات الهشة والمعوزين و الوصول إلى مناطق الظل، قصد التأقلم في بيئتهم دون الإحساس بعنصر الحرمان و عدم المساواة الطبقية، ولقد تبنت الجزائر العديد من البرامج التنموية التي تهدف إلى التغيير الاجتماعي وذلك لان التنمية هي وسيلة أو أداة لحدوث التغير من اجل صالح الأفراد و ارتقاء مستواهم المادي والاجتماعي، فمن قام بالتنمية قام بالتغيير مهما كان شكلها أو مظهرها سوف تحدث شكلا من أشكال التغير الاجتماعي داخل المجتمع.

إلا أن اتساع حجم المجتمعات يؤدي إلى زيادة العبء على الدولة، مما يؤدي بها لاختيار أسلوب في التنظيم الإداري بما يتوافق وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويحتم عليها في بداية نشأتها تبني أسلوب التنظيم الإداري المركزي على اعتباره انه يساعد كثيرا في تسيير شؤونها وضمان وحدة الإقليم ولا تؤثر على كيان الدولة الواحدة، هذا الأسلوب جعلها غير قادرة على النجاح في ظل التغيرات ما جعل الدولة تنتهج أسلوب التنظيم الإداري اللامركزية في تسيير شؤونها. و تعد المجالس الشعبية المنتخبة من أهم الآليات التي تتجسد من خلالها هذا الأسلوب، وذلك من خلال مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تسيير برامجها التنموية، وذلك لان الأفراد المحليين غالبا ما يكونون أدرى بخصائص منطقتهم و بمشكلات أفراد المجتمع المحلي، وبالتالي فهم الأقدر على رصدها و تحديد الأولويات عند حلها، و هذا ما من شأنه مساعدة الدولة كثيرا في إنجاح تسيير برامج الإدماج الاجتماعي.

طرح الإشكالية :

أمام تضافر جهود الدولة في تقريب الإدارة من المواطن وتوصيل المساعدات الاجتماعية للفئات الهشة، المعوزين ومناطق الظل والسير الحسن لبرامج الدعم الاجتماعي إلى كافة التراب الوطني عن طريق المجالس الشعبية الولائية والبلدية وأمام هذه الأهمية البارزة لها، وكونها أداة لتجسيدها محليا بالأخص البلديات وبناءا على ما سبق يطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع تسيير الشؤون الاجتماعية في ظل برامج الدعم الاجتماعي للجماعات المحلية و إلى أي مدى يمكن تحقيق التغير الاجتماعي ببلدية الغمري كعينة تطبيقية؟

الأسئلة الفرعية :

- ✓ هل للجماعات المحلية (البلدية) دور في تحقيق التنمية و التغير الاجتماعي؟
- ✓ ما هو الدور التنموي للبلدية و ما علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالتنمية؟
- ✓ هل من خلال تسيير الشؤون الاجتماعية هناك تغير اجتماعي؟
- ✓ هل لمناطق الظل نصيب في برامج الإدماج الاجتماعي و التشغيل و منح الشؤون الاجتماعية ؟

الفرضيات: للإجابة على إشكالية البحث و غيرها من الأسئلة المطروحة، يسوقنا البحث إلي طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تمثل الجماعات المحلية (البلدية) فاعلا محوريا في تحقيق التنمية و التغير الاجتماعي في الجزائر.

الفرضية الثانية:بما أن توفير شبكات الحماية والأمان الاجتماعي لهذه الفئات كالإعانات، ومنح الداخلية أو برامج التشغيل و برامج في حالات الطوارئ، كالمجاعة و التصحر أو كما هو الحال في الوقت الراهن حالة "كورونا". فإن وعاء المساعدات الاجتماعية (التضامن) يحقق إيرادات ضخمة مما يضمن الموارد لتمويل الفئات الهشة و المحتاجين و العائلات المعوزة، لتقليل الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

الفرضية الثالثة: إن السعي لتحسين جميع مظاهر الحياة الاجتماعية للمواطن سيظل أحد الاهتمامات الرئيسية للسياسة التنموية أو التغير الاجتماعي، لأن تحسين إطار حياته يشمل استثمارا من أكثر الاستثمارات مردودية لتدعيم التماسك و التضامن الاجتماعي.

الفرضية الرابعة: إن هدف الجماعات المحلية هو تقليل الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال إعطاء فرص لكل شرائح المجتمع بما فيها مناطق الظل، عن طريق برامج الإدماج الاجتماعي و التشغيل و منح الشؤون الاجتماعية ؟

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتني إلى تناول هذا الموضوع بالدراسة، راجع إلى قناعتي التامة بالدور الذي تلعبه الجامعة في التنمية بكل أبعادها، فهي مركز الدراسات والأبحاث والتجارب، وكذا تكوين الإطارات المؤهلة والتي تملك قدرة التحكم والتسيير.

- ✓ وكون الموضوع من أهم المواضيع التي تكتسب أهمية علمية لارتباطها بالمواطن من جهة والجماعات المحلية من جهة أخرى و أهمية هذه العلاقة بينهما من خلال إثراء عناصره.
- ✓ حاجة التنمية الشاملة لمؤسسات وهيئات و أجهزة تنفد من خلالها عملية التنمية التي تكون همزة وصل تربطها بالفئات الهشة ومناطق الظل حيث تخصص الدولة أموال طائلة و برامج تنموية عديدة من أجل تحقيق التنمية المنشودة و التغير الاجتماعي.
- ✓ محاولة المزاوجة بين الدراسة والعمل (كوني عاملة في الميدان) تطرقا إلى الموضوع.
- ✓ قلة الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت بعمق إشكالية الموضوع.
- ✓ إمكانية استفادة الطلبة من الموضوع في بحوثهم.

أهمية البحث :

لبحثنا أهمية بالغة تتمثل في النقاط التالية:

- ✓ تنبع أهمية البحث كونها تتعرض لموضوع في غاية الأهمية و هو أسس التنظيم الإداري الذي تعتمد عليه الدولة الحديثة في تنظيمها الإداري الذي يرتكز على دعامتين أساسيتين هما : المركزية واللامركزية فهما وجهان لعملة واحدة.
- ✓ تقديم دراسة جديدة عن دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاجتماعية و التغير الاجتماعي من خلال تسيير برامج الشؤون الاجتماعية.
- ✓ إن ما تسعى إليه الدولة من رفع مستوى المعيشي للفئات الهشة و المعوزين ووالصول إلى مناطق الظل يؤدي بنا للتطرق إلى الموضوع محل دراسة من أجل سرد واقع البرامج و الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة و مناطق الظل عن قرب من خلال دراسة الحالة المختارة والمتمثلة في بلدية الغمري دائرة المحمدية ولاية معسكر.

الهدف من هذا البحث :

من القواعد البديهية لأي دراسة مهما كان مجالها، تقوم و تأسس على أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها. لذا فالباحث مطالب برسم الخطوط العريضة لدراسته بغية تحقيق أهداف بحثه. و هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ✓ الهدف الشخصي ، نيل شهادة ماستر الأكاديمي (تحليل اقتصادي و استشراف).
- ✓ تدعيم الأبحاث العلمية و الدراسات الأكاديمية في ميدان التنظيم الإداري للجماعات المحلية عموما و البلدية خصوصا، وفتح المجال أمام البحوث الأخرى في هذا المجال بالإجابة على الإشكاليات الواردة في البحث وتدعيمها بحلول.
- ✓ تسليط الضوء على مفاهيم التنمية في الجزائر أشكالها ومظاهرها ، وعلاقة الاقتصاد الاجتماعي ومعوقاته في تحقيق التنمية.
- ✓ توضيح مدى تأثير التنمية الاجتماعية في التغير الاجتماعي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: الإطار النظري والمفاهيمي للجماعات المحلية، الدور التنموي للبلدية مظاهره آلياته و تطبيقاته من خلال تسيير الشؤون الاجتماعية .

الحدود المكانية : تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى بلدية الغمري ولاية معسكر.

الحدود الزمنية: تمت الدراسة في فترة ممتدة من فيفري2020 إلى غاية أفريل من نفس السنة.

المنهج المتبع:

لتعدد مظاهر و جوانب الموضوع تم الاعتماد على تكامل منهجي متكون من المنهجين الوصفي و التحليلي لأنهما الأنسب للإجابة على الإشكالية المطروحة، إذ استعمل المنهج الوصفي باعتبار الجماعات المحلية عنصر قابل للوصف ، واستعمل المنهج التحليلي في تحليل المعطيات لوصفها، كما تم استخدام المنهج التاريخي من حيث إعطاء نبذة تاريخية عن البلدية محل الدراسة إضافة إلى منهج القائم على جمع البيانات الخاصة بالبحث وتحليلها.

صعوبات الدراسة:

قد لا يكاد أي موضوع دراسة بحثية أن يخلو من الصعوبات في إعداده، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء أداء بحثنا هذا ما يلي:

- ✓ عدم وفرة الدراسات المتطرقة بصفة مباشرة لموضوع الشؤون الاجتماعية في البلدية.
- ✓ جائحة كورونا (كوفيد19) التي صعبت علينا الوصول للمكتبة الجامعية ومصادر بحث أخرى.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات يدور موضوعاتها حول الجماعات المحلية و مدى تحقيقها للتنمية و من بينها ما يلي :

الدراسة الأولى: شويخ بن عثمان؛ "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير"القانون العام"، وفي هذه الدراسة تناول الباحث الإشكالية التالية: "ما مدى نجاح البلدية في مهمة التنمية المحلية؟ "، فاعتمد في دراسته على الدور التنموي للبلدية مظاهره، و تطبيقاته مدعم بنماذج تطبيقية عن المشاريع التنموية بالبلدية.

الدراسة الثانية: خنفري خيضر؛ "دور البلدية في التنمية المحلية" رسالة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه في علوم الاقتصاد"، وفي هذه الدراسة تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: "هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاما فعالا أم يجب تجديده؟ "، وقد ركز في الدراسة حول موضوع تمويل التنمية في الجزائر واقع و أفاق.

الدراسة الثالثة: محمد خشمون؛ "مشاركة المجالس البلدية في التنمية دراسة ميدانية على مجالس البلديات لولاية قسنطينة" رسالة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه علوم الاقتصاد "، يدور موضوع الدراسة حول الإشكالية التالية : "هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية، في تصور و تخطيط و تنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة حقيقية، تنسجم و مهام هؤلاء المنتخبين و تستجيب لتطلعات من انتخبهم؟"، وتضمن موضوع البحث إلي أي مدى يمكن أن تشارك المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها.

الدراسة الرابعة: دكتورة ثروت محمد شلبي؛ "التنمية الاجتماعية" تناولت الدكتورة مفاهيم أساسية حيث تمثل المفهومات محددات وموجهات نظرية في دراسة التنمية و رؤية نقدية للأطر المفسرة لعمليات التنمية بالإضافة للعلاقة بين التنمية و التغير الاجتماعي.

هذه الدراسات وجل الدراسات السابقة، اعتمدت على موضوع التنمية الاجتماعية كمتغير مستقل و عدم ربطه بمتغير آخر، و أخرى اهتمت بالجماعات المحلية و علاقتها بالتنمية المحلية، بعيد كل البعد عن دراسة موضوع واقع الشؤون الاجتماعية و علاقته بالتنمية و التغير الاجتماعي وتبيان نوع هذه العلاقة.

الفصل الأول
الإطار النظري و المفاهيمي للجماعات المحلية

تمهيد الفصل

يرتكز التنظيم الإداري في أي دولة على أساليب فنية تتمثل في المركزية واللامركزية كسبيل لتوزيع النشاط الإداري، بين مختلف الأجهزة والهيئات الإدارية بالدولة. فالتنظيم الإداري ومهما كان النظام السياسي و الاقتصادي السائد في دولة ما، يبنى على أجهزة وإدارات مركزية وأخرى لا مركزية ، تتبلور هذه الأخيرة في شكل الإدارة المحلية والتي شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا وجاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الدعاية السياسية والتنمية الاقتصادية لأي دولة بفضل الإدارة المحلية، تستطيع هذه الأخيرة من تمتين علاقتها بالفئات الاجتماعية، ووصول إلى مناطق الظل وتلبية الحاجيات العامة محليا.

و من أجل هذا استعرضنا في هذا الفصل دراسة الإطار النظري و المفاهيمي للجماعات المحلية من خلال تبيان نشأة و تطور الجماعات المحلية في الجزائر و تعرف على المجلس الشعبي البلدي في الجزائر.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية

إن زيادة الأعباء على المركزية الإدارية واتساع حجم المسؤوليات على عاتقها، جعل من الهيئات المحلية الشريك والمساعد الأساسي لها ، وذلك من خلال تمثيل المركزية الإدارية في الأقاليم المحلية وإدارة الشؤون العمومية المحلية ، وبالإضافة فإن الدولة الحديثة قد اتسعت وظائفها، وأصبحت تتدخل في ميادين كثيرة تحقيقا للأهداف الاجتماعية ، ومن هنا ظهرت فكرة الهيئات المحلية :

المطلب الأول : أسس التنظيم الإداري

تعتمد الدولة الحديثة في تنظيمها الإداري على نمط يرتكز على دعامتين أساسيتين هما : المركزية واللامركزية فهما وجهان لعملة واحدة ، وذلك لا يعني أن الدولة تختار أحدهما لتنظيم السلطة الإدارية فيها ، إذ أن من المسلم أن الدولة المعاصرة لا سيما كانت موحدة لا تستطيع أن تأخذ بأحد الأسلوبين على نحو مطلق، إذ الأغلب أن تأخذ كل دولة بقدر من المركزية و أخر من اللامركزية ، إذ يتأثر الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في تنظيمها الإداري بظروفها الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية والجغرافية لكل دولة وبما يحقق مصلحتها وأهدافها المبتغاة عن التنظيم الإداري لها ، فمثلا الدولة التي يسودها نظام ديمقراطي نجد أن اللامركزية فيها هي المبدأ المتتبع في التنظيم الإداري ، وهو ما لا نجده في التنظيم السياسي الاستبدادي ، حيث نجد أن مختلف أجهزة الدولة بما فيها الجهاز الإداري بقبضة سلطة واحدة و هي السلطة المركزية.

الفرع الأول : المركزية الإدارية

من خلال هذا الفرع سنتعرف على المركزية الإدارية و صورها :

1. تعريف المركزية الإدارية :

إن الثابت تاريخيا أن أسلوب المركزية الإدارية كان الأسبق في الوجود في الدولة الحديثة بعد زوال نظم الإقطاع القديمة ، ومع التقدم العلمي والتقني وبروز نظريات الإدارة العلمية ظهرت الحاجة إلى أسلوب حديث يتلازم مع التطورات المستجدة ويقوم على أسس فنية وعلمية سليمة ، لاسيما مع تضخم الجهاز الإداري وحاجته الملحة لضمان كفاءة الأداء الوظيفي فيه[1].

ويقصد بالمركزية الإدارية : قصر الوظيفة في الدولة على ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة ، فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة[2].

و في طرح آخر فالأسلوب الإداري المركزي يقصد به توحيد وحصر كل سلطة الوظيفة الإدارية في يد السلطات الإدارية المركزية، رئيس الدولة، الوزراء، ممثليهم في أقاليم الدولة، بحيث يؤدي هذا التركيز والتوحيد والتجمع لسلطة الوظيفة الإدارية إلى وحدة أسلوب النظام الإداري في الدولة، وإلى إقامة وبناء هيكل النظام الإداري على هرم متكون من مجموعة طبقات ودرجات مترابطة، و هو ما يعرف بالتدرج أوالسلم الإداري[3].

---

[1] ياقوت، قديد. **الاستقلالية المالية للجماعات المحلية دراسة حالة ثلاثة بلديات**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية الحقوق و العلوم التجارية)، جامعة تلمسان ، 2011، ص28.

[2] مصطفى، حسين. **الادارة المحلية المقارنة**. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص1

[3] ياقوت، قديد. المرجع السابق، ص 6.

إذ تقوم المركزية الإدارية على أركان أساسية :

- ✓ حصر الوظيفة الإدارية بالحكومة المركزية حيث تتولى هذه الأخيرة ، مهمة إصدار القرارات النهائية في المواضيع الداخلية ضمن اختصاصاتها ، و لا تشاركها في ذلك أية هيئة إدارية أخرى.
- ✓ قيام التنظيم الإداري على أساس السلطة الرئاسية و التبعية الإدارية ، بمعنى أن يتخذ الجهاز الإداري في الدولة صورة هرم متتابع الدرجات في إطار مبدأ التدرج الرئاسي[1].

ولعل من المزايا التي يكتسبها نظام المركزية الإدارية، أنه يساعد في تقوية نفوذ السلطة المركزية، وأداء الخدمات العمومية للمواطنين بصفة عادلة دون الانحياز لمصالح محلية أو مصلحية ، بالإضافة إلى أن تجانس الأساليب الإدارية في إطار أسلوب المركزية ييسر على الموظف العمومي تطبيقها وتسمح للمواطن بفهمها و احترام قواعدها التسييرية.

2. صور المركزية الإدارية :

تأخذ المركزية الإدارية من الناحية العلمية صورتين إحداها التركيز الإداري و عدم التركيز الإداري ، ففي الصورة الأولى تطبق المركزية على إطلاقها أي تكون وظيفة الإدارة والتنفيذ بكل خصائصها في يد الحكومة المركزية أي في الإدارات الموجودة في العاصمة ، غير أن المركزية بهذا الشكل المطلق ليس لها وجود حاليا ، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك صعوبة شديدة في إصدار الهيئة المركزية لقرارات تتناسب مع الظروف القومية و الإقليمية والمحلية لكل أجزاء الدولة ، التي قد تتعدد حاجياتها وتتنوع وتختلف قوميتها وفي ظل هذا النظام يوجد موظفين عاملين في جميع قطاعات الدولة يكون الغرض منهم تسهيل الاتصالات بين الإدارة و الأفراد ويظلون خاضعين للسلطة الرئاسية ولا يتمتعون بأي سلطة خاصة ، أما الصورة الثانية يطلق عليها البعض اللامركزية المخففة ، ففي عدم التركيز الإداري لا يتأثر ممثلو السلطة المركزية في العاصمة بسلطة اتخاذ القرارات، في جميع المسائل الادارية بل تمنح بعض الاختصاصات لممثلي السلطة المركزية في الأقاليم المختلفة، ويكون لهم سلطة البث في بعض الأمور نهائيا دون الرجوع إلى الوزير ، وبهذه الطريقة تضمن تحقيق مميزات، منها تخفيف العبئ على الوزارات ، والمصالح المركزية ، و تحقيق المزيد من الكفاية في ممارسة النشاط الإداري ، بالإضافة إلى خلق روح محلية محمودة لدى موظفي الحكومة[2].

ومن مزايا هذا النظام ، أنه يخفف عن الوزراء بعض الأعباء وخاصة تلك المتعلقة بالشؤون المحلية ، فالممثلون المحليون للسلطة المركزية يعتبرون (بحكم مواقعهم) أفضل في حل القضايا المحلية والمشاكل المطروحة على المستوى المحلي وتجنب البطء والتعقيد في إرسال الملفات أي محاربة البيروقراطية.

---

[1] شهام، شباب. **إشكالية تسيير الموارد المالية لبلديات الجزائر دراسة حالة بلدية معسكر**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية)، جامعة تلمسان، 2012، ص19.

[2] أنس قاسم، جعفر. **أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر**. طبعة الثانية ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 1988، ص 16.

الفرع الثاني : اللامركزية الإدارية

من خلال هذا الفرع سنتعرف على اللامركزية الإدارية و صورها.

1. تعريف اللامركزية الإدارية :

كانت اللامركزية ولا زالت مطلبا حيويا لدى كافة الشعوب ولا تزال تعتبر أسلوب ناجحا ومهما في الإدارة حيث ارتبط مفهومها بالإدارة المحلية ، و الهيئات القائمة على هذا المفهوم وهي الجماعات المحلية.

ويمكن تعريف اللامركزية الإدارية على أنها ذلك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية ووحدات إدارية مستقلة قانونا عنها، بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة.

ومن خلال هذا يتضح أن اللامركزية تقوم على ثلاث أركان رئيسية ، إذ يعترف بوجود مصالح محلية متميزة ، وبوجود هيئات محلية مستقلة ، ترتبط هذه الأجهزة بالسلطة المركزية التي تقوم بالرقابة عليها[1].

ومن مزايا اللامركزية أنها ضرورة من ضرورات العصر الحديث ، لأن المواطن في الوقت المعاصر يريد المشاركة في إدارة شؤونه المحلية ، بالإضافة أنها تعتبر مدرسة لتعلم الديمقراطية وتحمل المسؤوليات بالنسبة للمنتخبين المحليين، ومن جهة أخرى فإنها تعتبر مدرسة تمكن المواطن من التدرب على سير الشؤون العمومية واكتساب تجارب مفيدة من خلال الاحتكاك بالحقائق اليومية. واللامركزية تجعل تسيير مصالح المحلية مطابقة لإهتمامات المواطنين لأن المنتخبين المحليين هم الذين يعلمون علما كبيرا لحاجات إقليمهم ، أكثر من الموظف الحكومي الممثل للسلطة المركزية[2].

2. صور اللامركزية الإدارية :

يقوم أسلوب اللامركزية الإدارية على نوعين أو صورتين هما:

2. 1. اللامركزية الإقليمية

وهي التي تقوم على أساس جغرافي ، حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية ، وتضم مجموعة سكانية معينة ، ترتبط فيما بينها بروابط التضامن ، وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب وهو ما يعرف بالجماعات المحلية في الجزائر(1)، وبمعنى آخر هي إسناد جزء من الوظيفة الإدارية إلى هيئات إقليمية تنتقل بمباشرة هذا النمط من الوظيفة الإدارية في حدود نطاق الإقليم.

2. 2. اللامركزية الإدارية المرفقة أو المصلحية:

وتقوم على وجود أشخاص معنوية(مؤسسات عامة) ، متخصصة في نشاط معين مثل المؤسسة الوطنية للبناء ، وتتمثل في تحديد مرفق تابع أصلا للسلطة المركزية يتضح أعضائه استقلال في إدارته وذلك عن طريق الاعتراف للمرفق بالشخصية المعنوية كما ذكر سابقا[3].

---

[1] نورالدين ، يوسفي. **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية لفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**. (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية)، جامعة بومرداس، 2012، ص28.

[2] مسعود، شيهوب. **أسس الادارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية**. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص4.

[3] مصطفى، حسين . **المرجع السابق**. ص 14.

الفرع الثالث : كيفية تشكيل الأجهزة المحلية

ينقسم الفقه بشأن كيفية تشكيل أجهزة الوحدات المحلية إلى اتجاهين متناقضين : أحدهما يؤيد مبدأ الانتخاب ، وثانيهما يعارض الانتخاب ويدعو إلى التعيين.

1. الاتجاه المؤيد لمبدأ الانتخاب :

تعتنق غالبية الفقه هذا الاتجاه الذي يعتبر الانتخاب عنصرا أساسيا من عناصر قيام الإدارة المحلية، فعدم اعتماد الانتخاب في تشكيل المجالس المحلية يؤدي إلى انعدام استقلالها ، وتكون تابعة وهو مالا يتفق مع المعنى القانوني للامركزية الإقليمية ، وفي طرح آخر يرى البعض أن التعيين يؤدي إلى إسناد مهمة تسيير الشؤون المحلية إلى غير أهلها مما ليس لهم إطلاع بالخصوصيات المحلية ، و كانت حجج مؤيدي الانتخاب مختلفة منها: القانونية ، الإدارية ، النفسية و السياسية.

1.1. الحجج القانونية : يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ الانتخاب من الوجهة القانونية شرطا لازما لقيام اللامركزية الإقليمية ، ذلك أنه يحقق لها الاستقلال وبدونه تكون في حالة تبعية مطلقة.
- ✓ يعتبر الانتخاب معيارا لقيام اللامركزية الإدارية تحت ما يعرف بـإدارة لامركزية متى ما كانت منتخبة ، واعتبارها مركزية متى كانت معنية.

2.1. الحجج الإدارية و النفسية : و معناها أن اللامركزية الإقليمية باعتبارها أسلوبا إداريا يقوم على إسناد الوظيفة الإدارية المتعلقة بإشباع الحاجات المحلية إلى هيئات مستقلة عن السلطة المركزية تتطلب أن يتولى تسيير هيئاتها ممثلي أصحاب المصلحة من سكان الإقليم ، لأنهم أدرى بالحاجات المحلية المتجددة ، ويعتبر أنصار اتجاه الانتخاب أن أسلوب التعيين من السلطة المركزية يؤدي إلى ضياع الشؤون المحلية[1].

3.1. الحجج السياسية : فإنه من وجهة نظر مؤيدي الانتخاب يعتبر هذا الأخير ضرورة قصوى تفرضها متطلبات ديمقراطية الإدارة الحديثة ، والإدارة المحلية خصوصا بالإضافة إلى أنها تعتبر الانتخابات المحلية فرصة لتدريب هيئة الناخبين على كيفة الانتقاء السليم ، فالانتخابات مدرسة لتلقين الديمقراطية، وتعلم ممارسة الحرية المحلية[2].

2. الاتجاه المؤيد للتعيين :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الانتخاب ليس شرط من شروط قيام اللامركزية الإدارية ، فليس ثمة ما يحول دون تحقيق النظام اللامركزي عن طريق التعيين بواسطة السلطة التنفيذية من مكان الإقليم شرط أن يكفل لهم استقلالهم ، ويمكن إرجاع حجج مؤيدي التعيين إلى حجتين الأولى قانونية والثانية عملية إدارية ، فالحجة القانونية ينبغي أن تتمتع الهيئات المحلية بالاستقلال بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها الاستقلال مثلما هو الحال بالنسبة للقضاة فالانتخاب ليس الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقلال ، إذ يمكن ضمانه عن طريق التعيين ، وترتيبا على ما سبق فإنه ينبغي حسب رأي فؤاد العطار استبعاد الانتخاب لأنه لا يرتبط بالشروط القانونية لقيام اللامركزية ، بل يرتبط بمدى وعي الشعوب ، فهو لا يصلح في المجتمعات الأقل وعيا ، أما الحجة العلمية والإدارية تقوم على أن الانتخاب يرتب في الواقع العلمي بنتائج سلبية ، أبرزها ضعف تكوين المنتخبين وعدم قدرتهم على ممارسة الاختصاصات الموكلة لهم على عكس التعيين، وذلك لأن العوامل المتحكمة

[1] مسعود، شيهوب . **المرجع السابق** . ص16.
[2] نفس المرجع . ص17.

في سير الانتخابات كالصداقة والقرابة والعشيرة، غالبا ما تؤدي إلى إنتخاب مجالس محلية تفتقر إلى الكفاءات والخبرات الضرورية مما يفسح المجال أمام تدخل السلطة المركزية[1].

المطلب الثاني : مفهوم الجماعات المحلية ودوافع الأخذ بها

كانت مهمة الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع ، إلى أن تطورت مهمتها إلى اعتنائها بمسائل اجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها ، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض عليها إنشاء هياكل لمساعدتها تعرف بالجماعات المحلية .

الفرع الأول : مفهوم الجماعات المحلية

لقد عرفت الجماعات المحلية عدة تعاريف، منها أن الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، و تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي ، قد تكون منتخبة أو معينة ، وتباشر اختصاصها عن طريق النقل أو التفويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة، وهيئات محلية مستقلة عنها، ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية[2].

كما عرفها علماء الإدارة بأنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ، يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية و ترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون[3].

كما يمكن تعريفها بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة أو إشراف الحكومة المركزية ، وتعرف الجماعات المحلية بهذا المصطلح على أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة ، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى ، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[4] ، فالجماعات الإقليمية من الأساليب الإدارية لتسيير الأقاليم المحلية، على عكس المركزية الإدارية، بحيث تسمح للمنتخبين المحليين بتسيير شؤون الإقليم المحلي، ومشاركة المواطنين المحليين في تسيير شؤونهم بأنفسهم عبر اختيار ممثليهم ، وتفاعلهم مع السلطات المحلية في تسيير الشأن المحلي[5].

إضافة إلى ما سبق، فقد عرفها أحد المفكرين الانجليز بأنها ذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة، الذي يختص أساسا بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة أو مكان معين، إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملاءمة إدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تعمل عمل الحكومة المركزية[6].

أما في الجزائر فيطلق على الجماعات المحلية اسم البلديات والولايات، وتضم مجموعة سكانية معينة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، وعبارة

---

[1] شويخ، بن عثمان. **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية**. (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام)، جامعة الجزائر3، 2012، ص27.

[2] عثما ر، عزيزي. **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية كلية علوم الارض و التهيئة العمرانية)، جامعة قسنطينة ، 2008 ،ص25.

[3] صالح، ساكري . **المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية** . (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية والاسلامية) ، جامعة باتنة، 2008، ص 169 .

[4] رتيبة، زرقاوي . **إصلاح وتطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق من 1990 إلى 2015** . (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية)، جامعة خميس مليانة ، 2015، ص41.

[5] محسن، يخلف . **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة**. (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية) ، جامعة بسكرة ، 2014، ص 10.

[6] بسمى، عولمي . **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر** . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4 ، ص 258.

الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 1947/09/20، والتي تنص على أن : " الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات "[1].

الفرع الثاني : الدوافع و المبررات للأخذ بنظام الإدارة المحلية

هناك عدة أسباب ومبررات تكمن وراء قيام الإدارة المحلية أو ما يعرف أيضا بالجماعات المحلية ، والتي تعتبر جزءا من الهيكل الإداري العام للدولة ، ومن جملة هذه المبررات:

1. المبررات و الدوافع السياسية :

تعتبر الإدارة المحلية صورة عن التسيير الذاتي ، وهي وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة ، وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم .

- ✓ تقوية البناء الاجتماعي و السياسي والاقتصادي للدولة، وذلك بتوزيع القوى الإيجابية بدل تركيزها في العاصمة مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمصاعب التي تتعرض لها الدولة من الداخل والخارج[2].
- ✓ يؤدي نظام الإدارة المحلية إلى التعاون المثمر بين النشاط الحكومي و النشاط الشعبي المحلي ويربط بين الأجهزة المحلية و الأجهزة المركزية في العاصمة، ويؤدي أيضا إلى قرب الحكومة من المواطنين وإخراج سلبيتهم ودفعهم نحو العمل لصالح وحدتهم المحلية[3].
- ✓ كما قال دي كيفل: " إن المجالس المحلية من أهل المدينة أو القرية هي التي تبني قوة الشعوب الحرة، واجتماعات هذه المجالس تؤدي لقضية الحرية ما تؤديه المدارس في قضية العلم، فهي تذيقهم طعم الحرية عن كثب وتدربهم على التمتع بها وحسن استعمالها[4].

2. المبررات و الدوافع الإدارية :

- ✓ إفساح المجال لتجربة النظم الإدارية على النطاق المحلي وإعطاء الفرصة للإبداع الشعبي.
- ✓ تعاون الجهود الحكومية و الشعبية شرط أساسي لازدهار ونجاح أي مرفق تتولاه السلطة الدولة، ولذلك فإن اشتراك سكان محليين في إدارة هذه المرافق والخدمات يحقق التعاون على أكمل وجه.
- ✓ أصبح تقييم العمل ضرورة حتمية في مجال النشاط الحكومي بعد أن أصبح أداء الخدمات الحكومية في كل بقعة من بقاع الدولة على نحو سليم مهمة ينهك بها كاهل الحكومة المركزية سواء من حيث التنظيم الإداري أو المالي.
- ✓ تقضي الظروف المحلية تنوعا في أنماط إنجاز الخدمات والمرافق المحلية، على خلاف الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة المركزية في أرجاء الدولة بشكل مشابه ومتماثل، يسري على جميع بقاع الدولة على السواء دون تمييز ، فالتنفيذ بأنماط متماثلة في الخدمات المحلية فيه إغفال للتفاوت الطبيعي بين الوحدات الإدارية المحلية المختلفة.
- ✓ سهولة التعرف على المشكلات وسرعة مواجهتها بسبب التقدم التكنولوجي الهائل.
- ✓ مراعاة الظروف المحلية الخاصة وقرب صانع القرار من المجتمع المحلي.
- ✓ تعتبر الوحدات المحلية مجالا خصبا لتجربة النظم الجديدة، فإذا تحققت أخذت بها الدولة.

---

[1] بسمى، عولمي . المرجع السابق، نفس ص

[2] عتيقية ،جديدي . **ادارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا**. (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية) جامعة بسكرة ، ص 26.

[3] أمينة ، شرفي . وفاء ، أفالو. **دور الحكومة في تحسين الإدارة المحلية** . (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية) ، جامعة قالمة ،2013، ص38.

[4] أنس قاسم جعفر، جعفر.المرجع السابق، ص 3 .

3. المبررات و الدوافع الاجتماعية :

- ✓ تحقيق رغبات احتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، وذلك يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم وميولهم ، حيث أن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر مسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، لابد أن تنعكس على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم.
- ✓ الاخذ بنظام الإدارة المحلية يساهم في علاج ظاهرة التخلف بين القرية والمدينة وذلك لتطوير القرية وتحديثها أو على الأقل لتحقيق عدالة توزيع الموارد المالية بين الريف والحضر ، فلا تستفيد المدينة على حساب القرية حتى يمكن الارتفاع بمستوى الخدمات في القرية.
- ✓ الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجيات المحلية حيث يعمل نظام الإدارة المحلية على اشراك السكان المحليين في إدارة شؤونهم المحلية، وبذلك تكون لهم القدرة على تفهم حجاتهم ومشاكلهم من موظفي الإدارة المركزية الذين تنقصهم خبرة ميدانية بحاجة السكان المحليين ورغباتهم[1].
- ✓ السعي وراء تقوية البناء الاجتماعي للدولة وذلك بتوزيع القوى الإيجابية بدلا من تمركزها بالعاصمة، وتقوية الروابط الروحية بين الأفراد عن طريق إشراكهم في مجالات العمل المحلي.
- ✓ ينتج نظام الإدارة المحلية الفرصة لتفجير طاقات الإبداع لدى أعضاء الجماعات المحلية مما يؤدي إلى النهوض في جميع المجالات الثقافية والفنية والفكرية.

4. المبررات و الدوافع الاقتصادية :

إن الأخذ بنظام الادارة المحلية يؤدي إلى الكثير من المزايا الاقتصادية ونذكر منها:

- ✓ جدية البحث عن مصادر جديدة للتمويل.
- ✓ اللامركزية في التصنيع مما يتيح الفرصة للمناطق المحرومة النهوض صناعيا.
- ✓ تحقيق نوع من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.
- ✓ تعمل الإدارة المحلية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمشاركة الحكومة المركزية.
- ✓ المحليون أكثر معرفة بحاجات ومشاكل المجتمع المحلي، مما يساعد في وضع خطط تنموية فعالة.

المطلب الثالث : مميزات و أهداف الجماعات المحلية

إن الإدارة المحلية لا تقوم إلا بوجود مصالح محلية (إدارية، اجتماعية ، اقتصادية، ثقافية) يراد تحقيقها من أجل إفادة أفراد المجتمع المحلي ، بحيث اهتم الكثير من الباحثين بالإدارة المحلية أشد الاهتمام على اعتبارها صورة من صور التضامن الاجتماعي وكذلك تقوم على فكرة تقسيم العمل و هو ما يجعلها موضع اهتمام بحيث تميزت بعدة مميزات.

الفرع الأول : مميزات الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بعدة مميزات وهي:

---

[1] عتيقية ،جديدي . ا**لمرجع السابق .** ص29.

1. الاستقلال الإداري:

الاستقلال الإداري معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة ، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية[1] ، وهي نتيجة من الثبوت أو الاعتراف بالشخصية المعنوية للجماعات المحلية التي تتطلب قدرا من الاستقلال الذاتي المحلي، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة. ومن مزايا هذه الاستقلالية[2]:

- ✓ تخفيض العبء عن السلطة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- ✓ تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار قرارات متعلقة بالمصالح المحلية.
- ✓ تحقيق مبدأ الديمقراطية من خلال مشاركة مباشرة للمواطن في تسيير شؤونه المحلية.
- ✓ التكفل الأحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.

وتتحقق الاستقلالية الإدارية في الجماعات المحلية من خلال:

- ✓ وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية.
- ✓ تمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية.
- ✓ تمثيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب.

2. الاستقلالية المالية للجماعات المحلية:

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية و الاستقلال الإداري، وجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي، ويعنى هذا توفير مبالغ أو موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها، إشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، وينص قانون البلدية في المادة 60 على أنه :" يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة للمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية".

كما يؤكد كل من قانون البلدية في مادته 146 وقانون الولاية في مادته 132 في صيغة مماثلة على أن:" البلدية والولاية مسؤولتان عن تسيير وسائلها المالية الخاصة والتي تتكون من مداخيل الضرائب ورسوم مداخيل ممتلكاتها، الاعانات و القروض"، و من خلال هذه الميزة - الاستقلالية المالية- يمكن للجماعات المحلية من إدارة ميزانيتها بحرية ، وذلك في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة ، حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي، غير أن درجة الاستقلالية هذه تقلصت في الوقت الحالي نتيجة العجز الكبير الذي آلت إليه العديد من البلديات والولايات في الجزائر ، والعديد من المدن والمناطق المحلية في الدول النامية، ونتيجة للجوء إلى موارد التمويل الخارجي من إعانات و قروض، ما جعلها تخضع إلى رقابة مركزية صارمة ، وهذا ما يمثل خرقا لمبدأ الاستقلالية المالية[3].

الفرع الثاني : أهداف الجماعات المحلية

إن الأخذ بنظام الإدارة المحلية أو ما يعرف بالجماعات المحلية في الجزائر، يهدف إلى تحقيق عدة أهداف التي تحدد أساليب تشكيل نظم الإدارة المحلية وهياكل بناءها، لأن تشكيل النظام لا يستطيع أن يكون وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة التي اقتضت تطبيقه من بين الأهداف نذكر:

---

[1] محسن، يخلف . **الرجع السابق**. ص18.

[2] رتيبة، زرقاوي . **الرجع السابق**. ص44.

[3] نوالدين ، يوسفي . **الرجع السابق**. ص 27.

1. الأهداف السياسية :

ترتبط هذه الأهداف بقوميات الجماعات المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية ، و أنماط العمل السياسي الذي يتبع نفس المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف النوعية هناك:

1.1.التعددية :

يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة ، وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات ومصالحها ، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذ قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة، كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها[1].

2.1 . الديمقراطية :

تعتبر الديمقراطة أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، تلك الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ، كما أن نظام الإدارة المحلية يعزز الديمقراطية والمشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات ، بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبرة في إدارة الشأن العام ، كما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة[2].

2. الأهداف الإدارية :

إن تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية يحقق السرعة و الدقة والكفاءة في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات السكان المحليين و يحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمات العامة ، لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة، فهو يتميز بخاصية الحساسية أي تأثره بأداء وانتقادات المجتمع المحلي، يمكن تلخيص الأهداف الإدارية في :

- ✓ النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.
- ✓ التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم في ظل هذا الأسلوب .
- ✓ إتاحة فرص تجريبية لنظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق، تعميم النتائج.
- ✓ كما أنها تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة، والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي ، والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات ، واستفادتها من تجارب بعضها البعض[3].

---

[1] عتيقية ،جديدي . **المرجع السابق**. ص27.

[2] محسن، يخلف . **المرجع السابق**. ص20.

[3] يمينة، طالبي. **الدور التنموي للجماعات المحلية**. (مذكرة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية)، جامعة سعيدة، 2016، ص 25.

3 . الأهداف الاجتماعية :

يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية يذكر منها:

- ✓ تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين ، لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من تلوث البيئة ، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.
- ✓ شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه ، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه ، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.
- ✓ تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدته الشعبية، وهو ما ينعكس إيجابا على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام، كما تنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين[1].

المبحث الثاني : نشأة و تطور الجماعات المحلية في الجزائر

إن الحديث عن نشأة الجماعات المحلية يستلزم منا أساسا الحديث عن مراحل تطور هذه الجماعات، والوقوف عند أبرز محطات بنائها وذلك بحسب التطورات المرتبطة بطبيعة نظام الحكم وأثرها على هذه الجماعات، ولعل القصد من ذلك هو الإجراءات المتخذة في بداية التفكير في بناء الجماعات المحلية، وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب : تم التطرق في المطلب الأول إلى نظام الجماعات المحلية قبل الاستقلال أما الثاني فخصص للجماعات المحلية في نظام الحزب الواحد، والمطلب الثالث فكان للجماعات المحلية في نظام حكم التعددية .

المطلب الأول : الجماعات المحلية قبل الاستقلال

إن التنظيم الإداري الحالي ما هو إلا نتيجة لتطور تدريجي وطبيعي للمجتمع، فهو يتأثر بالعوامل التاريخية والسياسية والجغرافية والثقافية ، وفي هذا المطلب سيتم عرض التطور التاريخي للتنظيم الإداري المحلي في عهد الاستعمار و أثناء الثورة التحريرية.

الفرع الأول : في عهد الاستعمار

اعتمدت السلطات الفرنسية في إدارتها المحلية للجزائر سياسات متعددة، فلقد كانت تلجأ إلى الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من المواطنين، وأحيانا تلجأ إلى الاستفادة من النظم التي كانت سائدة.

[1] خيضر، خنفري. **دور البلدية في التنمية المحلية**. (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصاد)، جامعة الجزائر، 2016، ص45.

1. المرحل الأولى : (1830-1887) قسمت الجزائر إلى ثلاث أقاليم :

- الأقاليم المدنية : يقيم فيها الأوروبيون، وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا.
- المناطق العسكرية : يسكنها الجزائريون، وتخضع للإدارة العسكرية.
- المناطق المختلطة: وتحتوي على العنصر الأوروبي وعدد قليل من السكان الجزائريين، يخضع الأوروبي للإدارة المدنية والجزائري للإدارة العسكرية، وقد أنشأت في هذه المرحلة المكاتب العربية بهدف تسهيل الاتصال بين الحاكم والمحكومين[1].

2. المرحلة الثانية :

اعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة ولايات وهي: الجزائر، وهران، قسنطينة، وعلى رأس كل ولاية والي يساعده مجلس ولاية، ثم قسمت الولايات إلى بلديات حسب العنصر الأوروبي. و يلاحظ أن نشوء وتطور الإدارة المحلية والمؤسسات البلدية بالجزائر تتحكم فيه عدة عوامل منها التغييرات التي حدثت في النظام الفرنسي وتطور حركة الاستيطان والضغوط الممارسة من طرف المعمرين ورد فعل المقاومة الجزائرية[2]. أما من حيث دور البلديات فإنها لم تقم بأي دور لخدمة مصالح الشعب الجزائري بل كانت أداة إدارية فقط تسعى لتلبية مصالح الأقلية الأوروبية.

الفرع الثاني : نظام المجالس المحلية أثناء الثورة التحريرية

فكر قادة الثورة بعد عامين من إندلاع ثورة أول نوفمبر1954 ، في عقد مؤتمر الصومام سنة 1956 لتنظيم وهيكلة الثورة ، ومن القرارات الهامة التي جاء بها المؤتمر هو إنشاء تنظيم إقليمي للبلاد ، وخلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة إقليمية ، حيث قسمت الجزائر إلى 06 ولايات، بدورها قسمت إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى قسمات وبذلك تجسدت السلطة المحلية، تأسس التنظيم الإداري للولاية على مبدأ القيادة الجماعية من خلال إنشاء مجلس للولاية مهامه موزعة على الشؤون السياسية والعسكرية والاتصال والأخبار، وهو مؤطر بهياكل ومكاتب وأجهزة إدارية، أما المجالس الشعبية البلدية فقد أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظمهم وربطهم مباشرة بجيش وجبهة التحرير الوطني. لقد غطت المجالس الشعبية البلدية أثناء الثورة كل الأرياف والقرى ، أصبحت تسيرها هيئة جماعية منتخبة يقودها رئيس يسمى شيخ البلدية يساعده مجلس بلدي، تنوعت اختصاصات المجلس الشعبي البلدي من الإشراف على التعليم ومحو الأمية والشؤون الدينية إلى الشؤون المالية وأصبحت إدارة البلدية موازية للإدارة الاستعمارية[3].

---

[1] الشيخ، سعيدي . **الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية**. (أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية)، جامعة بلعباس، 2007، ص105.

[2] مرجع نفسه، ص 106.

[3] محمد، خشمون. **مشاركة المجالس البلدية في التنمية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم)، جامعة قسنطينة، 2015، ص114.

المطلب الثاني: الجماعات المحلية في عهد نظام حكم الحزب الواحد

لقد ورثت الجزائر عقب فترة الاستعمار هيئات محلية ميزها العجز قلة الموارد والإمكانيات ، زيادة على أنها كانت خلال الفترة الاستعمارية تجسد أهداف المستعمر أكثر منه مصالح السكان الأصليين ، وهو الدافع الذي جعل القيادة السياسية في الجزائر تعمل على إصلاح وإعادة تنظيم الجماعات المحلية، والتخلص من الإرث الإداري الاستعماري البعيد عن مصالح واهتمامات السكان إبتداءا من 1962 إلى غاية 1969 [1]، بحيث عرفت الجزائر إصلاحا تدريجيا بموجب الأمر(67-24) المتعلق بالبلدية[2] ثم الأمر (69-38) المتضمن قانون الولاية[3]، والذي عدل بموجب القانون(81-09) ، كما جاء قانون (84-09) المتعلق بالتنظيم الإقليمي[4]، فكان عدد البلديات الموروث عن العهد الإستعمار مرتفعا حيث كانت1578 بلدية، تعاني أغلبها من قلة الإمكانيات البشرية والموارد المالية بسبب صغر حجمها أساسا مما أدى إلى تدخل المشرع بعد سنة واحدة من الاستقلال ، حيث قلص مرسوم 16 ماي 1963 عدد البلديات إلى 632 بلدية، لاغيا بذلك أكثر من نصفها في محاولة القضاء على أزمتها المالية ونقص وسائلها خاصة ذات الحجم الصغير منها، وتميزت المرحلة التي جاءت بعد الاستقلال بانتهاج الأحادية الحزبية والاشتراكية نظاما سياسيا، ومنهجا اقتصاديا بحيث انعكس ذلك على مفهوم البلدية والولاية في ، نظر القانون والفقه، وتكريسها دستوريا وذلك من خلال دستور 1963 و دستور1976 ، والمواثيق الوطنية، حيث كانت البلدية في خدمة الفلسفة الاشتراكية ونموذجها الأفضل في مد جسورها على القاعدة الشعبية.

بالإضافة إلى ما نص عليه دستور 1963 بضرورة إصلاح الموروثة عن الاستعمار، ومنها الجماعات المحلية التي تم حولها الاتفاق بأن الانتخاب الوسيلة المعتمدة في تشكيل المجالس المحلية المنتخبة، إذ نص الدستور على أن السيادة الوطنية للشعب يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثل للمنتخبين، وجاء في ميثاق البلدية بهذا الخصوص أن الانتخاب ضروري، إلا أن ما يسجل على هذا التوجه أن أعضاء المجالس المحلية المنتخبون كانوا يخضعون لانتقاء مزدوج، نظرا لاختصاص حزب جبهة التحرير الوطني بتنظيم الترشح وإعداد القوائم لينتخبها الشعب في غياب التنافس السياسي الحقيقي، لأن القانون يمنع الترشيحات الفردية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التقسيم الإداري لسنة 1984 الذي جاء به المرسوم التنفيذي رقم (84-09) وخلفياته الإيديولوجية القائمة على تقريب الإدارة من المواطن، كان له انعكاسات سلبية على أداء الجماعات المحلية، منها نقص التمويل وتشتيت الحصيلة الجبائية أين أصبحت توزع على (48) ولاية و1541 بلدية عوض (31) ولاية و 704 بلدية الموجودة في التقسيم الإداري القديم ، وهو ما أبرز بلديات عاجزة منذ ولادتها وكونها لا تملك أي مورد مالي ذاتي خاص بها ، وجاء في نفس الوقت انخفضت فيه أسعار البترول 40 دولار لبرميل النفط ، وبالنظر لذلك فإن موقع المجالس المحلية في ظل الأحادية لم يكن موقعا متميزا حتى بوجود تشريعات وقوانين خاصة. إضافة إلى إجراء

[1] يمينة ، طالبي . **المرجع السابق**، ص32.

[2] قوانين وأوامر، أمر رقم (24-67)، المؤرخ:1967/01/18،الجريدةالرسمية، يتضمن القانون البلدي،العدد رقم 06،المؤرخة: 1967/01/18، ص90.

[3] قوانين و أوامر، أمر رقم(38-69)،المؤرخ:1969/05/23،الجريدة الرسمية، يتضمن قانون الولاية، العدد رقم 44، المؤرخة: 1969/05/23،ص520.

[4] قانون،رقم(09-84)،المؤرخ في: 1984/02/04،المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدةالرسمية،العدد رقم 06،المؤرخة:1984/02/07،ص134.

انتخابات متعددة ، وذلك كونها حصرت في فلسفة الاشتراكية وسيطرة الرؤية الأحادية على كل التوجيهات إذ فرض التوجه السياسي للدولة نمطا أو رؤية تنموية أحادية، وتوجها عموديا انعكس على مسارات كثيرة منها المسارات الإدارية.

المطلب الثالث : الجماعات المحلية في عهد نظام حكم التعدية

إن التحول الهام الذي مرت به اللامركزية في الجزائر مرتبط بالتحول الذي شهدته الجزائر بعد أحداث أكتوبر1988 ، وصدور دستور فبراير 1989 الذي أقر بالتعددية السياسية الحزبية ، وكرس من جديد على مستوى الدستوري البلدية والولاية كجماعتين إقليميتين صدر قانوني البلدية والولاية سنة 1990 [1]، وقانون الجماعات ذات الطابع السياسي على ضوء الدستور الجديد، فتح مجال أمام الأحزاب السياسية للتنافس على مقاعد المجالس الشعبية البلدية والولائية، كما تأثر في منح الاختصاصات للجماعات المحلية بالتحول المعلن من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي واقتصاد السوق. غير أن تنظيم أول انتخابات تعددية محلية سنة 1990، والتي انبثقت عنها مجالس سيطر على أغلبها الحزب الإسلامي ، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وما جاء بعد الدور الأول من تشريعات سنة 1991 التي أحرز فيها نفس الحزب على أغلبية المقاعد، دخل بالجزائر في أزمة سياسية أدت إلى حل هذا الحزب وتوقيف المسار الانتخابي ثم إعلان حالة الطوارئ[2]، وكان من الطبيعي حل المجالس الشعبية الولائية والبلدية آنذاك، وهذا ما جعل نظام اللامركزية في الجزائر يدخل في مرحلة انتقالية أخرى ميزها تنصيب لمندوبات التنفيذية المؤقتة المعينة مكان المجالس المنتخبة وتتالت فيها المراسيم التنفيذية المكرسة لرقابة الدولة وهيئاتها المركزية والساحبة للصلاحيات من الهيئات اللامركزية، ولم تستأنف انتخابات المجالس المحلية إلى في سنة 1997.

وبهذا يمكن القول أن اللامركزية والتعددية وجهان لعملة واحدة وهي ترقية الديمقراطية، وسعيا منها لتفعيل سيرورة توجهها الجديد فإنه اعتبارا من سنة 1990 ظهرت محاولات لإعادة الاعتبار لمؤسسات الجماعات المحلية كمشروع ديمقراطي جديد تستعمل فيه التعددية كطريقة في تركيب هيئاتها وفق أدوات انتخابية جديدة وسجلت فيه تحول للجماعات المحلية نحو المجال المحلي في تسيير الشؤون العمومية وفق مكانة جديدة لهما و لكن بقاء خضوعها لنفس القانون هما قانونين (09/90) و (90/08) له أثر كبير في خلق فراغات ونقائص قانونية من خلال ما تم تسجيله من تناقضات وصراعات وحتى التجاوزات وهو ما أثر على استقلالهما على اللامركزية الإدارية، بالحديث عن الاختصاصات الممنوحة للجماعات المحلية كتجسيد للامركزية في إطار الديمقراطية فإن مسألة مردودية تتوقف على مدى توفر الوسائل والإمكانيات ودرجة الاستقلالية المطلوبة، هذه الصلاحيات التي تفوق حجم الإمكانيات المتوفرة ، وإقرار وسائل منظمة قانونا في مباشرة هذه الاختصاصات تبدأ من طريقة العمل إلى الوسائل المستعملة في المداولات و القرارات، ووصولا إلى حرية المبادرة والاستقلالية . إن الحكم على أهمية نظام اللامركزية أو بالأحرى تسجيله لمؤشرات إيجابية أو سلبية يعتمد على مدى فاعلية أداء الجماعات المحلية ، لأنها المرآة العاكسة لنظام اللامركزية في الجزائر و وفاعليتها تتوقف على فاعلية الجماعات المحلية، ومن خلالها نستطيع القول أن اللامركزية في الجزائر تشهد انفتاحا على الممارسة الديمقراطية الحديثة[3].

---

[1] أحمد، سي يوسف. **اللامركزية في الجزائر**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون كلية الحقوق)، جامعة تيزي وزو، 2013،ص2.
[2] نوالدين ، يوسفي . **المرجع السابق**، ص3.
[3] أحمد، سي يوسف . **المرجع السابق**، ص3

فجاء القانون الجديد(10/11) و (07/12)، الذي يكتسي أهمية بالغة، لأنه يجسد التصور الجديد في طريقة تنظيم ومسايرة الجماعات المحلية للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، وهذا من خلال تعزيز صلاحيات الوحدات المحلية ووضع الجماعات المحلية في حيز الإصلاحات ، التي باشرتها الدولة ، مع وضع الآليات الضرورية لتمكين المجالس المحلية من أداء مهامها كاملة بصفتها الفاعل الأول في تجسيد برامج التنمية الإجتماعية ، ثم وضع الموطن ضمن صميم الأولويات ، وهذا ما سيتم التوسع فيه في الفصل الثالث.

المبحث الثالث: م ش ب في الجزائر

يعتبر أسلوب الإدارة المحلية في التنظيم الإداري من أكثر الأساليب نجاحا وفاعلية في تحقيق طموح الشعب في مشاركة الدولة في إدارة الشؤون المحلية بشكل مباشر، كما يعتبر أكثر الأساليب تجسيدا لمبدأ اللامركزية ، الذي تنادي به أغلب الحكومات في العالم.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اعتمدت في تنظيمها الإداري على أسلوب الإدارة المحلية، الذي يتخذ البلدية كوحدة أساسية في التنظيم تعلوها، الدائرة ثم الولاية، باعتبار البلدية هي محل دراستنا سنقوم بدراستها في هذا المبحث.

المطلب الأول : تعريف البلدية و أهم صلاحياتها

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتعريف البلدية و تقديم أهم صلاحياتها

الفرع الأول : تعريف البلدية

طبقا لأحكام القانون رقم:11-10 المؤرخ في: 22 جوان سنة 2011، المتعلق بالبلدية، والذي ينص في مواده الأولى، الثانية والثالثة على التوالي: **"البلدية"** هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة و تحدث بموجب القانون. وهي أيضا القاعدة الإقليمية اللامركزية و مكان لممارسة المواطنة، و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية[1].

الفرع الثاني : صلاحيات البلدية

تتوفر البلدية على :

هيئة مداولة : م ش ب.

هيئة تنفيذية : يترأسها رئيس م ش ب.

المطلب الثاني: م ش ب

يشكل م ش ب إطارا للتعبير عن الديمقراطية ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية طبقا للمبادئ المحددة في للمادة 16 من القانون رقم:11-10، المتعلق بالبلدية ، و يجتمع في دورة عادية كل شهرين (02) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة(05) أيام ، و يمكن للمجلس أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك ، و يكون هذا بطلب من رئيسه أو ثلثي (3/2) أعضائه أو بطلب من الوالي وفقا للمادة 17 من القانون رقم:11-10، و يجتمع أيضا بقوة القانون في حالة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى، و لا تصح اجتماعات المجلس إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين.

[1] مرسوم تنفيذي ، رقم 11-10، المؤرخ في2011/06/22، يتعلق بالبلدية ، رقم العدد37 ، المؤرخة في: 2011/05/03، ص4

الفرع الأول : لجان م ش ب

طبقا للمبادئ المحددة في المادة 31 من القانون رقم:11-10، المتعلق بالبلدية، يشكل م ش ب من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه و لاسيما المتعلقة بما يأتي :

- ✓ الاقتصاد و المالية و الاستثمار.
- ✓ الصحة، النظافة و حماية البيئة.
- ✓ تهيئة الإقليم و التعمير و السياحة و الصناعات التقليدية.
- ✓ الري، الفلاحة و الصيد البحري.
- ✓ ش إ، الثقافية و الرياضة و الشباب.
- ✓ و يمكن أن يشكل المجلس لجانا خاصة لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصه.

يتم تشكيل هذه اللجان سواء كانت دائمة أو خاصة ،عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة أعضاء المجلس بناء على اقتراح من رئيسه، و يجب أن يضمن هذا التشكيل تمثيلا نسبيا يعكس التركيبة السياسية للمجلس، تنتخب كل لجنة رئيسا من بين أعضائها.

الفرع الثاني : صلاحيات المجلس الشعبي البلدي

يمارس م ش ب صلاحياته طبقا للمبادئ المحددة في المادتين 3 و 4 من القانون رقم:11-10طبقا، المتعلق بالبلدية ،و اللتان تنصان على ما يلي: "تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون و تساهم مع الدولة ، بصفة خاصة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمن و كذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن و تحسينه" ، " يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء و المهام المخولة لها قانونا في كل الميادين".

المطلب الثالث: رئيس المجلس الشعبي البلدي

في هذا المطلب سنتعرف على صلاحيات م ش ب بصفته ممثلا للبلدية وممثلا للدولة:

الفرع الأول : صلاحيات رئيس م ش ب بصفته ممثلا للبلدية

يمكن تلخيص صلاحيات رئيس م ش ب بصفته ممثلا للبلدية كما يلي:

- ✓ يمثل البلدية في جميع المراسيم التشريفية و التظاهرات الرسمية .
- ✓ يمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية و الإدارية وفق الشروط و الأشكال المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما.
- ✓ يرأس م ش ب، و بهذه الصفة: يستدعيه و يعرض عليه المسائل الخاضعة لاختصاصه، كما يعد مشروع جدول أعمال الدورات و يترأسها.
- ✓ يسهر على تنفيذ مداولات م ش ب و يطلعه على ذلك.
- ✓ ينفذ ميزانية البلدية و هو الآمر بالصرف.
- ✓ يقوم تحت رقابة المجلس باسم الدولة، بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك و الحقوق المكونة للممتلكات البلدية و إدارتها.

و يجب عليه ، على وجه الخصوص القيام بما يأتي: .

- ✓ التقاضي باسم البلدية و لحسابها .
- ✓ إدارة مداخيل البلدية و الأمر بصرف النفقات و متابعة تطور المالية البلدية .
- ✓ إبرام عقود اقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات والإيجارات وقبول الهبات والوصايا.
- ✓ القيام بمناقصات أشغال البلدية و مراقبة حسن تنفيذها.
- ✓ اتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم و الإسقاط.
- ✓ ممارسة كل الحقوق على الأملاك العقارية و المنقولة التي تملكها البلدية.
- ✓ اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية.
- ✓ السهر على المحافظة على الأرشيف.
- ✓ اتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية.
- ✓ السهر على وضع المصالح البلدية و المؤسسات العمومية البلدية و حسن سيرها.

الفرع الثاني : سلطات رئيس م ش ب بصفته ممثلا للدولة

يمكن تلخيص صلاحيات رئيس م ش ب بصفته ممثلا للدولة كما يلي:

- ✓ يمثل رئيس م ش ب الدولة على مستوى البلدية، و بهذه الصفة، فهو مكلف على الخصوص بالسهر على احترام و تطبيق التشريع و التنظيم المعمول بهما .
- ✓ له صفة ضابط الحالة المدنية ، ويقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقا للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا.
- ✓ يمكن لرئيس م ش ب و تحت مسؤوليته ، تفويض إمضائه للمندوبين البلديين و المندوبين الخاصين و إلى كل موظف بلدي.
- ✓ يقوم رئيس م ش ب ، تحت إشراف الوالي بما يأتي :
  - o تبليغ و تنفيذ القوانين و التنظيمات على إقليم البلدية.
  - o السهر على النظام و السكينة و النظافة العمومية.
  - o السهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية و الوقاية و التدخل في مجال الإسعاف.
- ✓ لرئيس م ش ب صفة ضابط الشرطة القضائية ، و يعتمد في مجال ممارسة صلاحياته في مجال الشرطة الإدارية ، على سلك الشرطة البلدية.

في إطار احترام حقوق و حريات المواطنين، يكلف رئيس م ش ب على الخصوص بما يلي:

- ✓ السهر على المحافظة على النظام العام و أمن الأشخاص و الممتلكات.
- ✓ التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص، ومعاقبة كل مساس بالسكينة العمومية وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها.
- ✓ تنظيـم ضبط الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية مع مراعاة الأحكام الخاصة بالطرقات ذات الحركة الكثيفة.
- ✓ السهر على حماية التراث التاريخي و الثقافي و رموز ثورة التحرير الوطني.
- ✓ السهر على نظافة العمارات و الساحات و الطرق العمومية.
- ✓ السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والتعمير وحماية التراث الثقافي.
- ✓ السهر على احترام التنظيم في مجال الشغل المؤقت للأماكن التابعة للأملاك العمومية والمحافظة عليها.
- ✓ اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أوالمعدية والوقاية منها.
- ✓ منع تشرد الحيوانات المؤذية و الضارة.
- ✓ السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.

- ✓ السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط و حماية البيئة.
- ✓ ضمان ضبطية الجنائز و المقابر طبقا للعادات و حسب مختلف الشعائر الدينية، و العمل فورا على دفن كل شخص متوفى بصفة لائقة دون تمييز للدين أو المعتقد.
- ✓ يسلم رئيس م ش ب رخص البناء و الهدم و التجزئة حسب الشروط و الكيفيات المحددة في التشريع و التنظيم المعمول بهما.
- ✓ يلزم بالسهر على احترام التشريع و التنظيم المتعلقين بالعقار و السكن و التعمير و حماية التراث الثقافي المعماري على كامل إقليم البلدية.

الفرع الثالث : قرارات رئيس م ش ب

يتخذ رئيس م ش ب في إطار صلاحياته ، قرارات قصد :

- ✓ الأمر باتخاذ تدابير محلية خاصة بالمسائل الموضوعية بموجب القوانين والتنظيمات تحت إشرافه وسلطته.
- ✓ إعلان القوانين و التنظيمات الخاصة بالضبطية و تذكير المواطنين باحترامها.
- ✓ تنفيذ مداولات م ش ب، عند الاقتضاء.
- ✓ تفويض إمضائه.

لا تصبح قرارات رئيس م ش ب قابلة للتنفيذ إلا بعد إعلام المعنيين بها عن طريق النشر إذا كان محتواها يتضمن أحكاما عامة، أو بعد إشعار فردي بأي وسيلة قانونية في الحالات الأخرى، وتسجل هذه القرارات حسب تاريخ إصدارها في السجل البلدي المخصص لهذا الغرض، و يتم إلصاقها في المكان المخصص لإعلام الجمهور بعد إرسالها إلى الوالي و صدور وصل الاستلام بذلك ، و يتم إدراجها في مدونة العقود الإدارية للبلدية، وتصبح القرارات البلدية المتعلقة بالتنظيمات العامة ، قابلة للتنفيذ بعد شهر (01) من تاريخ إرسالها إلى الوالي .

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى دراسة ومعرفة مفهوم إدارة الجماعات المحلية والتي عرفت على أنها مجموعة من الأجهزة تتولى إدارة الشؤون والخدمات على المستوى المحلي، واعتبرت هذه الجماعات أسلوب يتم من خلاله توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية ووحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وتم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم المركزية الإدارية ومفهوم اللامركزية الإدارية و إبراز أهداف ودواعي قيام الجماعات المحلية من بينها الأهداف الاجتماعية تحقيق رغبات ومتطلبات السكان بما يتوافق مع ظروفهم و أولوياتهم وهناك أهداف إدارية من بينها التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم أما الأهداف السياسية يذكر منها تحقيق الديمقراطية و توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتحديد أهم مرتكزات هذا النظام فهو يقوم على مجموعة من المرتكزات منها تقسيم إداري لأقاليم الدولة بالإضافة إلى تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية ثم تمت دراسة نشأتها بالجزائر ابتداءا من مرحلة الاستعمار أين بدأت تظهر بوادر حقيقية للجماعات الإقليمية، ثم دراستها في عهد نظام الحزب الواحد ومعالجتها في عهد نظام حكم التعددية.

الفصل الثاني
الدور التنموي للجماعات المحلية (البلدية)
مظاهره آلياته و تطبيقاته

تمهيد الفصل

التنمية ماهية إلا مسألة إنسانية نحو الأعلى من التغذية والإسكان أو التحسين في الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وهي في حد ذاتها تحسينات لها أهميتها، وبهذا المعنى يمكن أن تؤدى إلى تغير اجتماعي إلى الأمام طالما سارت برامجها ومشروعاتها وفق حركة ترشيدية علمية. ولتحقيق التنمية على مستوى البلدية، لا بد من وضع تحت تصرف هذه هيئة مجموعة من الآليات تمكنها من القيام بدورها التنموي على أحسن وجه، ويضبط عملها مع غيرها من الإدارات والهيئات المركزية و المحلية، النافعة والمشتركة معها في العمل التنموي المحلي إذا كانت التنمية الوطنية تتمثل في مجموعة من برامج والمشاريع الوطنية لمختلف القطاعات ، فان التنمية المحلية هي المرآة العاكسة لتلك البرامج و المشاريع على مستوى المحلي.

فالتنمية وسيلة لإحداث التغير الاجتماعي في بناء المجتمع ونظمه وهي أحد مظاهر التغير الاجتماعي التي تبدو من خلال الإطار الثقافي والاجتماعي للمجتمع، فمن قام بالتنمية قام بالتغيير، إذ مهما كانت درجة التنمية فإنها بالضرورة سوف تحدث شكلا من أشكال التغيير الاجتماعي داخل المجتمـــع ذلك أن التنمية هي وسيلة أو أداة لحدوث التغيير من أجل صالح الإنسان وارتقاء مستواه المادي والاجتماعي.

و من أجل هذا استعرضنا في هذا الفصل التنمية في الجزائر أشكالها و مظاهرها و علاقة الاقتصاد الاجتماعي و معوقاته في تحقيق التنمية بالإضافة إلى مخططات الجماعات المحلية(البلدية)في التنمية و التغيير الاجتماعي، و تحديات و متطلبات الجماعات المحلية (البلدية) في تحقيق التنمية و التغير الاجتماعي في الجزائر.

المبحث الأول : التنمية في الجزائر أشكالها و مظاهرها

نظرا لارتباط مفهوم التنمية بعدة مفاهيم فكرية واقتصادية وسياسية ورؤية فلسفية وأخلاقية، فإن تعدد هذه المصادر كان سببا مباشرا في عدم وضع مفهوم موحد للتنمية، حيث كان مدلولها من منظور اقتصادي تقليدي يتمثل في توفير المأكل و الملبس ورفع مستوى دخل الفرد للانتقال من دائرة الفقر إلى دائرة التقدم، بعدها أخذ يتطور بتطور الأنظمة الاقتصادية والسياسية وارتباطه بنظام المالية العامة.

المطلب الأول: ماهية التنمية

إن السمة العامة للبلدان المتخلفة هي انخفاض مستويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية والإدارية والإعلامية عما هي عليه في البلدان المتقدمة. ومما يزيد من اللبس في تحديد مفهوم دقيق للتنمية، أن قضية التنمية تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الإجتماعي بوجه عام والفكر السوسيولوجي بوجه خاص فالتنمية مشكلة جميع الأنظمة بالإضافة إلى ذلك تخصص كل فرع من فروع المعرفة الإجتماعية في جانب واحد من جوانب الحياة أو جزء من جانب فعلم الإجتماع يدرس البناءات[1]، وعلم الإقتصاد يدرس الإنتاج المادي ويهتم علم النفس الإجتماعي بدراسة الإتجاهات، وعلم السياسة يدرس العلاقات الدولية و أما التنمية فتدخل في نطاق تخصص كل العلوم، وعلى الرغم من وجود هذا اللبس والتباين فقد شاركت الكثير من الهيئات العلمية وحكومات الدول و علماء الإجتماع و النفس والإقتصاد في تعريف التنمية حيث خرجت الأمم المتحدة في عام 1955 على أنها "العلمية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه إجتماعيا أو إقتصاديا ، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي"[2]، وفي عام 1956 قدمت نفس الهيئة تعريفا يشير إلى أن تنمية المجتمع هي العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتكامل هذه المحتمعات في حياة الأمم و الشعوب وتمكينها من الإسهام الفعال في التقدم القومي يتميز هذا التعريف بأنه أبرز دور الحكومة، وبذلك تصبح تنمية المجتمع مجهودا مشتركا بين المواطنين من جهة وجهود الدولة من جهة أخرى. ما يمكن أن نستخلصه من هذين التعريفين هو أن عملية التنمية أيا كانت يجب أن تعتمد على ضرورة مشاركة الأهالي في العمل على تحسين أحوالهم وظروف معيشتهم مشاركة فعالة للنهوض بالمجتمع .

تقديم الخدمات خاصة المادية من قبل الهيئات الحكومية مع وجود أهداف مخططة من قبل الحكومة وتشجيعها للأهالي من أجل تحقيق التنمية المنشودة .

وهناك تعريف أخر للتنمية يؤكد أنها عبارة عن تلك العمليات المتشابكة التي يتم عن طريقها توفير المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة وتكامل ومشاركة ورعاية ورفاهية واستقرار لكي ينمو إلى أقصى ماتسمح به إمكانياته وقدراته ولكي يتكيف تكيفا ديناميكيا مع المجتمع الذي يعيش فيه ويحدث من المتغيرات مايراه لازما[3].

ويرى الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى أن عملية التنمية تنطوي على شرطين :

---

[1] ليلى، مكاك. **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإجتماع)، جامعة حاج لخضر، 2011، ص49.

[2] نفس المرجع، نفس ص.

[3] عبد الرحيم، تمام أبو كريشة. **دراسات في علم اجتماع التنمية.** جامعة الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2003 ، ص 39.

الشرط الأول: هو إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين الفرد أو المجتمع .
الشرط الثاني: توفير الترتيبات الرئيسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات المنبثقة إلى أقصى حدودها.
إن التنمية وإن كانت تهتم في المحل الأول بالموارد واوجه النشاط الإقتصادي فإن هدفها الأول والأخير هو الإرتفاع بمستوى معيشة الإنسان وصولا إلى مناطق الظل من خلال المجالس الشعبية والولائية على جميع النواحي وتسعى لما فيه خير الفرد و المجتمع .
من خلال كل التعريفات السابقة نعطي تعريفا لتنمية حيث يمكننا القول أنها عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري واجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع ذاته تقوم أساسا على مشاركة الجماعات السكانية المعنية مشاركة إيجابية وفعالة تبدأ بالتخطيط وإتخاذ القرار مرورا بعملية التنفيذ وتحمل المسؤوليات وصولا إلى الإنتفاع من ثمرات مشاريع التنمية وبرامجها فهي بذلك توظيفا لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على مساهمة كل القطاعات والفئات الإجتماعية، خاصة تلك التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها و كفاءاتها و تحسين أوضاعها.

المطلب الثاني : أشكال التنمية

سبق وأن أشرنا أنه يصعب تحديد مفهوم التنمية المحلية، ذلك راجع ليس فقط لتنوعها واتخاذها لصور وأشكال متنوعة (اقتصادية، اجتماعية، إدارية...الخ)، ولا يرتبط هذا التنوع بتعدد الجوانب الحياتية للمواطن فحسب، وإنما بالآثار المترتبة عن تنفيذ المشاريع التنموية سواء كانت وطنية، محلية أو مستدامة، من خلال وضعها موضع التنفيذ وعدم إيقاعها وحسبها ضمن البرامج والأرقام النظرية البعيدة كل البعد عن تلبية حاجيات المواطن اليومية على غرار التنمية الصحية المعرفية، الثقافية والإدارية التي لا يؤمن المواطن بوجودها إلا إذا قامت بدورها من خلال تقديمها لخدمات ملموسة يستفيد منها بصفة مباشرة.

إن عملية التنمية لا يمكن فصلها عن بيئتها، والتصورات التي رسمت من أجلها، فقد تكون التنمية ذات طابع وطني من حيث الامتداد الجغرافي ومركزية المشروع التنموي الوطني، وقد تكون ذات شكل محلي بحسب خصوصية احتياجات كل بلدية نظرا لطابعها البيئي والجغرافي والثقافي والاقتصادي، كما يمكن أن تأخذ التنمية طابعا شاملا ومستداما، حيث نبين هذه الأشكال على النحو التالي:

الفرع الأول : التنمية الوطنية

تتحدد معالم التنمية الوطنية حسب الرؤية الخاصة بكل بلد، وحسب الاختيارات الوطنية التي تتسناها كل دولة، قصد النهوض بالمجتمع من مختلف جوانبه، الحياتية للأفراد، بغية الارتقاء بهم من مستوى إلى مستوى، فهي بذلك ترتكز على محور رئيسي يتمثل في حملة المشاريع الكبرى التي لا تتولى الدوائر الوزارية متابعة تنفيذها لإشباع الحاجيات على المستوى الوطني ضمن الإطار الذي يتعدى نطاق الجماعات المحلية ذاتها، رغم توتيدها على أقاليم هذه الجماعات مثل إنجاز الطرق الوطنية وخطوط السكة الحديدية و المطارات و المستشفيات الجامعية.

الفرع الثاني : التنمية المحلية

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من المصادر البيئة البشرية و المادية المتوفرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان

استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية[1] .

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابة تنمية المجتمع في الدول النامية، أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي جهد السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، بحيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين:

1. مساهمة المواطن (الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
2. توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية المتبادلة بين عناصر المجتمع و وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[2]، من هذا التعريف ندرك أن المحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي، باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، فالعنصر البشري هو أدرى من غيره باحتياجاته التنموية، كلما اعتمدت الجماعات المحلية (البلدية) على مواردها المالية كلما تدرجت في الاستقلال المالي ، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيم إيجابية إضافية يستفيد منها المواطن .

وحسب وجهة نظر الدكتور سعيدة شيخ، حول التنمية المحلية في الجزائر بأنها : "تتمثلفي مختلف الاختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية أساسا والبرامج الوطنية"، يضيف يمكن أن نعرفها باختصار " أنها ما يصدر من الجماعات المحلية في المجال التنموي، ويظهر إرادتها في التعبيرعن إتيان اختصاصاتها في هذا المجال، في ظل النصوص المنظمة لها أولا وما ترسمه وتحدده لها القــوانين المعمول بها ثانيا و في ظل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ثالثا"، ولعل التعريف الأخير يعكس التنمية المحلية كمسؤولية مشتركة بين الدولة و الجماعات المحلية ، وهو ما نصت عليه المادة 86 من قانون البلدية3 "تعد البلدية مخططها التنموي القصير و المتوسط والطويل المدى، وتصادق عليه، وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية."

الفرع الثالث : التنمية المستدامة

إلى جانب التنمية الوطنية والمحلية ، هناك التنمية المستدامة وهي التي تعتمد على مكوناتها الذاتية وليس على مكونات ومقدرة آخر وفي كل المتغيرات، وهي تعني الحفاظ على كرامة الإنسان من خلال تحسين وسط معيشته وتوفير فرص له متساوية أمام جميع أفراد المجتمع عن طريق الإدارة المحلية لاسيما على مستوى البلدية كونها فضاء تنموي يتفاعل فيه المواطن ويبدع ويعبر فيه عن آفاقه التنموية، والذي يضمن من خلاله جميع الحقوق بالشكل الذي يحقق استدامة حقوق غيره من الأجيال القادمة دون الحيلولة والإنقاص من الأهداف التنموية للسياسة العامة للدولة.

لهذا نخلص أن للبلدية دور كبير في الدفاع عن مصالحها من أجل النفع العام، كما تحفز وتشجع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية وخلق الوسائل و المناخ المناسب لها عن طريق خلق فرص عمل للشباب ودفعهم إلى العمل في تنافسية غير صراعية وشفافية إلى جانب المجتمع المدني فإنه يقوم بالتعبئة من أجل حثهم على المساهمة في إنجاز المشاريع التنموية ، وتقديم اقتراحاتهم عن طريق ممثلي الأحياء بالوسط الحضري و ممثلي المناطق الريفية بالوسط الريفي.

---

[1] مصطفى، الجندي. المرجع في الادارة المحلية. (منشأة المعارف)، الاسكندرية، 1971، ص 94.

[2] نفس المرجع، نفس ص.

المطلب الثالث : مظاهر التنمية و أبعادها

إن للتنمية مظاهر عديدة وكثيرة فهناك :التنمية الإقتصادية ، التنمية البشرية ، التنمية المحلية، التنمية المستدامة ...الخ و هناك التنمية الإجتماعية التي بصدد دراستها والتركيز عليها. وإذا أردنا أن نحدد أنماط التنمية فنجد أنها تنقسم إلى الأنماط التالية :

الفرع الأول : التنمية الإقتصادية

يمكننا تعريفها على أنها "تلك الإجراءات والتدابير المخططة المتمثلة فيتغير هيكل اقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه عبر فترة محددة من الزمن"[1] وهي تركز أكثر على الجوانب المادية والإقتصادية والإنتاجية في المجتمع بحيث يستفيد منها أغلب فئات المجتمع.

الفرع الثاني : التنمية الإجتماعية

هي ذلك التغيير المقصود و المخطط له من قبل يتناول كل جوانب الحياة المختلفة تلتزم به الدولة وتعززه جهود المواطنين بإستغلال الإمكانيات المتاحة، تهدف التنمية الاجتماعية إلى النهوض بالمجتمعات المحلية من جميع النواحي الإجتماعية والثقافية والصحية...الخ، بعد دراسة احتياجاتها و تحديد إمكانياتها وطاقاتها المادية والبشرية ومحاولة الموازنة بين هذه الإمكانيات وتلك الإحتياجات، مع الأخذ بعين الإعتبار الدور الفعال الذي تلعبه مشاركة و مجهودات المواطنين لأن إحساس الشعب بمسؤوليته الأولى في حل مشاكله هو أول طريق إلى التنمية الإجتماعية التي "تقوم على علاقة تعاون متبادلة بين الحكومة والهيئات المتخصصة من ناحية، وبين الشعب من ناحية أخرى مهما اختلفت صور هذا التعاون المتبادل، ولهذا لاتتحقق التنمية عن طريق إنشاء قسم أو مكتب يتحمل مسؤولياتها الخاصة لأن موافقة المجتمع على التنمية بإعتبارها أسلوبا للعمل و الإنجاز تفرض قواعد وحدودا معينة على سلطة الخدمة العامة"[2]، ولذلك فإن التنمية تتحقق عن طريق الشعب مباشرة ، ولكن لضمان نجاحها لابد من وجود سلطة ومسؤولية من طرف الهيئات الحكومية ،و تحدد أهم مجالات التنمية الاجتماعية في ما يلي:

1. "مجالات الرعاية الصحية والتثقيف الصحي والأمن الصناعي حيث أصبحت ضرورة من ضرورات المحافظة على القوى البشرية"[3] عن طريق توفير الهياكل الصحية اللازمة وتجهيزها خاصة في المناطق المحرومة ، ونشر الوعي والتثقيف الصحي لدى المواطنين.

2. مجالات الرعاية التربوية، عن طريق بناء وتجهيز المدارس والمؤسسات التعليمية للقضاء على الجهل، والأمية خاصة في القرى والمداشر النائية (مناطق الظل).
3. القيام بعمليات إحصائية و دراسات ميدانية للتعرف على جيوب الفقر من أجل محاربته بمختلف الطرق والوسائل .
4. تنمية القرى والأرياف من أجل إحداث تغيير فيها يجعلها الوجه الحضاري للمجتع متوافقا ريفه وحضره .
5. تكتيف برامج الدعم الاجتماعي الموجهة للفئات المحرومة باعتبارها مجالات رحبة للتنمية الإجتماعية .
6. تشجيع العمل على بناء مختلف المؤسسات الإجتماعية الموجهة للفئات المهمشة (دار المسنين، مراكز للمعوقين ، الطفولة المسعفة ...الخ).

---

[1] محمد، شفيق. **التنمية و المشكلات الاجتماعية**. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1991، ص 20 .

[2] محمد عاطف، غيث. **علم الاجتماع**. بيروت دار النهضة العربية ، 1974، ص 163.

[3] محمد، عبد الفتاح محمد. **ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الإجتماعية**. الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،2003، ص345.

باعتبارها تدعم عملية التنمية المحلية في كثير من النواحي والتنمية الإجتماعية لايمكن أن تتحقق إلا بالموا زاة مع التنمية الإقتصادية فيمكن اعتبارهما وجهان لعملة واحدة وكل منهما تكمل الأخرى، عموما فإن التقدم المنشود من طرف الدول النامية لن يتحقق إلا بتحقيق التنمية الشاملة وكل جزئيات التنمية المختلفة التي يضمها وعاء التنمية والتي يحب أن تتكامل وينسق لها وتوفر لها جميع الإمكانيات لتحقيق ما رسمه المجتمع من أهداف ، وذلك للقضاء على الفقر والتهميش الإجتماعي وكل ظروف المعاناة التي سببها الإستعمار أو خلفتها ظروف مختلفة.

المبحث الثاني : علاقة الاقتصاد الاجتماعي و معوقاته في تحقيق التنمية

من خلال هذا المبحث سنتعرف على الاقتصاد الاجتماعي بمفهوميه التقليدي و الحديث وفرق بين الاقتصاد الاجتماعي و الاقتصاد التضامني و علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالتنمية و أهم معوقاته في تحقيقها:

المطلب الأول : الاقتصاد الاجتماعي و التضامي:

فيما يلي سنحاول تقديم الاقتصاد الاجتماعي كإطار فكري حديث يوفر بنى هيكلية وتنظيمية مساندة لما يمكن أن توفره و الحكومة في سبيل تحقيق الصالح العام.

الفرع الأول : الاقتصاد الاجتماعي ، المفهوم التقليدي

بالرغم من ظهور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي منذ ما يقارب 150 سنة إلا أن هذا الأخير لا يزال مبهما و غير واضح بشكل تام، الاقتصادي A.Gueslin[1] يتساءل عن الأصول النظرية لهذا المفهوم، و من خلال جملة من الأبحاث يشير إلى أن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي يرجع إلى كل من الاقتصاديين .L.Walras و C.Gide . وقام الاقتصادي L.Walras في سنة 1896 في أولى محاولاته الرامية إلى إعطاء بعد علمي لمعارف و مفاهيم الاقتصاد، قدم طرحا قسم من خلاله العلوم الاقتصادية إلى ثلاثة مجالات أساسية:

المجال الأول: أطلق عليه مسمى "مجال الحقيقة" أين يتم الاهتمام بتحديد و تعريف مختلف القواعد والقوانين الطبيعية التي تؤطر المعاملات الاقتصادية.

المجال الثاني : و أطلق عليه مسمى"مجال المنفعة" أين يتم التركيز على كيفية استخدام تلك القواعد والقوانين التي تم تحديدها في المجال الأول بالكيفية التي تضمن مستويات مرتفعة من الإنتاج و من كثافة المعاملات.

المجال الثالث: أطلق عليه مسمى "مجال العدل"، و هو مجال ذو بعد قيمي يهتم بمدى ملاءمة كيفية تطبيق تلك القواعد و القوانين لمبدأ العدالة و المساواة، آخذا بعين الاعتبار عملية التوزيع و مدى عدالتها و فعاليتها في رفع الغبن و الاحتياج.

بالنسبة للاقتصادي L.Walras يتعلق الاقتصاد الاجتماعي بذلك الجانب من العلوم الاقتصادية الذي يقدم أطروحات متضمنة لمجموعة من القيم والمبادئ الرامية إلى تحقيق العدالة في كل ما يتعلق بالقتصادية.

أما الاقتصادي[2] C.Gide واصل في نفس سياق أعمال L.Walras إلا أنه اختلف معه جذريا حول ميكانيزمات تفعيل الاقتصاد الاجتماعي، فالاقتصاديان و إن كانا قد اتفقا حول أهمية الطرح القائل بتقسيم العلوم الاقتصادية إلى أقسام ثلاثة، و ما ينجر عن ذلك من وضوح في الرؤية

---

[1] د.ثروت، محمد شلبي. **التنمية الاجتماعية**. كلية الآداب، جامعة بنها، ص36.

[2] **نفس مرجع** ، ص37.

و قدرة على التعامل مع مختلف متطلبات ترقية و تطوير اقتصاد ما، إلا أن الاقتصادي L.Walras يرى بأن أساس تكريس الاقتصاد الاجتماعي يتمثل في تدخل مستمر و متواصل للدولة من خلال جملة من الآليات و الأدوات، و على العكس من ذلك فإن C.Gide يركز على ضرورة إيجاد بنى تنظيمية و هيكلية مبتكرة تكرس مبدأ التعاون و التضامن بما يمكن من تحقيق توزيع أمثل للموارد و تقليل فعال لظاهرتي الإقصاء و التهميش الاجتماعي، و الذي غالبا ما ينجم عن غياب العدالة في توزيع الثروات داخل المجتمع.

الفرع الثاني : القتصاد الاجتماعي، المفهوم الحديث

الاقتصادي Fareau في سنة1997، قدم طرحا ثوريا حول مفهوم الاقتصاد الاجتماعي، حيث ركز على جزئية أساسية ترتبط بمبدأ مغيب بشكل شبه تام داخل الاقتصاد الحر، هذا الأخير هو مبدأ "الاستحقاق"، حيث أن المساعدات و الثروة لا ينبغي أن تركز في أيدي الأقوياء و من يضعون قواعد اللعبة، وإنما ينبغي أن يكون هناك نصيب واضح و دائم لمن يحتاج فعلا جزءا من تلك الثروة نظرا لتعثر أحواله المادية أو تردي مستوى معيشته لسبب أو لآخر. فالاقتصادي Lapiez وافق طرح Fareau ويضع ثلاث مرتكزات أساسية تشكل البنية الهيكلية التي يمكن من خلالها تكريس اقتصاد اجتماعي عادل مدر للثروة و عادل في توزيعها، و هي:

الجمعيات: و هي بنية هيكلية مبتكرة ذات بعد اجتماعي و تلعب دورا أساسيا في إعادة توزيع الثروة.

المؤسسات الخيرية: و هي مؤسسات تسعى إلى تقديم المساعدات المختلفة بعد تلقيها إلى الفئات الهشة، المعوزة و الفقيرة.

الدولة: من خلال ضمان خدمة عمومية مترامية، عادلة وغير مكلفة.

إضافة إلى المرتكزات الثلاثة التي تشكل نواة البنية الهيكلية للاقتصاد الاجتماعي يضيف المختصون وعلى رأسهم الاقتصادي Lapiez، جملة من القواعد الأساسية التي تشكل البنية التنظيمية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي، و هذه القواعد هي:

القاعدة الأولى: قاعدة التمثيل لكل شخص صوت واحد- و مفاد هذه القاعدة هو أن السلطة داخل الاقتصاد الاجتماعي لا تحدد من خلال مقدار المساهمة في رأس المال بل بعدد المنخرطين في بنية هيكلية معينة.

القاعدة الثانية: مبدأ عدم قابلية انقسام الموارد و المدخرات، و معناه أن أرسمال بنية هيكلية معينة لا يمكن أن يكون محل مصادرة أو استحواذ أو استئثار أو استرجاع من طرف أحد الأعضاء المنخرطين أو من طرف أي أحد آخر، حيث يصبح للبنية الهيكلية أرسمال مستقل عن وضعيات الوفاة أو الانسحاب أو التراجع...الخ.

القاعدة الثالثة : الربحية المحدودة، و فحواها أن الهدف الأساسي من تكوين البنية الهيكلية التي تضم مجموعة من المنخرطين لا يتمثل في تحقيق الربح بقدر ما يتعلق الأمر بتكريس مشروع اجتماعي يهدف إلى توفير إحاطة اجتماعية و إن كان احد أبعادها ماديا، و بالتالي فالبنى الهيكلية ذات البعد الاجتماعي داخل الاقتصاد التضامني قد تحقق أرباحا بل يجب عليها ذلك في بعض الأحيان شريطة استثمار تلك الأرباح في سبيل تنمية المشروع الاجتماعي الذي أنشئت من أجله تلك المؤسسة.

الفرع الثالث : الاقتصاد التضامني

كثيرا ما يخلط الباحثون و المهنيون بين مفهومي الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني، إلا أن أبحاثا متقدمة جاءت لتزيل هذا اللبس وتبين حدود المفهومين بوضوح، بالنسبة لـ A.Lipietz ، الاقتصاد الاجتماعي يهتم بشكل البنية الهيكلية والتنظيمية التي من خلالها يتم

تكريس البعد الاجتماعي لمشروع ما، حيث يأتي مفهوم الاقتصاد الاجتماعي كرد عن التساؤل الأساسي التالي: تحت أي بنية تنظيمية و هيكلية يمكننا تكريس الأبعاد و الأهداف الاجتماعية لمشروع ما؟، فيما يتعلق بالاقتصاد التضامني يفيد الاقتصادي Lapiez بأن هذا المصطلح يرتبط بجملة القيم و المبادئ التي من أجلها تم إنشاء و تفعيل البنى التنظيمية والهيكلية التابعة للاقتصاد التضامني، والتي تمثل إجابة عن التساؤل التالي: لماذا نكرس الاقتصاد التضامني؟.

الاقتصاديان Bernard EME و Jean-Louis LAVILLE[1]، يعطيان بعدا إضافيا مميزا للاقتصاد التضامني، يتعلق هذا البعد بمبدأ "التبادل"، حيث أن التضامن لا يكون إلا في شكل متبادل وعن طواعية، حيث أن أشخاصا معينين داخل مجتمع ما يتكاتفون و يتضامنون لتكريس مشروع ذا بعد اجتماعي في إطار إحدى البنى الهيكلية ، حيث يبنى المشروع على أساس تضامني و في سبيل تقديم دعم متواصل لكل منخرط فيه، إن مبدأ "التبادل" يجعل من الاقتصاد الاجتماعي التضامني شكلا جديدا من أشكال السعي نحو حياة أفضل دون إعطاء الأولوية للجانب المادي وللربح الفاحش، إن الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في شكله المقدم من طرف الاقتصاديين السابقين يعتبر نقلة نوعية في مجال البنى الاقتصادية، حيث يجمع بين الاكتفاء المادي و الجانب القيمي في إطار بعد إنساني.

المطلب الثاني : علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالتنمية

غالبا ما تستخدم الحكومة الخطط الاقتصادية بصفة عامة ، وسياسات للتقليل من الفئات الهشة و المحتاجين و العائلات المعوزة بصفة خاصة ووصول إلى مناطق الظل، كوسيلة لبلوغ أهداف أخرى ومن بين هذه الأهداف : الاستقرار الاجتماعي، التضامن الوطني، النمو الاقتصادي، العدالة في توزيع الدخل و ترسيخ المواطنة ...الخ . لأن للاقتصاد الاجتماعي دور مهم في تحقيق هذه الأهداف وسوف نبينها كما يلي:

الفرع الأول : توزيع الدخل

تهدف إعادة التوزيع لتقليل الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع، و تقوم المساعدات الاجتماعية بهذا الدور بل هو من أهدافها الأساسية من خلال خلق الاقتصاد الاجتماعي، التضامني ومن الخصائص التي تجعلها صالحة لذلك :

1. الاستمرارية : يحب على المساعدات الاجتماعية أن تتميز بخاصية عدم الانقطاع و التغير.
2. معالجة معانات الاحتياج معالجة جذرية : من أهم مبررات تحسين توزيع الدخل، زيادة النمو الاقتصادي على إثر صب المساعدات الاجتماعية على شكل دخل ثابث. يؤدي للمشاركة ، وتقوية رأس المال الاجتماعي مما يؤدي إلى حرية اختيار الأفراد .
3. العدالة:الاعتماد على العدالة في سياسات التوزيع و إعادة التوزيع لصالح الفئات الهشة والفقيرة.
4. وعاء المساعدات الاجتماعية (التضامن) يحقق إيرادات ضخمة مما يضمن الموارد لتمويل الفئات الهشة والمحتاجين و العائلات المعوزة، للتقليل باستمرار للفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع.

من خلال توفير شبكات حماية وأمان الاجتماعية لهذه الفئات ، كبرامج الضمان الاجتماعي، والاعانات، ومنح الداخلية أو برامج التشغيل. كما يشمل برامج في حالات الطوارئ، كالمجاعة أو التصحر أو كما هو الحال في الوقت الراهن حالة "كورونا". فمهما بلغت كفاءة النظام الاقتصادي

[1] د.ثروت، محمد شلبي. **المرجع السابق**، ص42.

فإنه معرض للازمات وصدمات مفاجئة ، ستؤثر على بعض الفئات الاجتماعية الهشة التي ستعاني مزيدا من الحرمان و التهميش.

الفرع الثاني : تخصيص الموارد الاقتصادية

تعمل الحكومة على تخصيص الموارد الاقتصادية و توزيعها بين المجالات الاستثمارية والاستهلاكية للقطاع العام والخاص للجيل الحاضر أو المستقبلي على المدى الطويل.

1. أثر المساعدات الاجتماعية على الاستهلاك : فالمعلوم أن الفئات الهشة و المحتاجين و العائلات المعوزة ذو ميل حدي عال للاستهلاك، و من الفئات الغنية ذو ميل حدي منخفض للاستهلاك، والمساعدات الاجتماعية تعمل على زيادة الطلب الاستهلاكي، لأنها تؤخذ من الفئات ذات الميل الحدي المنخفض للاستهلاك (حكومة وأفراد) و تعطى للفئات ذات الميل الحدي العالي للاستهلاك، وهذه الزيادة تنعكس على العرض، حيث يتحرك لسد الفجوة في الانتاج، و لكن الزيادة المتوقعة تكون لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي تستخدمها الفئات الهشة و المحتاجين و العائلات المعوزة. و من هنا فإن التقليل من الفقر، التضامن ، و التقليل من التكافؤ في توزيع الدخول هي أهداف مبتغاة في حد ذاتها.

2. أثر المساعدات الاجتماعية على الادخار : إن اهتمام الحكومة بالاقتصاد الاجتماعي وتحصيل الأموال يعالج مشاكل الفئات الهشة و المحتاجين و العائلات المعوزة باعتبار الاقتصاد الاجتماعي هو تفعيل لجملة من القيم المرتكزة على التعاون و التكاثف و التضامن لتغطية ما عجزت عنه الاقتصاديات الأخرى في علاج هذه المشاكل، وبالتالي سيكون له أثر مباشر في توفير الإيراد العام(الذي هو ادخار إجباري) لتستفيد منه الحكومة في تمويل النفقات.

الفرع الثالث : تشجيع الاستثمار

يمكن للدول أن تأخذ دورا محركا لاتجاهات التنمية داخل محيطها من خلال قدرتها على تهيئة المؤسسات الراعية لبرامج التنمية من جهة و إمكانياتها في توفير فرص حقيقية للاستثمارات المالية والبشرية . و العمل على زيادة الاستثمار من خلال القطاع الخاص جنبا إلي جنب مع القطاع العام في النشاط الاقتصادي ، ووضع سياسات اقتصادية فعالة و مدروسة تهدف لاستغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة بشكل أمثل بعيدا عن التبذير و الاستغلال الخاطئ، لتحقيق التنمية الاقتصادية حقيقية مستدامة . حيث أن الاستثمار في القطاعات الاجتماعية كالتعليم ، الصحة و برامج المساعدة الاجتماعية...الخ ساعدت بصفة كبيرة في تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة و المحتاجين و العائلات المعوزة من المجتمع.

الفرع الرابع : القضاء على البطالة و خلق فرص عمل

إن البطالة وعلاقة الفرد بالعمل هما لب التنمية الاقتصادية و جوهرها، وذلك لأنهما يحولان دون الفقر و إن فهم هذه التنمية في إطارها الاجتماعي و ضمن المتطلبات الاقتصادية العالمية ، يقتضي منا معرفة أفضل للآليات و الميكانيزمات التي تعمل بمقتضاها هذه الاقتصاديات. لأن إصلاح سوق العمل أصبح الآن في قائمة الأولويات بالنسبة للسياسة الاقتصادية، بعد أن أصبح من المتوقع أن تصل البطالة مرتفعة في بلدان عديدة حتى في ظل سياسات اقتصادية ملائمة على المستوى الاقتصاد الكلي.

هناك خطأ شائع بين كثير من الناس، و هو أن المساعدات الاجتماعية قد تشجع على البطالة و خلق روح الإتكالية عند العامل، وبكل تأكيد فإن هذا الظن خاطئ من ناحيتين وهما:

- ✓ الموقف الإسلامي من العمل واعتباره أحد عناصر الإنتاج و أحد وسائل التملك .
- ✓ إن المساعدات الاجتماعية لا تعطى إلا للعاجزين عن الكسب فلا تعطى للقادر على العمل والكسب.

فلذلك نرى في المجتمع الإسلامي الصحيح أن الأفراد يعملون ويتقنون العمل ويمشون في مناكب الأرض ويلتمسون الرزق في خباياها ، و ينتشرون في أرجاء الأرض في جميع المهن الزراعية و الصناعية والتجارية و عاملين في شتى الميادين و محترفين بشتى الحرف مستغلين كل الطاقات ومنتفعين بكل ما استطاعوا مما سخر الله ما في السموات و الأرض جميعا.

من المتفق عليه بين جميع الاقتصاديين أن إعادة توزيع الدخل تؤدي إلى تقليل الفوارق والتفاوت بين الأفراد فقراء و الأغنياء ، فهذا أمر له تأثير كبير في علاج البطالة.

المطلب الثالث : معوقات الاقتصاد الاجتماعي في تحقيق التنمية

في كثير من الأحيان يعجز الاقتصاد الاجتماعي عن توفير الكثير من المنتجات ذات الطابع العمومي، إضافة إلى عدم قدرته على تثمين الحقوق ذات الطابع الاجتماعي ناهيك عن إخفاقه في تولي توفير مساعدات و معونات للفئات الهشة، وهو ما يجعل التفكير في اليات وبنى هيكلية وتنظيمية جديدة قادرة على توفير إحاطة فعلية بالفئات الضعيفة أمرا في غاية الأهمية.

يوجد خمس معوقات للاقتصاد الاجتماعي تحول دون تحقيق التنمية وهي تساهم بشكل تبادلي و تفاعلي في ضعف الاقتصاد الاجتماعي، و تجعل منه اقتصاد مستعصي العلاج، يتطلب رؤية ومنهجية وإستراتيجية طويلة الأمد هما كما يلي:

الفرع الأول : الجهل

حيث يقصد به ذلك النقص في المعلومات أو في المعارف أو في تكوين الفرد، مما يجعله غير قادر على الإحاطة بما يدور حوله بشكل كاف و هو ما يقلل من حظوظه في تحصيل عمل ملائم أو وظيفة راقية بالنظر إلى ضحالة مستواه المعرفي و قلة خبرته و تراكمه المعلوماتي، فالجهل نقيض العلم، و لا يقصد هنا العلم المطلق الذي لا استخداما ميدانيا له، بل ذلك العلم الذي يمكن صاحبه من القيام بمهام خاصة و يعطيه قاعدة أساسية تمكنه من تطوير قدارته المعرفية مستقبلا، و الملاحظ على هذا البعد أنه يقود إلى تنامي حالة الفقر لدى صاحبه خاصة و لدى من يحيطون به في الكثير من الأحيان، كما أن الفقر من شأنه أن يعمق من محنة و من سوء وضعية من يعانون من الجهل، بحيث تزداد معاناتهم و معانات ذويهم بسبب فقرهم، و هو ما ينجم عنه عدم قدرة و تفويت لإمكانية التعلم و رفع الجهل، كما يتضح أن قلة الموارد و الإحاطة الاجتماعية التي يعجز السوق ببناه الهيكلية المختلفة عن توفيرها، من شأنها أن تسهم بشكل واضح في تفاقم الجهل خاصة في غياب مساندة أصحاب الدخول الضعيفة و المتدنية، و لا يكون ذلك إلا من خلال تكريس بنى هيكلية و تنظيمية جديدة .

الفرع الثاني : المرض

حيث أن تفاقم الأمراض و انتشارها من شأنه أن يقلل من إنتاجية مجموعة ما و ينجر عن ذلك تزايد في معدلات الوفيات و تزايد واضح في مستويات البطالة، وهو ما يقود إلى تردي الوضعية الاجتماعية بشكل متواصل، وكما أن المرض بوابة للفقر الفردي والجماعي فإن الفقر بوابة أيضا للمرض وتفشي الأسقام والعلل خاصة مع غياب الوسائل الطبية والإمكانات والتقنيات التمريضية، و يزداد الطين بلة عندما تنخفض مستويات التعليم و ترتفع أعداد من يعانون من ظاهرة الجهل. والعلاقة بين المرض و قلة الرعاية الصحية الناجمة عن تردي و تدني الموارد المالية واضحة تماما، و حيث أن السوق لا يوفر دخلا ماديا للجميع يصبح تدخل الدولة ضروريا،

و حيث أن الإحاطة بجميع الفئات الهشة غير ممكن فلابد من التفكير عندها مليا في آليات مبتكرة توفر رعاية صحية واسعة المجال لذوي الدخول المحدودة.

الفرع الثالث : السلبية

حيث يستسلم الأفراد ومن بعدهم الجماعات إلى واقع معيشي مليء بالمعاناة اليومية و ملون بكافة أشكال المرض والجهل، فلا يسعون إلى التحسين من وضعياتهم و لا يبادرون إلى رفع الجهل عن أنفسهم بل يقبلون بالغرق المتواصل في مستنقع من الآلام التي يعتقدون باستحالة تبديدها أو تجاوزها. و أخطر ما يمكن أن يميز الظاهرة السلبية هو ما ينجر عنها من انتشار واسع و عدوى بين من هم في نطاق جغرافي أو زماني واحد، حيث يفقد الفرد قدرته على التحدي و بذل الجهد في سبيل التغير منصاعا إلى أوهام سوقتها المجموعة، و هنا تبدو جليا ضرورة توفير بنى هيكلية تضامنية ذات بعد اجتماعي تمتص الطاقة السلبية للمنتمين إلى الفئات المحرومة و الهشة.

الفرع الرابع : الغش بكل أشكاله

إذ أن جزءا كبيرا من ظاهرة الاحتياج يمكن أن يفسر بغياب الدعم و التضامن، و في حقيقة الأمر فالدعم و التضامن بين أفراد المجموعة الوطنية موجود و في جميع أصقاع العالم، إلا أن تبديد موارد هذا الدعم و التضامن و صرفها بشكل عشوائي، أو غير مدروس، أو في غير الزمن المناسب أو ادعاء استحقاق المساعدة أو غيرها من الأمور من شأنه أن يبدد الموارد و يقلل من إمكانية التضامن لمن يستحقه ، و من الواضح هنا أن الغش يعتبر أحد معوقات الاقتصاد الاجتماعي و الاقتصاد التضامني الأساسية بما يوفره من بيئة خصبة لنمو الأخلاق الذميمة و من تدمير للثروة وللمقدرات العامة، و لعل أهم ما يمكن التركيز عليه لمحاربة الأخلاق الذميمة عموما والغش خصوصا هو تكريس الجانب الأخلاقي المبني على التضامن و التآخي الإنساني في بنى هيكلية منتشرة و فعالة.

الفرع الخامس : التبعية

والاعتماد على الآخرين في تحصيل القوت أو أداء الأشغال أو في الحصول على عمل أو غيرها من الأمور، حيث إن مساعدة ما لا يجب أن تقدم إلا لمستحقيها و لأجل مسمى و تحت شرط الاتجاه نحو تغيير الظروف و تحقيق الاستقلال عن منظومة المساعدة التي تقدمها الدولة، فليس من المعقول أن تتم مساعدة شخص ما بشكل متواصل و لسنوات طويلة، بل إن ذلك أحد الأسباب الرئيسة في تفاقم ظاهرة الاحتياج بسبب ما يكرسه هذا المبدأ من تواكل و عزوف عن المبادرة والعمل، ومن المؤكد أن تكريس جانب التبادل والتعاون المتبادل يقضي رويدا رويدا على جانب التواكل و يحول الإنسان المتشائم و السلبي إلى إنسان مبادر ومقدم ليد العون و المساعدة بعدما كان متلقيا فيما سبق.

مما سبق تعدد معوقات الاقتصاد الاجتماعي و تعدد أبعادها هو ما يجعل تصور متكامل يتطلب جهود مكثفة و متعددة الأهداف ، بما يمكن من مساندة الاقتصاد الاجتماعي و تذليل معوقات التنمية، وإتضح أن التقليل من الاحتياج و التهميش الاجتماعي يستدعيان بنى هيكلية وتنظيمية ملائمة أكثر من الحاجة للأموال و الفوائض.

المبحث الثالث : مخططات الجماعات المحلية (البلدية) في التنمية و التغير الاجتماعي

من خلال هذا المبحث سنتعرف على مخططات الجماعات المحلية (البلدية) في التنمية والتغير الاجتماعي و العلاقة بين التنمية و التغير الاجتماعي و تحديات و متطلبات الجماعات المحلية (البلدية) في تحقيق التنمية و التغير الاجتماعي في الجزائر :

المطلب الأول : مخططات الجماعات المحلية (البلدية) في التنمية

يتعين على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية، أن تقوم بإعداد مخطط التنمية الاقتصادية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية ، و تجدر الإشارة إلى أن هناك برامج تنموية مختلفة، ومن ثم تختلف طرق تسجيلها و إنجازها، يستدعي تعدد البرامج اعتماد عدة أشكال للتمويل وكذا الأهداف التنموية التي وضعت من أجلها، والتي نبينها كما يلي:

الفرع الأول : مخططات البلدية للتنمية المحلية (PCD)

مخططات البلدية للتنمية المحلية ، هو برنامج الدولة ذا التسيير اللامركزي الأكثر استعمالا منذ سنة 1974، ويتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية، من قبل الحكومة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية.

1. **طريقة تسجيلها :** تتولى اللجنة التقنية للبلدية عند نهاية كل سنة، وتحت رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد بطاقات تقنية لكل عملية مقترحة ، بعد عملية إحصاء و تحديد جميع حاجيات سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية.

2. أهدافها التنموية : بعد التأكد من سلامة الإنجاز بالنسبة للمشاريع، وعدم ظهور عيوب تقنية خلال فترة الضمان، والتي تكون غالبا سنة، تمنح للمقاول وبنفس إجراء الاستلام المؤقت، محضر الاستلام النهائي، وتغلق العملية المنجزة بما يسمى (بطاقة الغلق النهائي للمشروع)، ليكون بذلك المشروع قد استوفى الأهداف التي وضع من أجلها، وتبعا للاحتياجات المضبوطة عند بداية الإنجاز، ليتم استغلاله من طرف مواطني البلدية حسب النشاط المنطوي به .

الفرع الثاني : البرامج القطاعية للتنمية (PSD)

حسب ما قضت به المادة 05 من الرسوم رقم 81-380، هناك نوعان من المخططات فبالإضافة إلى المخطط البلدي للتنمية، هناك مخطط ثاني يسمى البرنامج القطاعي للتنمية (PSD)[1].

1. طريقة تسجيلها:

هو مخطط ذو طابع وطني،حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك. ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني لها.

2. أهدافها التنموية :

- ✓ هذه البرامج من شأنها تحقيق التوازنات الجهوية، خاصة عندما تعني البلدية التي تمنح رأي تقني في اختيار موقعها (الاختيار المسبق لأرضية المشروع).
- ✓ تجهيز مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوارية .
- ✓ تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بمخططات البلدية للتنمية (PCD) .
- ✓ تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

[1] عبد اللطيف، رشيد احمد. **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، د ط ، سنة2002 ، ص 19 و 20.

- ✓ الدعم و المساندة في خلق مناصب شغل بالبلدية .
- ✓ المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين.

الفرع الثالث : البرامج والصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية

البرامج والصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية هي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات الظرفية لتجاوزها، لاسيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي موسمية تتماشى حسب طبيعة البرنامج والجهة الموجهة إليها، من أهم هذه البرامج:

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أنشئ هذا البرنامج سنة 2001، ويهدف إنعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة (المركزي، القطاعي غير الممركز، المخططات البلدية للتنمية).

هذا البرنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات (2001-2004) ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشات القاعدية، وتحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية[1].

يخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي، إلا أنه يوجد اختلاف وحيد يكمن في أن اعتمادات الدفع التي تلغى بانتهاء السنة، وإنما توضع على مستوى الحساب الخاص رقم 322001 المفتوح لدى أمين الخزينة للولاية.

2. الأنظمة الخاصة بالتضامن والنشاط الاجتماعي

في إطار ضمان مصداقية البلديات وتقريبها أكثر من المواطن عن طريق المساعدات التي يمكن تقديمها للفئات المحرومة والعاجزة، أنشأت الدولة في هذا الإطار أنظمة خاصة للبلديات تستفيد منها عن طريق مديرية النشاط الاجتماعي وممولة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية .

الفرع الرابع : صندوق الكوارث الطبيعية و الأخطار الكبرى

يوضع تحت تصرف هذا الصندوق المنشئ بموجب المرسوم رقم90/402 المؤرخ في: 15 ديسمبر 1990[2]، حساب خاص لدى الخزينة ويعتبر الوزير المكلف بالجماعات المحلية الآمر بالصرف الرئيسي له. يهتم هذا جهاز بتسيير الكوارث و الأخطار الكبرى بتمويل البلديات في حالة احتياج ، كون هذا الجانب متعلق بالأمن المدني له تأثير مباشر على الأشخاص والممتلكات. وفي هذا الإطار تكون البلدية معنية بالتصريح المتعلق بالمنطقة المنكوبة وذلك معاينة حالة الكارثة الطبيعية (وفق المادة 06 من قانون البلدية)، يجب عليها في هذا الإطار تنشيط لجنة البلدية (وفقا للمادة 13 من نفس القانون).

المطلب الثاني : العلاقة بين التنمية التغير الاجتماعي

إن التنمية وسيلة لإحداث التغير الاجتماعي في بناء المجتمع ونظمه فالتنمية أحد مظاهر التغير الاجتماعي التي تبدو من خلال الإطار الثقافي والاجتماعي للمجتمع والتنمية بهذا المعنى

---

[1] د.ثروت، محمد شلبي. **المرجع السابق**، ص44.

[2] مرسوم تنفيذي، رقم90-402، المؤرخ في: 1990/12/15، يتضمن تنظيم الكوارث الطبيعية و الأخطار التقنولوجية الكبرى ومسيره،الجريدة الرسمية، العدد55 ، المؤرخة في : 1990/12/19 ،ص1740.

يمكن أن تؤدى إلى تغير اجتماعي إلى الأمام طالما سارت برامجها ومشروعاتها وفق حركة ترشيدية علمية.

ويعرف "ولبرت مور" التنمية الاقتصادية بحركة التغيير الاجتماعي، ذلك أن التنمية هي وسيلة أو أداة لحدوث التغيير من أجل صالح الإنسان وارتقاء مستواه المادي والاجتماعي ، وهذه نظرة تعطي أفاقا بعيدة المدى حول مستقبل التنمية، فمن قام بالتنمية قام بالتغيير، إذ مهما كانت درجة التنمية فإنها بالضرورة سوف تحدث شكلا من أشكال التغيير الاجتماعي داخل المجتمع.1

ويعتبر ميردال "التنمية، ماهى إلا حراك إلى أعلى بالنسق الاجتماعي كله أو تغير اجتماعي" فالتنمية عنده ماهي إلا مسألة إنسانية، فالمستويات الأعلى من التغذية والإسكان أو التحسين في الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، هي في حد ذاتها تحسينات لها أهميتها، وفي نفس الوقت فهي تزيد بدرجات متفاوتة من كفاية أفضل، ومن ثم من الدخل، وفي الاتجاه المقابل فإن المستويات الأعلى من الكفاية والدخل تعتبر عوامل مساعدة فيرفع مستوى المعيشة، وبحدوث التغيرات فإن نفس الشيء يصدق على تقدم مواقف ونماذج السلوك في جوانب عديدة لا يصدق على تقدم الأنظمة الاجتماعية ، كالنواحي الإدارية الأكثر فعالية أو النظم الاجتماعية المتحررة من التمايزات الطبقية، ويذهب "ميردال" إلى أنه بسبب هذه الحالة التي لامفر منها فإن "عملية الحراك للنسق الاجتماعي بأكمله إلى أعلى هو في الحقيقة ما نعنيه جميعا بعملية التنمية.

واستكمالا لهذه النقطة فنجد "بندكس" Bendix يعنى بكلمة التحديث (التنمية) نمط من التغير الاجتماعي يشتمل على التقدم الاقتصادي والسياسي لأحد المجتمعات الرائدة، على حد تعبيره وما ترتب على ذلك من تغيرات في المجتمعات التابعة.

وهنا يهتم "بندكس" بدور الحكومة في التحديث (التنمية) فيجب أن تلعب الحكومة دوار رئيسيا في عملية التحديث، في نفس الوقت الذي تسعى فيه للتغلب على مصادر عدم استقرارها التي تنشأ من التوترات الخاصة التي يخلقها التخلف.

إن تقسيم العالم إلى مجتمعات متقدمة وأخرى تابعة، بالإضافة إلى السهولة النسبية لعملية الاتصال يشجع على التعليم كسبيل إلى التحديث التنمية، وهو الشيء المتاح بدرجة أكبر من رأس المال المطلوب للتكنولوجية العصرية، كما أن التعليم والاتصالات الحديثة تعمل أيضا على تشجيع النمو وظهور طبقة من المثقفين وكنتاج ثقافي يعتبره كما لاحظ "ويليهليم رايل" Wilhelm Riehl فائضا يمكن للحكومة أن تستخدمه وتستفيد به[1].

وهنا نجد أن "بندكس" يؤكد على الدور الذي يقوم بهبل يجب أن يقوم به المثقفون من قيامهم بالتنمية والانغماس في البحث المكثف للخروج ببلادهم من حالة التخلف الواقعة فيها[2].

المطلب الثالث : تحديات و متطلبات نجاح الجماعات المحلية (البلدية) في تحقيق التنمية و التغير الاجتماعي في الجزائر

في هذا المطلب سنوضح تحديات ومتطلبات نجاح الجماعات المحلية (البلدية) في تحقيق التنمية والتغير الاجتماعي في الجزائر من خلال خمسة فروع كما يلي:

الفرع الأول : عدم وضوح معالم وأسس الرؤية عند صناع القرار في الجزائر

إن عالم الإنسان هو عالم الصيرورة بقدر ما هو عالم الإمكان المفتوح على المفاجئ واللامتوقع، ولأن الرؤية هي صنع الإمكان فهي سيف ذو حدين به نولد الجهل والفقر، أو بالعكس

---

[1] د.ثروت، محمد شلبي. **المرجع السابق**، ص48.

[2] **نفس مرجع** ، نفس ص.

ننتج الثروة ونصنع القوة، وهذا كله يتوقف على طريقتنا في بناء رؤيتنا والتعامل مع الوقائع والأحداث ، وهذا ما افتقده صانع القرار السياسي في الجزائر بداية من مرحلة السبعينيات التي لم تستحدث لنفسها رؤية واضحة المعالم، وكانت النقيض لما قبلها ولم تدرك الوقائع التي تكون نتيجة لما سبق وسببا لما سيأتي، لقد حاولت هذه المرحلة استحداث لنفسها أسسا للتغير من غير الاكتراث بما سبقها من محاولات سابقة ضمن سيرورة واحدة، فاعتمدت على المواثيق الوطنية والمخططات الثقيلة، أما في مرحلة الثمانينيات حاولت بناء رؤية جديدة تكون بديلا لما سبقها، دون الاعتماد على الأسس الفكرية التي أعدت منتصف السبعينيات، فكانت هذه الرؤية محاولة للتغيير افتقرت إلى البعد المستقبلي وأثبتت محدوديتها (إعادة الهيكلة، الانفتاح الاقتصادي)، وفي التسعينيات حاول صانع القرار السياسي بناء رؤية وانتهج سياسة تقوم على تحقيق الأهداف المحددة في الزمن والمكان أي أولوية النتائج الفورية، حقق هذا الأسلوب بعض النتائج في محاولة لتحقيق التنمية والتغير الاجتماعي ، إلا أنه لا يمكن تسميتها بالنتائج الإستراتيجية، وبما أن الرؤية هي صناعة الإمكان فإنه لا رؤية من غير إبداع، وبهذا المعنى فالرؤية هي أساس الذات وصناعة الحياة عبر خلق الوقائع، وإنتاج الحقائق في المجال الاقتصادي، والعمل على تفكيك آليات عجزنا وخلق موارد وفره واختراع وسائل تسهم في تغيير الواقع وتحقيق التنمية و التغير الاجتماعي ، ومثال حكومة كانت على الهامش من حيث علاقتها بالثروة والتنمية لكن هذا الهامش ليس قدرا لا حلا منه، للمسألة وجه آخر مفادها أن الهامش طاقة معطلة لم تستخدم أو ثروة ضائعة لم تستغل، مما يعني أنه بإمكان الجزائر الخروج من الهامشية والقصور إذا أحسن صانع القرار تشغيل عقله، باستخدام الوسائل المتاحة في أيدينا للوصول إلى وسائل ليست في أيدينا ، وهذا ما فعلته ماليزيا التي كانت على هامش الهامش فإذا بها تصنع معجزتها إن الإفادة بهذا النموذج لا على سبيل التقليد بل على سبيل الدرس من أجل بناء رؤية لتحقيق التنمية وللتغيير الاجتماعي.

إن المرحلة التي نمر بها تحتاج بناء رؤية تخرج البلاد من دائرة مشكلة فرق الطبقات ونتمكن من خلالها التحرك وفق طموحات، أما إذا خانتنا الرؤية فإن كل الموارد والإمكانات تحقق أهدافا ثانوية لا تصنع القوة والقدرة، التي تمكن البلاد من القضاء على هذه الظاهرة، ولكي يملك صانع القرار هذه الرؤية ويتجاوز بها الإمكانيات المتاحة، ينبغي تحديد دقيق للتنمية وللتغيير الاجتماعي وأي تنمية وللتغيير الاجتماعي نريد والصول إليها ، وعندما نضبط الرؤية نحدد الهدف الرئيسي ثم الفرعي .

الفرع الثاني : الدور المحدود الذي يلعبه المجتمع المدني

للتنمية وللتغيير الاجتماعي يوجد فاعلين آخرين إلى جانب الحكومة سواء فيما يتعلق بمنع أو تنفيذ السياسة العامة، حيث يمكن الاستفادة من نقاط القوة الموجودة في كل من القطاعين، فالحكومة تقدم خدمات وتشرع قوانين وتوفر فرص متساوية لمواطنيها، ومؤسسات المجتمع المدني تقدم الخدمات للجماعات المختلفة مع مراعاة البعد الإنساني وتعزيز الانسجام، إلا أن الواقع يؤكد أن المجتمع المدني في الجزائر لم يلعب الدور في تحقيق التنمية ، حيث كان يفتقر للكفاءة والفعالية، فغالبية الخدمات التي يقدمها مازالت متواضعة ذات نفع محدود، تفتقد إلى آليات عمل جديدة تحقق الأهداف للحكومة، ففي ظل الأحادية كان هدفها تعبئة الجماهير لتأييد سياسة الحكومة دون العمل على المشاركة في صنع السياسة العامة، وبعد التعددية والانتقال إلى مرحلة جديدة كان من المفروض أن تكون حصيلة المجتمع المدني في الميدان السياسي إقامة الدولة الحديثة، وفي المجال الاقتصادي تحقيق النمو وتحقيق الرفاهية للقضاء على التهميش ، فحصل العكس ولم تكن فعالة لتأدية وظائفها وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، الأمر الذي يقتضى التركيز على هذه

المؤسسات بصورة تضمن الوصول إلى أهم هدف وهو تحقيق التنمية والتغير الاجتماعي، وتكفل للفئات الهشة و العائلات المعوزة ووصول إلى مناطق الظل وتحقيق مستوى من العيش الكريم، وإتاحة الفرص للطاقات البشرية وبناء نظام فعال للتقليل من هذه الظاهرة أولا، ثم القضاء عليها ثانيا، مع بذل الجهود لتطوير علاقة الحكومة مع المجتمع المدني وعلاقة المجتمع المدني مع المواطن.

إن أي مجتمع مدني فعال لابد أن يختصر خطوات إجراءات العمل، وتقليص البيروقراطية إلى أدنى حد ممكن، فضلا عن زيادة فعالية مواقعها مع تهيئة مجموعة من المتطلبات وعناصر أهمها:

- ✓ توفير الخبرة من الموارد البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع ظاهرة التهميشو التغير الاجتماعي .
- ✓ تمكين المواطنين من الوصول إلى هذه الجمعيات بسهولة ويسر.
- ✓ البحث عن شراكات خلاقة للعمل لأن العمل مع جهات أخرى، يمكن أن يساعد في التخلص من ظاهرة التهميش(مناطق الظل) .
- ✓ التدرج في القضاء على ظاهرة التهميش(مناطق الظل) بحيث يمكن أن يبدأ بمشروع صغير حسب الإمكانات المتاحة.

الفرع الثالث : انتشار الفساد

بذلت الحكومة جهودا كبيرة في القضاء على ظاهرة الفساد إلا أنها مازالت منتشرة وتؤثر على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فهي تؤثر بالسلب على تحقيق التنمية والتغير الاجتماعي، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي يقيس مؤشر الفساد في الدول، احتلت الجزائر المرتبة 94 من بين 177دولة شملها التقرير لسنة 2013، ونالت الجزائر36 نقطة من مقياس 100 للفساد في العالم سنة2013 مقارنة ب34 نقطة في 2012، وبذلك انتقلت من المرتبة 105إلى 94، كما أنه وللسنة ال11على التوالي تدرج في قائمة الدول الأكثر فسادا، فيما تحتل المرتبة العاشرة من مجموع دولة عربية شملها التقرير، والمرتبة24من بين54 دول إفريقية[1].

هذا الترتيب جاء كمحصلة لمجموعة من التحقيقات الأخرى أين احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب خصوصا حول مؤشرات التنافسية، مناخ الاستثمار، حرية التعبير، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وتكنولوجيات الاتصال منها الولوج إلى الانترنت.

للقضاء على هذه الظاهرة ينبغي معالجة الأسباب الرئيسية التي تؤذي المجتمع، وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهرها، ما يعني تبني سياسة عامة استباقية وعدم الاكتفاء بسياسة عامة وقائية، تكون علمية وواقعية ، فاعلة في جوانبها السياسية، المالية ، الاجتماعية ، الاقتصادية و الإدارية، يشارك فيها الجميع بدءا من السلطات السياسية التي عليها أن تضمن استقلالية القضاء وتضع الآليات التشريعية اللازمة مع الحرص على تنفيذها، إلى المضي في تفعيل دور المجتمع المدني والجهاز الأمني في الرقابة والمحاسبة ، إلى بعث ثقافة معززة لقيم النزاهة بين كافة أفراد المجتمع.

[1] د. فاطمة الزهرة و آخرون. **واقع و تحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر**. مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المجلية المستدامة-، العدد06، جامعة يحي فارس، المدية ، الجزائر، جوات 2016، ص20.

الفرع الرابع : الدور المحدود للقطاع الخاص في تحقيق التنمية و التغير الاجتماعي

عرفHolmer المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا التزام على منشأة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمة، وتوفير احتياجاته من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم، وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية، بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية[1]، كما أن هناك تعريفا شائعا يستخدم من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، وهو يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم، مؤكدين على أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تصنع العلاقة بين العامل والمستهلك والمجتمع عموما، وبين القطاع الخاص في موقع تحكمه تبادل المصالح والمنافع.

إن منظمات الأعمال في الجزائر لم ترقى إلى مستوى المسؤولية المرجوة منها، ولم تسهم في الرفع من مستوى معدل النمو الاقتصادي ، وذلك لعدم تبنيها مشاريع إنمائية تساعد على تنمية المجتمع، في ظل تبني الكثير من المنظمات في الدول المتقدمة فكرة المسؤولية الاجتماعية في برامجها وأعمالها، واعتبارها ضرورة حتمية لا بد منها في عصر تتسارع فيه الخطى.

من هنا نجد أن تحقيق التنمية و التغير الاجتماعي هو عملية مركبة، يجب أن يتشارك جميع القوى الرسمية وغير الرسمية للوصول إليها، لأنها لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها وإنما مسؤولية المسؤول الرسمي، ورجال المال، والعلماء أي مسؤولية الجميع.

الفرع الخامس : الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات

بالرغم من ضخامة وتنوع المنجزات الاقتصادية التي تم انجازها خلال الخمسين سنة الماضية، وبالرغم من أهمية المكتسبات التي تم تحقيقها خلال نفس المدة، إلا أن الاقتصاد الوطني مازال مرتبطا بصفة تكاد تكون شبه كلية على قطاع المحروقات، ولا تزال مختلف نفقات الدولة تعتمد بدرجة أولى على مداخيل البترول، ومعظم صادراتها تتشكل من البترول والغاز، كما نجد أنه إلى غاية يومنا هذا ميزانية الدولة السنوية مرتبطة بشكل وثيق مع ما يعرف بسعر البرميل.

واعتمادها بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات فقط، هذا يجعلها ليست في منأى عن مختلف الهزات والأزمات المالية العالمية، في ظل عدم وجود صادرات حقيقية من خارج قطاع المحروقات، وخاصة أن كل المؤشرات والمعطيات تشير بأن الجزائر تواجه عشرية تحديات صعبة، إن هي لم تتمكن من خلق موارد جديدة وإيجاد بدائل للنفط، وسيكون تأثير هذه التحديات واضحا على مختلف القطاعات الحيوية، كالتعليم والبناء والصحة وغيرها، بل سيمتد تأثيرها حتى إلى المساس بحالة الاستقرار الأمني للبلاد.

[1] د. فاطمة الزهرة و آخرون. **المرجع السابق** ، ص21.

خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه من الفصل الأهمية الكبيرة للتنمية في المجتمع كونها العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم و الشعوب وتمكينها من الإسهام الفعال في التقدم القومي، و بذلك تصبح تنمية مجهودا مشتركا بين المواطنين من جهة وجهود الدولة من جهة أخرى والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف و إعطاء خدمات أفضل في المجتمع وتحسين المستوى المعيشي للأفراد تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية ومساواة بين أفراد المجتمع، و تحسين الوضع الاقتصادي للبلد، و التنمية المحلية من الأمور التي حرصت أغلب دول العالم على تطبيقها وهي تشمل كافة مكونات المجتمع المحلي، إذ تعتمد على مجموعة من الاستراتجيات التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع.

الفصل الثالث
الدور البلدية في تحقيق التنمية
من خلال تسيير الشؤون الاجتماعية

تمهيد الفصل

بعد تعرضنا في الفصلين السابقين إلى الدراسة الإطار النظري و المفاهيمي للجماعات المحلية و الدور التنموي للجماعات المحلية (البلدية) مظاهره آلياته و تطبيقاته ، سنحاول في هذا الفصل التعرف دور البلدية في تحقيق التنمية من خلال تسيير الشؤون الاجتماعية باعتبارها نموذج للدراسة ، وفي سبيل معرفة كيفية سير الشؤون الاجتماعية ببلدية الغمري قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث جاءا تحت عنوان.

المبحث الأول: التعرف بالبلدية محل الدراسة.

المبحث الثاني: البرامج التنموية للشؤون الاجتماعية لبلدية الغمري.

المبحث الثالث : واقع التنموي للشؤون الاجتماعية لبلدية الغمري

سنقوم في هذا الفصل بمحاولة معرفة محتوى كل مبحث بتفصيل.

المبحث الأول : التعرف بالبلدية محل الدراسة

قبل التطرق إلى واقع تسيير ش إ و التنمية الاجتماعية على مستوى بلدية الغمري باعتبارها محل ميدان الدراسة ، ينبغي أولا تقديم هذه البلدية .

المطلب الأول : لمحة تاريخية حول بلدية الغمري

تعود نشأت بلدية الغمري إلى العهد الاستعماري، كانت تابعة لدائرة عين تادلس ولاية مستغانم سنة 1878 كانت تسمى "الرمري"كما سمية قبل الحرب التحريرية باسم"النوفيو"واسترجعت اسمها بعد الاستقلال بعد بعض التغير الطفيف بحيث سميت"الغمري"

الفرع الأول : بطاقة تقنية لبلدية الغمري

من خلال هذه الفقرة سنقدم بطاقة تقنية لبلدية الغمري محل الدراسة.

1. الموقع الجغرافي: تقع بلدية الغمري في أقصى الشمال الغرب لولاية معسكر على الحدود مع ولايتي غليزان و مستغانم، تقع ضمن بلديات دائرة المحمدية لولاية معسكر تبعد عن دائرة حوالي 18كلم وبحوالي 65 كلم عن مقر الولاية. موقع البلدية إستراتيجي حيث يعبرها كل من الطريق الوطني رقم 04، الطريق السيار شرق غرب و خط السكة الحديدية الرابط بين وهرات والعاصمة.

2. حدود: و هي محددة كما يلي:
من الشمال : كل من بلديتي بوقيرات و سيرات و الحسيان التابعة لولاية مستغانم.
من الشرق : بلدية سيدي سعادة التابعة لولاية غليزان.
من الجنوب الشرقي : بلية سجرارة التابعة لولاية معسكر.
من الجنوب الغربي : بلدية المحمدية التابعة لولاية معسكر.
من الجنوب : بلدية الفراقيق التابعة لولاية معسكر.
من الغرب : بلدية سيدي عبد المومن التابعة لولاية معسكر.

3. عدد سكانها : 12461 نسمة حسب إحصاء العام للسكان و السكن سنة 2020.
4. عدد مساكانها : 2405 سكن
5. كثافة سكانية : 72,87 نسمة لكل كلم^2.

6. مساحتها : قدرها حوالي 171 كلم ^{2} منها تحتوي على مساحة زراعية قدرها 12109 هكتار منها 7722 هكتار صالحة للزراعة كما تحتوي على مساحة غابية بجوار الطريق الوطني رقم 4 قدرها 350 هكتار ، مما يميزها الطابع الفلاحي.

الفرع الثاني : أهم المناطق التابعة لها

و هي تحتوي على عدة مناطق منها الحضرية منها المجمعة و المبعثرة موزعة كالتالي :

1. الغمري مركز.
2. الحضارة.
3. دوار البرجية.
4. دوار بو تفاحة.
5. دوار بلطاش.
6. دوار الدناينية.
7. دوار العويسات.
8. دوار أولاد عربية.
9. دوار أولاد بورياحي.
10. دوار أولاد الحاج.
11. دوار أولاد عدة.
12. دوار أولاد البشير.
13. واد المالح.

الفرع الثالث : ممتلكاتها

تحتوي بلدية الغمري على ما يلي :

1. المرافق العمومية الإدارية :

تتوفر على مقر للبلدية ، ملحقة إدارية للبلدية بدوار البرجية ودوار ببوتفاحة، مقر للمصالح الفلاحية، مكتب بريد الجزائري و فرع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

2. المرافق الصحية : تتوفر البلدية في ميدان الخدمات الصحية على ما يلي :

- ✓ عيادة متعددة الخدمات بالغمري مركز.
- ✓ قاعة علاج بدوار بو تفاحة.
- ✓ قاعة علاج بدوار أولاد عربية.
- ✓ قاعة علاج بدوار الدناينية.
- ✓ قاعة علاج بدوار البرجية.
- ✓ (2) اثنتان عيادتان طبية خاصة بالغمري مركز.
- ✓ ثلاث (3) صيدليات.

3. المرافق الثقافية: تتوفر البلدية في ميدان الخدمات الثقافية العمومية على ما يلي :

- ✓ مركز ثقافي بالبلدية.
- ✓ مكتبة البلدية.
- ✓ دار الشباب ببوتفاحة.
- ✓ قاعة متعددة الخدمات بالغمري مركز.

4. المرافق الرياضية : تتوفر البلدية في ميدان الخدمات الرياضة العمومية على ما يلي :

- ✓ ملعب بلدي بالغمري مركز.
- ✓ (5) ملاعب جوارية .
- ✓ قاعة متعددة الرياضات بثانوية.

5. المؤسسات التعليمية : تتوفر البلدية في ميدان التربية و التعليم على ما يلي:

- ✓ ثانوية بالغمري مركز
- ✓ متوسطة بالغمري مركز.
- ✓ مدرستين (2) ابتدائيتين بالغمري مركز.
- ✓ مدرسة ابتدائية بالقطب الجديد بوتفاحة .
- ✓ مدرسة ابتدائية بدوار أولاد عربية.
- ✓ مدرسة ابتدائية بدوار الدناينية.
- ✓ مدرسة ابتدائية بدوار البرجية.

المطلب الثاني : التنظيم الإداري لبلدية الغمري

سنتناول في هذا المطلب التنظيم الإداري لبلدية الغمري و مكتب ش إ المتواجد بها كما يلي:

الفرع الأول : التنظيم الإداري لبلدية الغمري:

بموجب قرار رقم 82 المؤرخ في: 2005/06/26 المتضمن تحديد المناصب العليا لبلدية الغمري و التي يتراوح تعداد سكانها ما بين 50.001 الي 100.000 نسمة حيث تحدد المصالح التابعة لها كالأتي :

1. مكتب رئيس م ش ب
2. مكتب الامين العام
3. الامانة العام و بها مكتب تسيير ديوان رئيس
4. مصلحة التنظيم و الشؤون العامة و ش إ و الثقافية : و تضم أربع مكاتب
   - ✓ مكتب الحالة المدنية.
   - ✓ مكتب الانتخابات و الخدمة الوطنية وينقسم بدوره إلى:
     فرع الخدمة الوطنية وفرع الانتخابات.
   - ✓ مكتب ش إ.
   - ✓ مكتب الشؤون الثقافية .
5. مصلحة الادارة و الشؤون المالية : و تضم مكتبين:
   - ✓ مكتب تسيير الموظفين .
   - ✓ مكتب تسيير المالي ويتقم بدوره إلى:
     فرع التسيير، فرع التجهيز و فرع تسيير حظيرة البلدية.
6. مصلحة التقنية: تضم :
   - ✓ مكتب التعمير والبناء و ينقسم بدورة إلى:
     فرع التعمير و فرع الطرقات و الشبكات المختلفة
7. مصلحة النظافة و الصحة: و تضم مكتبين:
   - ✓ مكتب حماية المحيط و المساحات الخضراء
   - ✓ مكتب النظافة و الصحة و ينقسم بدوره إلى:
     فرع النظافة و فرع التطهير و المياه.

الفرع الثاني : مكتب ش إ

باعتبار مكتب ش إ هو مكتب الذي يدور حوله بحثنا هذا ، سنقوم بتعرف عليه. هذا المكتب يقوم بالإشراف على :

- ✓ تسيير برامج الدعم و المساعدة الاجتماعية التي تتمثل في جهاز الشبكة الاجتماعية.
- ✓ تسيير برامج التشغيل و الادماج من خلال تسيير حسن لبرامج وكالة التنمية الاجتماعية.
- ✓ يتكفل مكتب ش إ ببلدية الغمري بمختلف انشغالات المواطنين تماشيا مع مطلب التحسين المستمر لمستوى معيشتهم من خلال تسيير المنح ش إ.
- ✓ ممارسة السلطة الرئاسية على مجموع موظفين المكتب.
- ✓ تسجيل حضور اليومي للموظفين مكتب، و إبلاغ مسؤول مكتب الموظفين بذلك.
- ✓ تقييم الموظفين التابعين للمكتب بمشاركة مسؤول مكتب الموظفين.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي الإداري لبلدية الغمري

تبعا للمداومة رقم 85 المؤرخة في : 08-06-2005 والواردة من مديرية التنظيم و الشؤون العامة لولاية معسكر ، فتبن الشكل التنظيمي لمصالح بلدية الغمري والمكاتب التابعة لها .

شكل رقم (III-1) : الهيكل التنظيمي الإداري لبلدية الغمري

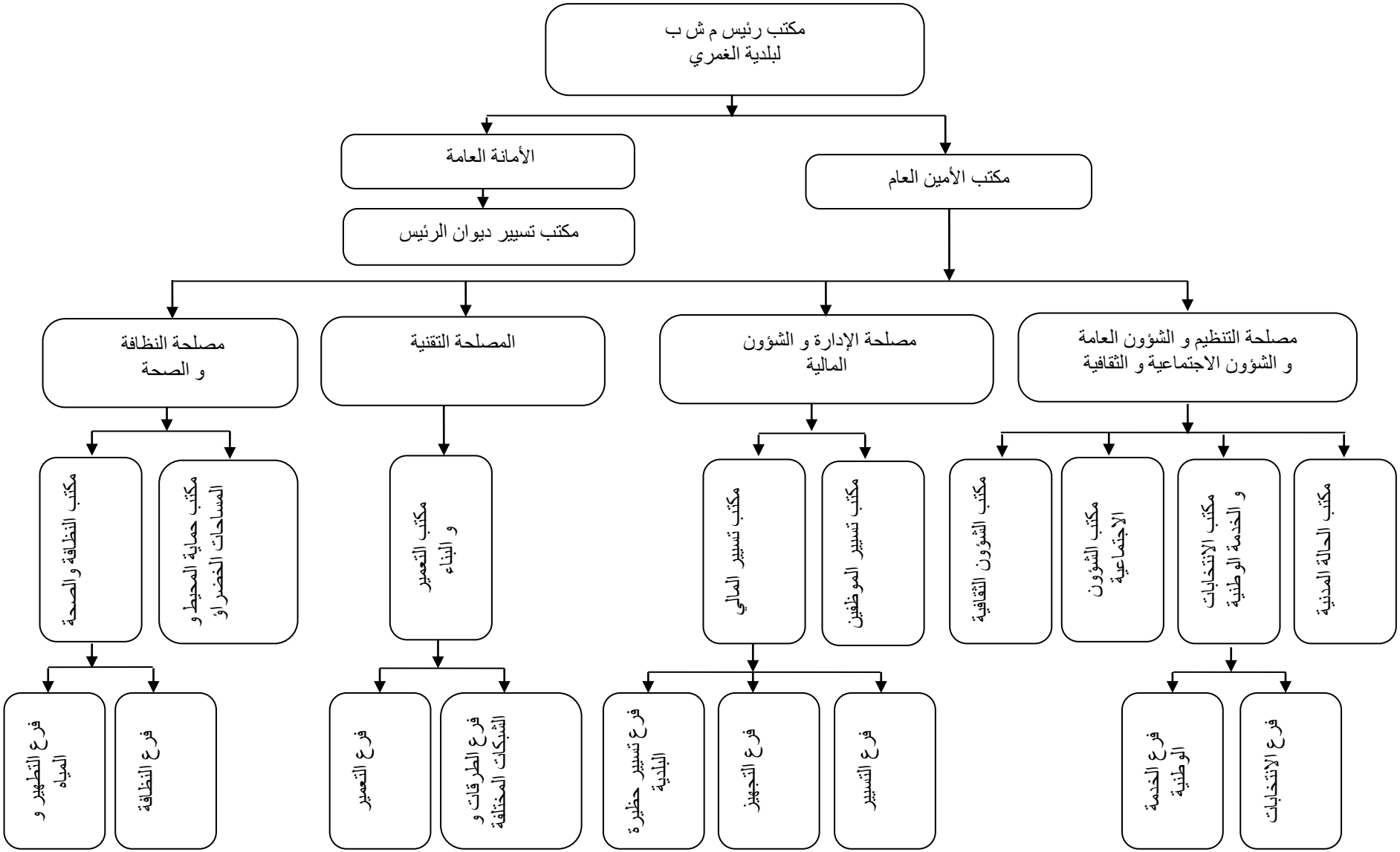

المبحث الثاني : البرامج التنموية للشؤون الاجتماعية لبلدية الغمري

من خلال هذا المبحث سنتعرف على البرامج التنموية للشؤون الاجتماعية لبلدية الغمري من خلال تعرف على برامج الدعم و الإدماج الاجتماعي، برامج التشغيل و الإدماج وكذلك منح ش إ كما يلي:

المطلب الأول : برامج الدعم والإدماج الاجتماعي للشؤون الاجتماعية

تشمل برامج الدعم والإدماج الاجتماعي للشؤون الاجتماعية جهاز الشبكة الإجتماعية وهو الأخير يتمثل في كل من المنحة الجزافية للتضامن و (AFS) منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG). ويعتبر برنامج من بين العديد من برامج التنمية الاجتماعية التي وضعتها الجزائر بهدف التقليل من الفئات الهشة والقضاء على مناطق الظل، من خلال تنفيذ مرسوم تنفيذي[1] رقم: 96-353 المؤرخ في: 1996/10/19، يعدل ويتمم للمرسوم التنفيذي رقم:94-336 المؤرخ في:1994/10/24، المتعلق بتعويضات الشبكة الاجتماعية.مسير من طرف موظفة تابعة لوكالة التنمية الاجتماعية ، مهمتها الأساسية هي ربط بين البلدية و الفئات المحرومة بما فيها ذوي الاحتياجات الخاصة، و مديرية النشاط الاجتماعي لولاية معسكر.

الفرع الأول : المنحة الجزافية للتضامن AFS

المنحة الجزافية للتضامن عبارة عن إعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية العاجزة عن العمل والتي لا تستطيع الاستفادة من فرص مولدة للمداخيل المنبثقة عن الانتعاش الاقتصادي وأجهزة ترقية الشغل ، يهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاجتماعي للفئات السكانية المعوزة و تدعيم الانسجام الاجتماعي مع ضمان حقوقهم الاجتماعية الأساسية.

1. الفئات المستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن:

المستفيدون من المنحة الجزافية للتضامن هم :

1. أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، بدون دخل، البالغين أكثر من (60)سنة.
2. أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، بدون أي دخل، المعاقين حركيا أوذهنيا الغير قادرين عن العمل.
3. النساء ربات عائلات بدون دخل مهما كان سنها،
4. الأشخاص المكفوفين الذين يتقاضون أجرا مساوي أو اقل من الآجر الوطني الأدنى المضمون.
5. الأشخاص البالغين أكثر من (60) سنة من العمر الغير متواجدين بمؤسسات مختصة والغير مستفيدين من أي مورد مالي، المتكفل بهم من طرف عائلات قليلة الدخل.
6. العاجزين والذين يعانون من أمراض مستعصية العلاج البالغين أكثر من (18) سنة من العمر الذين يعانون من أمراض مزمنة والحاملين لبطاقة إعاقة وليس لديهم أي مورد مالي.

---

[1] مرسوم تنفيذي، رقم (353-96)، المؤرخ:1996/10/19، الجريدة الرسمية، يتضمن القانون الملية التكميلي لسنة 1994، العدد رقم: 62، المؤرخة: 1996/10/20، ص8.

7. العائلات ذات الدخل الضعيف التي تتكفل بشخص أو عدة أشخاص معاقين البالغ سنهم اقل من (18) سنة وليس لديهم أي مورد مالي والحاملين لبطاقة إعاقة.

2. مزايا منحة الجزافية للتضامن :

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان إعانة وحماية اجتماعية للفئات الإجتماعية المعوزة المذكورة سابقا يقدر مبلغ المنحة الجزافية للتضامن لكل مستفيدين من منحة في السابق بـ(3.000.00دج) ثلاثة ألاف دينار جزائري مع مبلغ إضافي يقدر بـ مئة و عشرون (120) دينار جزائري عن كل شخص تحت كفالة المستفيد، على أن لا يتجاوز عددهم ثلاثة (03) مكفولين مع التغطية الاجتماعية. أصبح مبلغ في 2019/11/01 عشرة ألاف دينار جزائري (10.000.00دج) للمستفيدين من المنحة حاملين بطاقة إعاقة بنسبة 100% (مع مبلغ إضافي) تنفيذا لقرار الوزيرة التضامن أنداك. يتم تسجيل الطلبات على مستوى الشبكة الاجتماعية للبلدية عن طريق تكوين المعني للملف إداري كامل، أو بمبادرة من المصالح البلدية وفق قائمة الأشخاص المعدومي الدخل المتوفرة لديها، أما القبول فيقرر من طرف اللجنة البلدية و الولائية.

الفرع الثاني: منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة

وضع برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة في نهاية سنة 1994 وتقوم البلدية بتسييره مند سنة 1997 بهدف الإدماج الإجتماعي للفئات المعوزة والقادرة على العمل، ولذي أصبح يسمى جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي DAISأو IAIG سابقا ، يسمح هذا الجهاز بإدماج البطالين غير المؤهلين من العائلات المعوزة الراغبين الحصول على عمل مقابل منحة تقدمها وكالة التنمية الاجتماعية.

يتم القبول في هذه المنحة على أساس مبادرة شخصية من المعني نفسه الذي يطلب إدماجه في ورشات الأشغال الخاصة بالنشاطات ذات المنفعة العامة أو المساهمة في النشاطات ذات المنفعة العامة نفسها، يتم تسجيل الطلبات على مستوى الشبكة الاجتماعية للبلدية عن طريق تكوين المعني للملف إداري كامل، أو بمبادرة من المصالح البلدية ، أما القبول فيقرر من طرف اللجنة البلدية و اللجنة الولائية.

1. الفئات المستفيدة من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة:

المستفيدون من منحة النشاطات ذات المنفعة العامة هم:

1. أعضاء العائلات بدون دخل الذين يلتمسون لأنفسهم الإدماج للمشاركة في النشاطات ذات المنفعة العامة والذين يشاركون فيها فعليا.
2. الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل ويطلبون الإدماج في النشاطات ذات المنفعة العامة ويشاركون فيها فعليا .
3. وتقتصر الإستفادة من هذا التعويض على فرد واحد من العائلة.

2. مزايا منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة:

يتقاضى المستفيدون تعويضا شهريا قيمته خمسة ألاف و أربعة مئة دينار جزائري (5400دج) ويتمتعون بالتغطية لاجتماعية.

الفرع الثالث : لجنة الشبكة الاجتماعية

يتم إنشاء لجنة البلدية للمصادقة على ملفات طلب الاستفادة من المنح الشبكة الاجتماعية من طرف رئيس م ش ب لبلدية الغمري، تتكون اللجنة البلدية من:

- ✓ رئيس مجلس الشعبي البلدي أو نائب له كرئيسا للجنة
- ✓ رئيس مكتب ش إ كعضو
- ✓ ممثل أو ممثلين عن المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي كأعضاء

يتم دفع المنحة الجزافية للتضامن بمكاتب المتواجدة على مستوى مقر إقامة المستفيدين. وفي حالة رفضه تشعر اللجنة المعني بقرار الرفض و بإمكان المعني أن يطعن في هذا القرار.

المطلب الثاني : برامج التشغيل و الإدماج للشؤون الاجتماعية

يعتبر برنامج التشغيل و الإدماج للشؤون الاجتماعية من بين العديد من برامج التنمية الاجتماعية التي وضعتها الجزائر بهدف التقليل من الفئات الهشة و القضاء على مناطق الظل

الفرع الأول: جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات(PID)

يسمح هذا الجهاز بإدماج خرجي الجامعات المؤهلين من العائلات المعوزة الراغبين في الحصول على عمل مقابل منحة تقدمها وكالة التنمية الاجـتماعية ، تمّ استحداث الجهاز بموجب مرسوم تنفيذي[1] رقم : 08-127 المؤرخ في: 2008/04/30، عوضًا عن الجهاز الأول المسمّى عقود ما قبل التشغيل. يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج المهني للشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين وفق المادة الأولى من مرسوم تنفيذي، والبالغين من العمر بين 19 و35 سنة، بدون دخل، بغرض السماح لهم باكتساب تجربة مهنية وترقية قابلية توظيفهم، وحددت مدة الإدماج بسنة واحدة قابلة للتجديد لمرة واحدة وفق المادة 14 من مرسوم تنفيذي، بنفس المدة في كل القطاعات(الإدارية،الاقتصادية العمومية والخاصة)، ويقدر مبلغ المنحة بـ10.000دج/شهريا للجامعيين و8.000 دج/شهريا للتقنيين السامين وفق المادة 16 من نفس مرسوم.

مزايا جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات:

يحِق للمستفيدين المدمجين في هذا الجهاز الاستفادة من أداءات الضمان الاجتماعي في مجال التكفل بالمرض، الأمومة، حوادث العمل والأمراض المهنية، وفقا للتنظيم المعمول به.

الفرع الثاني : جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي(DAIS) تشغيل الشباب سابقا

يسمح هذا الجهاز بإدماج البطالين غير المؤهلين من العائلات المعوزة الراغبين حصول على عمل مقابل منحة تقدمها وكالة التنمية الاجتماعية. تمّ استحداث هذا الجـهاز بموجـب مرسوم تنفيذي2 رقم : 12-78 المؤرخ في: 2012/02/12، يعدل المرسوم التنفيذي رقم: 09-305 المؤرخ في: 2009/09/10، يهدف هذا الجهاز إلى ضمان الإدماج الاجتماعي للأشخاص في

[1] مرسوم تنفيذي، رقم (127-08)، المؤرخ:2008/04/30، الجريدة الرسمية، يتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، العدد رقم: 23، المؤرخة: 2008/05/04، ص8.

[2] مرسوم تنفيذي، رقم (78-12)، المؤرخ:2012/02/12، الجريدة الرسمية، والمتعلق بجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، العدد رقم: 09، المؤرخة في: 2012/002/19، ص12.

حالة هشاشة اجتماعية (لاسيما منهم المتسربين من المدارس) ، البالغـــين من العمر بين (18) وأقل من (60) سنة ، في مناصب شغل مؤقــتة ناتــجة عن الأشغال أو خدمات المنفعة العمومية والاجتماعية المبادر بها من طرف كل من الجماعات المحلية، المصالح التقنية التابعة للقطاعات وكذا شركاء آخرين في التنمية المحلية (مؤسسات عمومية وخاصة، حرفيون من القطاع الخاص ، المؤسسات والمعاهد التي تتدخل في الميدان الاجتماعي والخدماتي).

مزايا جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي:

يمكن تلخيص مزايا جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي في ما يلي:

- ✓ يحِق للمستفيدين المدمجين في هذا الجهاز، الاستفادة من أداءات الضمان الاجتماعي في مجال التكفل بالمرض، الأمومة، حوادث العمل والأمراض المهنية، وفقا للتنظيم المعمول به.
- ✓ مدة الإدماج سنتين (02) قابلة للتجديد مرتين (02) وفقا للمادة (12) من مرسوم تنفيذي .
- ✓ مبلغ المنحة 6.000 دج/شهريا .

الفرع الثالث : جهاز الجزائر البيضاء(BLANCHE ALGÉRIE)

هو برنامج منبثق من برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية التي تقتضي يدا عاملة كثيفة، يعمل على تشجيع الشباب طالبي العمل بدون دخل وبدون تأهيل، لاسيما الذين تم إقصائهم من المنظومة التربوية والسلطات المحلية، من أجل خلق نشاطات مصغرة في مجال تنظيف الأحياء والشواطئ في موسم الاصطياف وبالتالي تحسين الإطار المعيشي للسكان.

1. شروط التأهيل بالنسبة للمقاول:

- ✓ بطال مسجل في البلدية المعنية
- ✓ السن ما بين 18 و 40 سنة،
- ✓ مستوى التعليم أدنى.

المزايا:

- ✓ إبرام أربع عقود لمدة ثلاثة أشهر،
- ✓ الحصول على بطاقة حرفي،
- ✓ الاستفادة من التغطية الاجتماعية.

2. شروط التأهيل بالنسبة للعامل:

- ✓ بطال مسجل في البلدية المعنية
- ✓ السن ما بين 18 و 59 سنة،
- ✓ دون مستوى.

المزايا:

- ✓ يتقاضى أجرا حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون لمدة سنة.
- ✓ إقتناء خبرة في ميدان الصيانة.
- ✓ الاستفادة من التغطية الاجتماعية.

المطلب الثالث : منح الشؤون الاجتماعية:

إن السعي لتحسين جميع مظاهر الحياة الاجتماعية للمواطن سيظل أحد الاهتمامات الرئيسية للسياسة التنموية أو التغير الاجتماعي في بلدية الغمري ، لأن تحسين إطار حياته يشكل استثمارا من أكثر الاستثمارات مردودية لتدعيم التماسك و التضامن الاجتماعي ، و إذا كان هناك ميدان يتطلب العمل أكثر من أجل إنجاح عملية التنمية الشاملة ، فهو الميدان الذي يتصل بظروف حياة المواطن. على هذا الأساس يتكفل مكتب ش إ ببلدية الغمري بمختلف انشغالات المواطنين تماشيا مع مطلب التحسين المستمر لمستوى معيشتهم ، و بهذا يقدم الخدمات التالية:

- ✓ التكفل بالعمليات التضامنية لشهر رمضان.
- ✓ التكفل بالعمليات التضامنية للدخول المدرسي.
- ✓ التكفل بعملية اقتناء الأدوية مجانا (الأمراض المزمنة).

- ✓ التكفل بالمعاقين نسبة إعاقة 100%.
- ✓ التكفل بالمسنين.

الفرع الأول : العمليات التضامنية لشهر رمضان

كما تقوم المجالس الشعبية البلدية بتنصيب لجان البلدية المكلفة بتنفيذ عملية التضامن لشهر رمضان، والتي تتمثل مهامها أساسا في تحديد العائلات المعوزة، من خلال إجراء تحقيقات اجتماعية، بالتعاون مع مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن التي تستعين بالخلايا الجوارية للتضامن للقيام بهذه المهمة .ويدور تدخل وزارة الداخلية والجماعات المحلية حول تنظيم العملية بالتنسيق مع الولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية، وكذا متابعة سير العملية ومراقبتها وتقييمها.

وفي هذا إطار تنصب لجان محلية ولائية، من قبل السيدات والسادة الولاة، لتحضير ومتابعة سير للعملية التضامنية لشهر رمضان وتقييمها. كما أن العديد من المحسنين يساهمون أيضا، من خلال الهبات أو من خلال المشاركة الفعلية في السير الحسن ونجاح العملية التضامنية. وفيما يخص آليات المتابعة، فتتم من طرف المتدخلين على المستويين الوطني والمحلي.

- ✓ فعلى المستوى الوطني: تقوم بالمتابعة المصالح المركزية لوزارات الداخلية والجماعات المحلية، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.
- ✓ وعلى المستوى المحلي: فالمهمة تسند إلى الولاة، مدراء النشاط الاجتماعي للولايات، المكاتب ش إ.
- ✓ أما فيما يخص تمويل العملية، فهو يتم أساسا من طرف الجماعات المحلية في حين يتدخل الصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في الحالات العجز المادي.

وتحضيرا للعملية التضامنية الخاصة بشهر رمضان المبارك قامت بلدية الغمري ككل عام بالحرس على تطهير قوائم المستفيدين من هذه العملية، نظرا أن هذه العملية تكتسي أهمية بالغة خصوصا كونها تمس العائلات المعوزة و فئات الهشة ومناطق الظل. وذلك من خلال التطبيق الصارم لمحتوى المنشور الوزاري المشترك رقم: 01 المؤرخ في: 2019/10/16 والمتعلق بالتحضير للعملية التضامنية لشهر رمضان 2020 و العمل على احترام الآجال المحددة برزمانة الخاصة بالعملية و المتضمن أساسا ما يلي:

01. فترة التسجيلات : من 14 أكتوبر إلى 28 نوفمبر 2019 .
02. تحديد الميزانية الأولية و إعدادها من :2019/10/01 إلى 2019/11/21 .
03. عملية التحقيقات الاجتماعية من : 2019/10/14 إلى 2019/12/05.
04. إدخال البيانات على التطبيقية الالكترونية : من 01 ديسمبر إلى 19 ديسمبر 2019 .
05. تحضير القوائم المبدئية و إحالتها على لجنة ش إ بالبلدية : من 01 ديسمبر إلى 31 ديسمبر 2019.
06. المداولة على القوائم من طرف المجالس الشعبية البلدية ونشرها:من22 ديسمبر2019 إلى17 جانفي2020.
07. المصادقة على القوائم من : 19 إلى 24 جانفي 2020 .
08. فترة الطعون: على مستوى لجان الدوائر و لجان الولايات من : 18 إلى 30 جانفي 2020 .
09. إعداد القوائم النهائية للمستفيدين من : 26 جانفي إلى 06 فيفري 2020 .
10. الالتزام لدى المراقب المالي : يوم 15 فيفري 2020 كأقصى تقدير.
11. الأمر بالدفع على مستوى أمين الخزينة: في الفترة ما بين 01 و 19 مارس 2020.
12. صرف الإعانات : قبل بداية شهر رمضان .

حددت قيمة هذه الإعانة لشهر رمضان 2020 بـ 6000دج صافية من تعريفات الخدمات البريدية والخدمات المالية البريدية التي تتكفل بها الإدارة المانحة و المقدرة بـ 30 دج و هو ما يعني قيام البلدية بصب 6030دج في حساب كل مستفيد.

بعد "التعليمة رئيس الجمهورية، في إطار عمليات التضامن مع الأسر المحتاجة بالنسبة لشهر رمضان، ودعم الأسر المتأثرة بتدابير الوقاية من وباء كورونا (فيروس كوفيد 19) ومكافحته، تقديم منحة تضامن بمبلغ عشرة آلاف (10.000) دينار لكل أسرة". أنه "جدير بالذكر أن منحة التضامن ستدفع إلى الأسر المحتاجة المتأثرة اجتماعيا واقتصاديا بتدابير الوقاية من وباء كورونا (فيروس كوفيد 19) ومكافحته، وكذا لتلك التي كانت تتقاضى في السابق غلافا بمبلغ 6000 دينار بعنوان عمليات التضامن في شهر رمضان".

وبناءا على هذه التعليمة و المراسلة رقم 126 المؤرخة في 16 أفريل 2020 الواردة من مصالح وزارة الداخيلة و الجماعات المحلية والتنمية العمرانية المتضكمنة التكفل بالاحتياجات المالية الناتجة عن رفع قيمة منحة التضامنة لشهر رمضان من 6.000.00 دج على 10.000.00 دج تحصلت بلدية الغمري على هذا الفرق في المبلغ من الصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية منشأ من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014 .

الفرع الثاني : العمليات التضامنية للدخول المدرسي

يتم الشروع في كل سنة في تنفيذ عمليات التضامن المدرسي بغية تمكين الأطفال المتمدرسين المنحدرين من عائلات فقيرة و المقيمين بمناطق الظل من متابعة تمدرسهم في ظروف حسنة، حيث يتم منح إعانات مدرسية لكل طفل محتاج مسجل بإحدى المؤسسات التربوية الوطنية، وكذا لكل معاق متمدرس في مؤسسة دراسية خاصة ممولة من طرف مديرية التربية، كما يتم ضمان النقل المدرسي لأطفال المناطق النائية بتزويد البلديات بحافلات النقل، إضافة إلى منح اللوازم المدرسية للأطفال المحرومين في بداية الموسم الدراسي ممولة من طرف البلدية، و توفير الإطعام على مستوى المدارس .

وذلك تنفيذا للمنشور الوزاري رقم : 02المؤرخ في 19 أوت 2002 المتعلق بترتيبات إعانة الأطفال المتمدرسين المحرومين والمعوزين وطبقا للمرسوم الرئاسي 270 المؤرخ في: 2000/09/19 ، يتم إعداد قوائم للمتمدرسين المحرومين و المعوزين من اجل الاستفادة من مبلغ 5000 دج في بداية العام الدراسي مرة واحدة في السنة الدراسية و الاستفادة من كتب مجانية لكل الأطوار أما بالنسبة الطور الابتدائي تضاف له مآزر المدرسية و محافظ . وذلك بعد دفع ولي الأمر المتمدرس ملفا على مستوى المدرسة التي يزاول دراسته فيها ، يقوم المدير بدفع هذه الملفات إلى مكتب ش إ من أجل دراسة الملفات عن طريق لجنة مختصة.

الفرع الثالث : اقتناء الأدوية مجانا (الأمراض المزمنة)

من خلال هذا يتم دفع ملفات طبية تحدد طبيعة المرض للمواطنين المعوزين غير مؤمنين اجتماعيا من أجل التكفل بالملف و إرساله إلى مديرية النشاط الاجتماعي لولاية معسكر، تقوم المديرية بتحديد طبيعة المرض من خلال لجنة طبية خاصة بالمديرية لها قواعد وسلم تنقيطي لجميع الأمراض المتكفل بها من قبل المديرية و على هذا الأساس يتم منح بطاقات الإعاقة أوالأمراض المزمنة ، يتم سحب البطاقة من المديرية و تسليمها للمعني و توجيهه للاستفادة من مزايا البطاقة حسب نوع بطاقته. هناك نوع من الأمراض المزمنة يوجه صاحبها إلى صندوق الضمان الاجتماعي مباشرة للاستفادة من الأدوية مجانا ، أما البقية توجه حسب الحالة للتكفل بها.

ملف الطبي:

- ✓ شهادة ميلاد رقم 12 للمعني ، شهادة إقامة و شهادة الحالة العائلية.
- ✓ نسخة لبطاقة التعريف الوطني و أربعة(4) صور شمسية.
- ✓ شهادة طبية من طبيب أخصائي مرفقة بنموذج طبي يستخرج من البلدية.

في بعض الأحيان عند دفع ملف للمديرية وبعد دراسته طبيا يتم طلب بعض وثائق طبية إضافية كل حسب طبيعة المرض.

الفرع الرابع : التكفل بالمعاقين نسبة إعاقة 100%

بعد استلام بطاقة معوق (ذهنيا ، عقليا أو متعدد الإعاقة) بنسبة 100% للمواطن يتم تكفل به من أجل الحصول على منحة شهرية مقدرة ب10.000 دج ، بمقتضى المرسوم التنفيذي[1] رقم: 19-273 مؤرخ في 2019/10/8، في نصه: " المادة(2) تخصص منحة مالية مبلغها عشرة ألاف دينار (10.000 دج) شهريا لكل شخص معوق تقدر نسبة عجزه 100% ويبلغ من العمر 18سنة عل الاقل، وبدون دخل". يدفع الملف المطلوب كاملا إلى مديرية النشاط الاجتماعي للولاية، و بعد دفعه تقوم المديرية بتقديم مقررة الاستفادة من منحة ويدمج المعني في قوائم المعوقين بنسبة 100 % التي تقوم البلدية بإعدادها مع منح المعني التغطية الاجتماعية و الاستفادة من بطاقة الشفاء وجميع مزاياها.

الفرع الخامس : التكفل بالمسنين.

يتم ضبط قوائم الأشخاص المسنين البالغين 65 سنة فما فوق و العجزة و ذوي الامراض المزمنة للاستفادة من منحة 3000 دج و المستحقين للمساعدة مرة واحدة في السنة من قبل مكتب ش إ .

المبحث الثالث : الواقع التنموي للشؤون الاجتماعية لبلدية الغمري

في إطار ضمان مصداقية البلديات وتقريبها أكثر من المواطن عن طريق المساعدات التي يمكن تقديمها للفئات المحرومة والعاجزة و مناطق الظل، أنشأت الدولة في هذا الإطار برامج تسيرها البلديات تستفيد منها عن طريق مديرية النشاط الاجتماعي وممولة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية أو من ميزانيتها الخاصة. وهذا ما سنحاول توضيحه في بحثنا هذا لواقع التنموي للشؤون الاجتماعية.

المطلب الأول : واقع الدعم و الإدماج الاجتماعي للشؤون الاجتماعية

جهاز الشبكة الاجتماعية عبارة عن إعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية العاجزة عن العمل والتي لا تستطيع الاستفادة من فرص مولدة للمداخيل المنبثقة عن الإنعاش الاقتصادي وأجهزة ترقية الشغل، يهدف هذا البرنامج أساسا إلى الإدماج الاجتماعي للفئات السكانية المعوزة و مناطق الظل ، وتدعيم الانسجام الاجتماعي مع ضمان حقوقهم الاجتماعية الأساسية.

[1] مرسوم تنفيذي، رقم (273-19)، المؤرخ:2019/10/08، الجريدة الرسمية، المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، العدد رقم: 64، المؤرخة: 102019/13، ص31.

الفرع الأول : واقع المنحة الجزافية للتضامن في البلدية

نقدم في هذه فقرة قراءة إحصائية حسب وثائق المتواجدة على مستوى مكتب ش إ لواقع الدعم والمساعدات الاجتماعية من خلال الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن حسب المناطق و الجنس التي تتوفر فيها شروط الاستفادة من المنحة. والجدول التالي يبين توزيع نسبة المساعدات الاجتماعية لبلدية الغمري من المنحة الجزافية للتضامن حسب المناطق و الجنس.

جدول رقم (III-1) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة الجزافية للتضامن AFS حسب المناطق و الجنس

إسم مكان	العدد	نسبة	ذكور	إناث
شوارع بلدية	42	12.73%	4.85%	7.88%
أحياء بلدية	29	8.79%	4.24%	4.55%
الغمري مركز	21	6.36%	2.12%	4.24%
الحضارة	8	2.42%	0.30%	2.12%
دوار البرجية	87	26.36%	10.30%	16.06%
دوار بوتفاحة	22	6.67%	1.21%	5.45%
دوار الدناينية	14	4.24%	2.12%	2.12%
دوار العويسات	8	2.42%	1.21%	1.21%
دوار بلطاش	8	2.42%	0.30%	2.12%
أولاد عربية	40	12.12%	6.67%	5.45%
أولاد بورياحي	18	5.45%	2.42%	3.03%
أولاد الحاج	10	3.03%	1.21%	1.82%
أولاد عدة	10	3.03%	0.61%	2.42%
أولاد البشير	7	2.12%	1.82%	0.30%
واد المالح	6	1.82%	1.21%	0.61%
المجموع	330	100%	40.61%	59.39%

مصدر : من إعداد الطالبة، بناءا على وثائق مقدمة على مستوى مكتب ش إ (مخالصة الدفع لشهر مارس 2020)

من خلال الجدول نلاحظ أن حصة الإجمالية للمنحة الجزافية للتضامن لبلدية الغمري هي: 330 مستفيد، و هي موزعة حسب الجنس كما يلي: نسبة الذكور:40.61% و نسبة الإناث: 59.39% أي نسبة الاستفادة للمنحة عند الإناث أكبر من نسبة الاستفادة عند ذكور. وهي الأخرى موزعة أيضا على دواوير، أحياء و شوارع وخاصة مناطق الظل، ففي شوارع متواجدة ببلدية الغمري مركز نسبة الاستفادة من المنحة هي: 12.73% من مستفيدين من منحة، وهي أكبر نسبة مقارنة مع مناطق الأخرى وهذا لا يدل على شيء لان شوارع المتواجدة بالغمري مركز كثيرة ولم نستطيع ذكرها كلها، وهي كما يلي: نسبة ذكور: 4.85% و نسبة إناث: 7.88%، نلاحظ أن نسبة الاستفادة للإناث هي أكبر من نسبة الاستفادة للذكور. أما أحياء متواجدة ببلدية الغمري مركز فنسبة الاستفادة من المنحة هي: 8.79%، وهي مقسمة كما يلي: نسبة ذكور: 4.24% و نسبة إناث: 4.55%.

و في الغمري مركز نسبة الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن هي: 6.36% من مستفيدين من منحة، و هي نسبة صغيرة مقارنة مع عدد السكان الغمري مركز و حصة الممنوحة للبلدية وهذا راجع لان حصة مقسمة على جميع مناطق بلدية الغمري وغير متمركزة في مكان معين، هذه نسبة مقسمة بين ذكور وإناث كما يلي: نسبة ذكور: 2.12% و نسبة إناث: 4.24%، نلاحظ أن نسبة الاستفادة للإناث هي ضعف نسبة الاستفادة للذكور. الحضارة هي منطقة منعزلة عن الغمري مركز فنسبة الاستفادة من المنحة هي 2.42% من مستفيدين من منحة، وهي مقسمة بين ذكور و إناث كما يلي: نسبة ذكور: 0.30 % و نسبة إناث: 2.12 %.

عند الانتقال إلى دواوير نجد أن دوار البرجية يأخذ أكبر نسبة من بينهم وهذا مقارنة بعدد سكانه مع دواوير أخرى ولا ننسى حصة الاستفادة للبلدية ، فنسبة الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن هي: 26.36% من مستفيدين من منحة ، وهي مقسمة بين ذكور و إناث كما يلي: نسبة ذكور: 10.30% و نسبة إناث: 16.06%. يليه دوار بوتفاحة بنسبة 6.67%، بينما يستفيد كل من دوار الدناينية بنسبة 4.42 % من المنحة الجزافية للتضامن بينما يتشارك كل من دوار العويسات و دوار بلطاش في نفس النسبة 2.42 %، هي الأخرى مقسمة بين ذكور و إناث ففي كل من دوار العويسات و دوار الدناينية نسبة الاستفادة متساوية بين الذكور و الإناث لأنها تعتبر من مناطق الظل التي تنعدم فيها سبل الحياة وفرس العمل منعدمة في مناطق الظل للجنسين، وهي مقسمة كما يلي: 1.21%، 2.12% على التوالي، أما بنسبة لدوار بوتفاحة و دوار بلطاش كانت نسبة الاستفادة للإناث أكثر بكثير من للذكور وهي مقسمة كما يلي: نسبة ذكور:1.21%، 0.40% و نسبة إناث: 5.45% ، 2.12% على التوالي لأن فرص الاستفادة في برامج أخري عند الذكور أكبر من عند الإناث بسبب الأعراف وعدم خروج المرأة في الدواوير من البيت وهذه المنحة مقدمة بدون مقابل فهناك عدد كبير من الأرامل بالإضافة إلى المطلقات التي تتوفر فيها شروط الاستفادة من المنحة ولا ننس الفئات الأخرى طبعا.

وعند تعريفنا للبلدية تعبر منطقة عروش وبالتالي هي مقسمة إلى مجمعات سكنية عشائرية بعيدة عن المركز، أين يقوم السكان بتربية الحيوانات و استغلال الأراضي، باعتبارها منطقة فلاحيه، بالتالي هناك مناطق ظل أخري منعزلة وسكانها عاجزين عن العمل الفلاحي ولم تتسنى لهم فرص في الأعمال الأخرى (الإدارة، الصناعة و التجارة...إلخ).

فنلاحظ أن أولاد عربية نسبة الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن هي: 12.12% من مستفيدين من منحة، وهي مقسمة بين ذكور و إناث كما يلي: نسبة ذكور:6.67% و نسبة إناث: 5.45% تقريبا فرص متساوية ، يليها منطقة أولاد بورياحي بنسبة: 5.45% وهي مقسمة بين ذكور و إناث كما يلي: نسبة ذكور: 2.42% و نسبة إناث: 3.03% تقريبا. يتشارك كل من أولاد الحاج و أولاد عدة في نفس النسبة 3.03 %، هي الأخرى مقسمة كما يلي: نسبة ذكور: 1.21%، 0.61% و نسبة إناث: 1.82%، 2.42% نسبة الاستفادة عن الإناث كبيرة جدا من عند الذكور و لأنها تعتبر من مناطق الظل. يليها أولاد البشير بنسبة 2.12% وهي مقسمة كما يلي: نسبة ذكور: 1.82% و نسبة إناث: 0.30% وهنا نجد أن نسبة الذكور أكبر من الإناث.

في الأخير نصل إلى واد المالح نسبة الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن هي 1.82% من مستفيدين من منحة، وهي مقسمة بين ذكور و إناث كما يلي: نسبة ذكور:1.21% و نسبة إناث: 0.61% ، ونسبة الاستفادة للذكور ضعف نسبة الإناث .

شكل بياني رقم (2-III) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة الجزافية للتضامن AFS حسب المناطق و الجنس

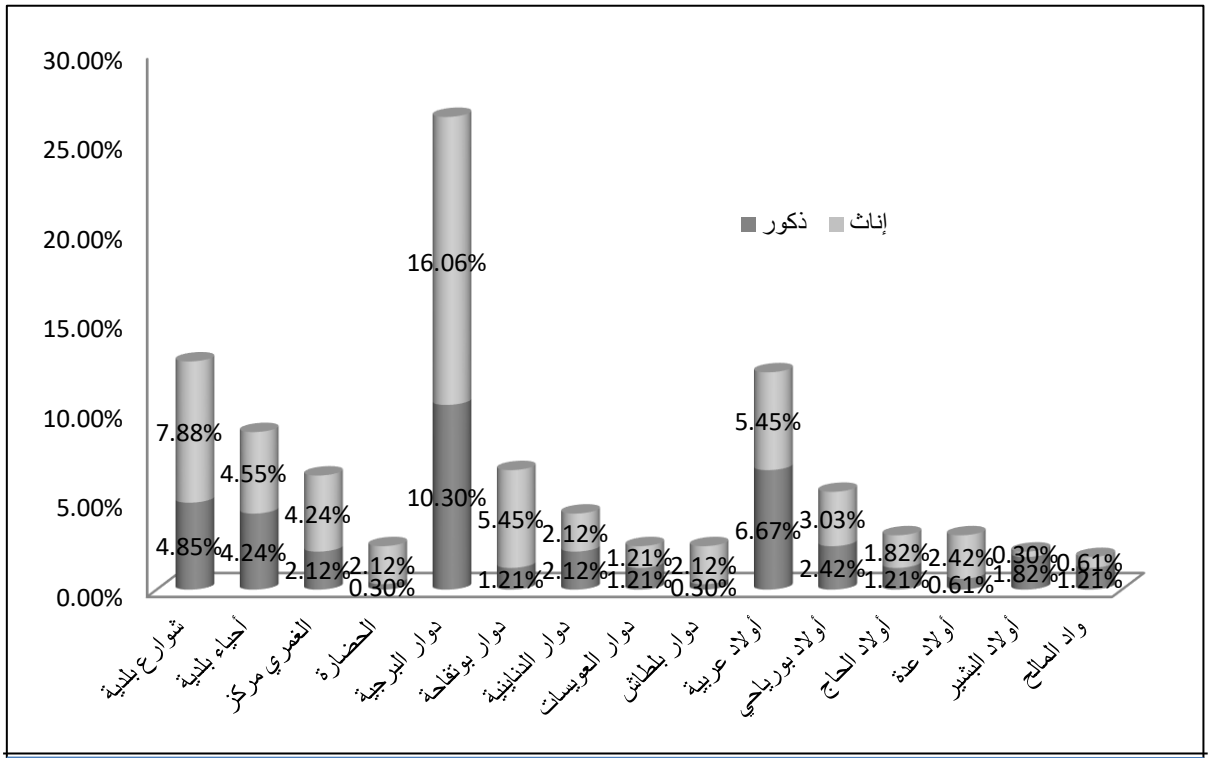

مصدر : من إعداد الطالبة ، بناءا على المعلومات من جدول رقم (1-III)

الشكل البياني المرفق يوضح الفرق بين نسبة الاستفادة للمنحة الجزافية للتضامن في المناطق ونسبة الاستفادة للجنسين في كل المناطق من المنحة، و أن منحة الجزافية للتضامن تتوزع على كامل تراب بلدية الغمري (دواوير، أحياء و شوارع وخاصة مناطق الظل) وهي غير ممركزة في منطقة معينة ، نظرا للجهود المبذولة للجنة الشبكة الاجتماعية عند تطهير قوائم الشبكة الاجتماعية و دمج مستفيدين جدد، يكون حرص كبير ومراعاة وضع الاجتماعي للمستفيدين و عائلاتهم وظروفهم المعيشية، ونلاحظ أن نسبة الاستفادة للإناث في كل المناطق إما تساوي نسبة الاستفادة للذكور أو أكثر بكثير من ضعف، كون النساء هم فئة أكثر حاجة للمساعدة الاجتماعية. باستثناء منطقة أولاد عربية ، أولاد البشير و واد المالح نسبة الاستفادة من المنحة عند الذكور أكبر منها عند الإناث. و هو نفس الشيء بالنسبة للحصة الإجمالية فنسبة الذكورهي: 40.61% و نسبة الإناث: 59.39 % أي نسبة الاستفادة للمنحة عند الإناث أكبر من نسبة الاستفادة عند ذكور، كون النساء هم فئة أكثر حاجة للمساعدة الاجتماعية.

الفرع الثاني : واقع منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة في البلدية

و نقدم في هذه فقرة قراءة إحصائية حسب وثائق المتواجدة على مستوى مكتب ش إ لواقع الدعم و المساعدات الاجتماعية من خلال الاستفادة من المنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة حسب المناطق و الجنس التي تتوفر فيها شروط الاستفادة من المنحة. والجدول التالي يبين توزيع نسبة المساعدات الاجتماعية لبلدية الغمري من المنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (جهاز نشاط الإدماج الاجتماعيDAIS أو IAIGسابقا) حسب المناطق و الجنس.

جدول رقم (III-2) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة حسب منطقة و الجنس

إسم مكان	العدد	نسبة	ذكور	إناث
مدرسة دوار بوتفاحة	2	%22.22	%22.22	0
حظيرة البلدية	2	%22.22	%22.22	0
مسجد الغمري مركز	1	%11.11	%11.11	0
مدرسة إبتدائية عكورى محمد بالغمري	1	%11.11	%11.11	0
مدرسة إبتدائية كراليفة مختار بالغمري	1	%11.11	%11.11	0
ملحقة البلدية دوار البرجية	1	%11.11	%11.11	0
قاعة العلاج دوار بالطاش	1	%11.11	0	%11.11
المجموع	9	100.00%	88.89%	11.11%

مصدر : من إعداد الطالبة، بناءا على وثائق مقدمة على مستوى مكتب ش إ (مخالصة الدفع لشهر مارس 2020)

من خلال جدول يتضح أن بلدية الغمري مستفيد من 9 مناصب في لإطار برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، وهذا العدد ضئيل جدا بنسبة لبلدية ، ذلك بسبب أن البرنامج في طريق الزوال ولا يتم دمج فيه مستفيدين جدد ، وهي موزعة كما يلي: كل من مدرسة بو تفاحة و حظيرة الغمري نسبة الاستفادة 22.22 % كلها ذكور أما مسجد الغمري مركز، مدرسة الابتدائية عكورة محمد بالغمري ، مدرسة ابتدائية كراليفة مختار بالغمري ، ملحقة البلدية بدوار البرجية و قاعة العلاج بدوار بلطاش كانت نسبة الاستفادة 11.11% هي أخرى كلها ذكور ماعدا قاعة العلاج دوار بلطاش كانت نسبة كلها للإناث بالتالي كانت نسبة الاستفادة من برنامج للذكور: 88.89 % و نسبة الاستفادة للإناث: 11.11% .

شكل بياني رقم (III-3) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة حسب منطقة و الجنس

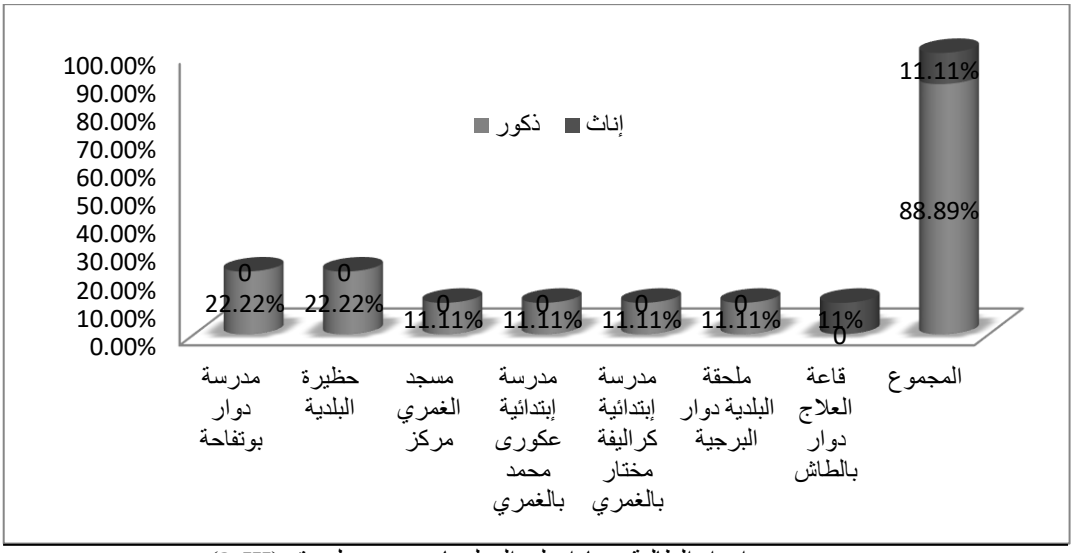

مصدر : من إعداد الطالبة ، بناءا على المعلومات من جدول رقم (III-2)

الشكل البياني المرفق يوضح الفرق بين نسبة الاستفادة للمنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة في المناطق و نسبة الاستفادة للذكور و الإناث في كل المناطق من المنحة، و أن المنحة تتوزع على مدارس و قاعات العلاج حسب حصة وهي غير ممركزة في منطقة معينة ، ونلاحظ أن نسبة الاستفادة للذكور هي 100 % في كل المناطق ماعدا في قاعة العلاج بدوار بلطاش فعكس صحيح، و هو نفس الشيء بالنسبة للحصة الإجمالية فنسبة الذكور: 88.89% و نسبة الإناث: 11.11% أي نسبة الاستفادة للمنحة عند الذكور أكبر من نسبة الاستفادة عند الإناث، وذلك لأن معظم نساء اللواتي لا يملكن دخل مستفيدات من منحة الجزافية للتضامن اللواتي تتوفر فيهن شروط الاستفادة من المنحة .

المطلب الثاني : واقع التشغيل و الإدماج للشؤون الاجتماعية

سنحاول في هذا المطلب التعرف على واقع التشغيل و الإدماج في بلدية الغمري.

الفرع الأول : واقع جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID) في البلدية

من خلال دراسة لجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID) نجد أن كل مستفيدين من هذا الجهاز تم تحويلهم إلى برامج وكالة التشغيل بمقتضى مرسوم التنفيذي[1] رقم: 19-336 المؤرخ في: 2019/12/08 المتضمن إدماج المهني و الإدماج الاجتماعية لحاملي الشهادات، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات الإدماج بصفة استثنائية، للمستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني و جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات وفق المادة الأولى من المرسوم. ولم يتم الاستفادة من مناصب أخرى بسبب جائحة كورونا (كوفيد19).

الفرع الثاني : جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS) في البلدية

و نقدم في هذه فقرة قراءة إحصائية حسب وثائق المتواجدة على مستوى مكتب ش إ لواقع التشغيل و الإدماج للشؤون الاجتماعية من خلال الاستفادة من منحة جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي حسب المناطق و الجنس التي تتوفر فيها شروط الاستفادة من المنحة. والجدول التالي يبين توزيع نسبة المساعدات الاجتماعية لبلدية الغمري من منحة حسب المناطق و الجنس.

جدول رقم (III-3) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة نشاط الإدماج الاجتماعي حسب منطقة و الجنس

إسم مكان	العدد	نسبة	ذكور	إناث
الغمري مركز	12	60.00%	40.00%	20.00%
دوار بوتفاحة	3	15.00%	5.00%	10.00%
دوار البرجية	2	10.00%	5.00%	5.00%
دوار أولاد عربية	2	10.00%	10.00%	0.00%
دوار بلطاش	1	5.00%	5.00%	0.00%
المجموع	20	100.00%	65.00%	35.00%

مصدر : من إعداد الطالبة، بناءا على وثائق مقدمة على مستوى مكتب ش إ (لشهر مارس 2020)

[1] مرسوم تنفيذي، رقم (336-19)، المؤرخ:2019/12/08، الجريدة الرسمية، المتضمنة إدماج المهني و الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات ، العدد رقم: 76، المؤرخة: 2019/12/10، ص23.

من خلال جدول يتضح أن بلدية الغمري مستفيد من 20 منصب في لإطار منحة جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي وهذا العدد ضئيل جدا بنسبة لبلدية، وهي موزعة حسب الجنس كما يلي: نسبة الاستفادة من برنامج للذكور: 65.00% و نسبة الاستفادة للإناث: 35.00%، وهي الأخرى موزعة حسب المناطق و الجنس.

شكل بياني رقم (III-4) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة نشاط الإدماج الاجتماعي حسب منطقة و الجنس

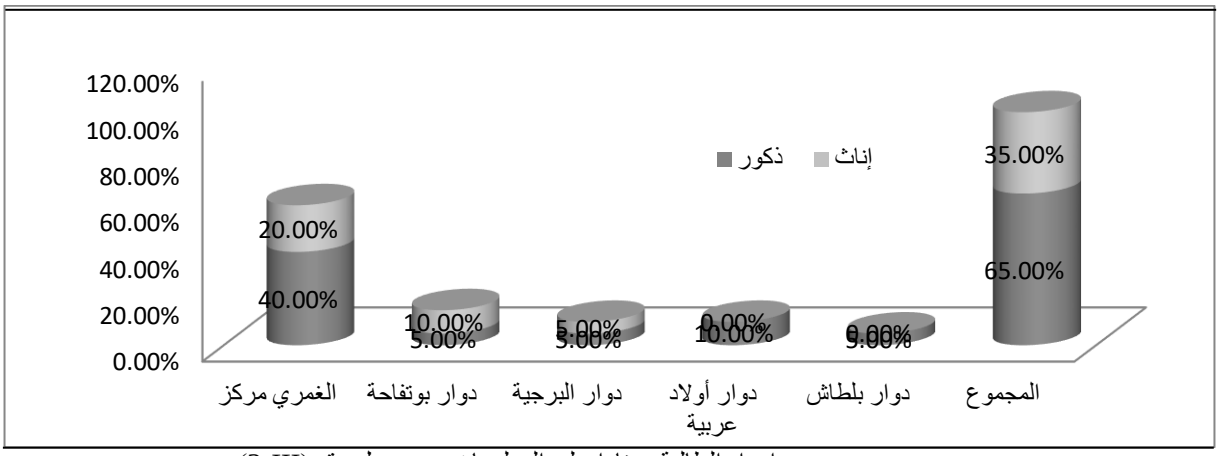

مصدر : من إعداد الطالبة ، بناءا على المعلومات من جدول رقم (III-3)

الشكل البياني المرفق يوضح الفرق بين نسبة الاستفادة للمنحة جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي في المناطق و نسبة الاستفادة حسب الجنس في كل المناطق من المنحة، وهي موزعة حسب الجنس كما يلي: نسبة الاستفادة من برنامج للذكور: 65.00% و نسبة الاستفادة للإناث: 35.00%، نلاحظ أن نسبة الاستفادة للذكور اكبر من نسبة الاستفادة للإناث و هذا لان هذه البرامج لها شروط للاستفادة ومعظم الإناث مستفيدة من برنامج الشبكة الاجتماعية منحة الجزافية للتضامن لأنها منحة بدون مقابل بدون عمل.

وهي الأخرى موزعة حسب المناطق كما يلي: الغمري مركز نسبة الاستفادة 60.00% موزعة وحسب الجنس كما يلي: نسبة الاستفادة من برنامج للذكور: 40.00% و نسبة الاستفادة للإناث: 20.00%، من خلال الجدول نلاحظ أن منطقة الغمري مركز تحصلت على حصة الأسد من حصة الإجمالية و هدا راجع لوجود مرافق للعمل أكثر من مناطق الأخرى وهدا راجع كون المناصب توزع حسب حاجة البلدية للعمال في مرافقها (مدارس الابتدائية، قاعة العلاج، مكتبة ...الأخ) ، تليها مباشرة منطقة دوار بوتفاحة بنسبة استفادة 15.00% موزعة حسب الجنس كما يلي: نسبة الاستفادة من برنامج للذكور: 5.00% و نسبة الاستفادة للإناث: 10.00%، أما كل من منطقتي دوار البرجية و دوار أولاد عربية فنسبة استفادة هي: 10.00% موزعة بتساوي حسب الجنس في دوار البرجية و كانت كلها ذكور في دوار أولاد عربية، و تحصلت منطقة دوار بلطاش على نسبة استفادة 5.00% كلها ذكور.

الفرع الثالث : واقع جهاز الجزائر البيضاء في البلدية

من خلال دراسة لجهاز الجزائر البيضاء نجد أن بلدية الغمري استفادة طول حيات هذا البرنامج من (3) ثلاث مشاريع فقط في سنتي 2014-2015.و في عامين الأخيرين هناك تجميد لهذه المشاريع من قبل وكالة التنمية الاجتماعية.

المطلب الثالث : واقع منح الشؤون الاجتماعية :

سنحاول في هذا المطلب التعرف على واقع منح ش إ في بلدية الغمري

الفرع الأول : واقع العمليات التضامنية لشهر رمضان في بلدية

و نقدم في هذه فقرة قراءة إحصائية حسب وثائق المتواجدة على مستوى مكتب ش إ لواقع العمليات التضامنية لشهر رمضان 2020 من خلال الاستفادة من منحة التضامنية لشهر رمضان (قفة رمضان) التي حصرت هذه السنة لأرباب الأسر باعتبار البرنامج مخصص لدعم العائلات حسب الجنس، ولان قفة أصبحت منحة تصب في حساب بريدي لكل شخص ولا يعتمدون على مناطق في توزيعها حسب معمول به سابقا، هذا لا يعني أنها لم تشمل كل مناطق بل كان مشكل في حفظ المعلومات لم نستطيع إحصاء المناطق. والجدول التالي يبين توزيع نسبة منحة التضامنية لشهر رمضان 2020 حسب الجنس لبلدية الغمري .

جدول رقم (III-4) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة التضامنية لشهر رمضان حسب الجنس

الحصة	ذكور	إناث	نسبة ذكور	نسبة إناث
500	144	356	28.80%	71.20%

مصدر : من إعداد الطالبة، بناءا على وثائق مقدمة على مستوى مكتب ش إ.

من خلال جدول يتضح أن بلدية الغمري خصصت500 منحة تضامنية لشهر رمضان2020، وهي موزعة كما يلي: نسبة الاستفادة من منحة للذكور: 28.80% و نسبة الاستفادة للإناث: 71.20% .

شكل بياني رقم (III-5) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة التضامنية لشهر رمضان حسب الجنس

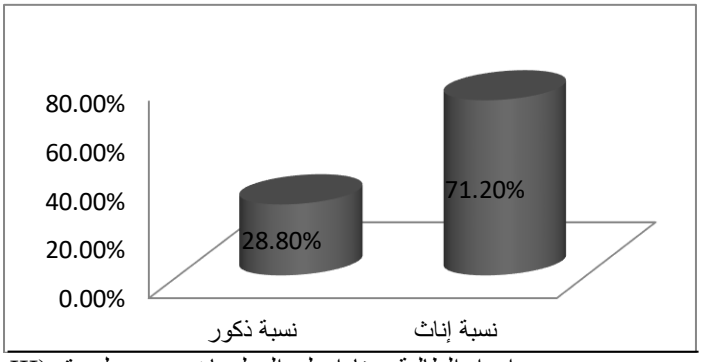

مصدر : من إعداد الطالبة ، بناءا على المعلومات من جدول رقم (III-4)

من خلال جدول يتضح أن بلدية الغمري خصصت 500 منحة تضامنية لشهر رمضان 2020، وهي موزعة حسب الجنس كما يلي: نسبة الاستفادة من منحة للذكور: 28.80% و نسبة الاستفادة للإناث: 71.20%، إن تنظيم و تسيير العملية التضامنية وبعد ضبط قوائم المستفيدين التي حصرت هذه السنة لأرباب الأسر باعتبار البرنامج مخصص لدعم العائلات ، وباعتبار الإناث الفئة الأكثر احتياج لهذه المنحة من فئة الأرامل و المطلقات أصبحت نسبة الاستفادة للإناث أكثر بكثير من الذكور.

الفرع الثاني : واقع العمليات التضامنية للدخول المدرسي في البلدية

نقدم في هذه فقرة قراءة إحصائية حسب وثائق المتواجدة على مستوى مكتب ش إ لسنة الدراسية الماضية 2018-2019 لواقع المنحة الدخول المدرسي حسب المدارس والجنس التي تتوفر فيهم شروط الاستفادة منها. و الجدول التالي يبين هذه نسبة.

جدول رقم (III-5) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة دخول المدرسي حسب المناطق و الجنس

اسم المؤسسة	حصة	نسبة
إكمالية الأمير عبد القادر بالغمري	270	35.86%
مدرسة الابتدائية عكورة محمد بالغمري	124	16.47%
مدرسة الابتدائية عبد الرحمان جيلالي بالبرجية	83	11.02%
مدرسة الابتدائية كراليفة مختار بالغمري	75	9.96%
مدرسة الابتدائية بورياحي حبيب بدوار بلطاش	73	9.69%
ثانوية	54	7.17%
مدرسة الابتدائية بلفار محمد باولاد عربية	39	5.18%
مدرسة الابتدائية اخوة العيد ببوتفاحة	35	4.65%
الإجمالي	753	100.00%

مصدر : من إعداد الطالبة، بناءا على وثائق مقدمة على مستوى مكتب ش إ.

من خلال جدول يتضح أن بلدية الغمري كانت حصة الاستفادة من منحة الدخول المدرسي هي: 753منحة، فإكمالية الأمير عبدالقادر المتواجدة بالغمري مركز كانت حصتها 270 منحة من حصة الإجمالية، أي ما يعادل نسبة 35.86 % وهي أكبر نسبة ، تليها مدرسة الابتدائية عكورة محمد بحصة 124 منحة من حصة الإجمالية ما يعادل نسبة 16.17 %، أما المدرسة الابتدائية عبد الرحمان جيلالي بالبرجية تحصلت على نسبة 11.02%، و تحصلت كل من مدرستين الابتدائيتين كراليفة مختار بالغمري مركز و بورياحي الحبيب بدوار بلطاش على: 75 ، 73 على التوالي ما يعادل نسبة 9.96 %، 9.69% على التوالي وهي تقريبا نسب متساوية. وكانت حصة الثانوية من منحة 7.17 % من حصة الإجمالية لبلدية الغمري.. أما مدرسة الابتدائية بلفار محمد بأولاد عربية فكانت حصتها 39 ما يعادل 5.18% من حصة الإجمالية. و وكانت حصة مدرسة الابتدائية الإخوة العيد بدوار بوتفاحة 35 ما يعادل 4.65 %

.شكل رقم (III-6) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة دخول المدرسي حسب المناطق و الجنس

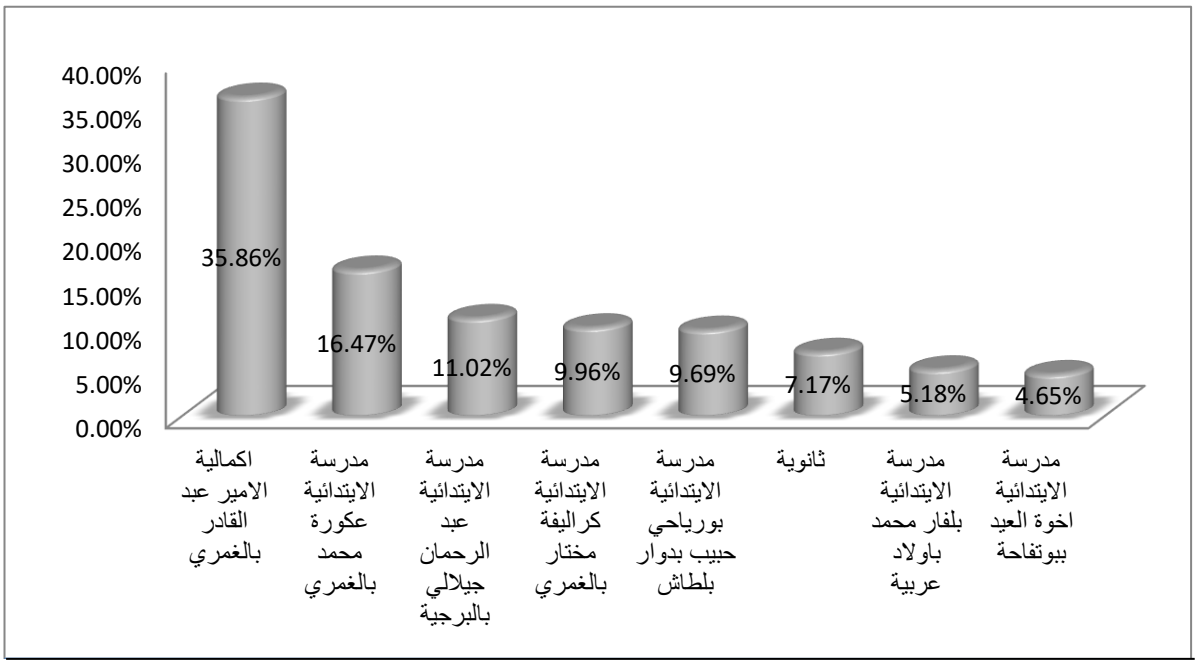

مصدر : من إعداد الطالبة ، بناءا على المعلومات من جدول رقم (III-5)

من شكل يتضح أن بلدية الغمري كانت حصة الاستفادة من منحة الدخول المدرسي هي موزعة على كل القطاعات التربية المتواجدة ببلدية الغمري، فإكمالية الأمير عبدالقادر المتواجدة بالغمري مركز كانت نسبة الاستفادة من المنحة 35.86 % وهي أكبر نسبة و هذا نظرا لعدد كبير من التلاميذ المتمرسين بها الذي يجمع كل مدارس الابتدائية، تليها مدرسة الابتدائية عكورة محمد بنسبة 16.17%، أما المدرسة الابتدائية عبد الرحمان جيلالي بالبرجية تحصلت على نسبة 11.02%، وتحصلت كل من مدرستين الابتدائيتين كراليفة مختار بالغمري مركز و بورياحي الحبيب بدوار بلطاش على: نسب 9.96 %، 9.69% على التوالي وهي تقريبا نسب متساوية. وكانت حصة الثانوية من منحة 7.17 % من حصة الإجمالية لبلدية الغمري ودلك لان الحصة لم تتغير مند 2002 حين كانت ثانوية جديدة وعدد التلاميذ لا يتجاوز 100 تلميذ رغم جهود رؤساء البلدية في زيادة حصة البلدية، إلا أنه يتم إضافة حصة إضافية متبقية من بلديات الأخرى إن توفرت في تلك سنة فقط، برغم من تشارك بلديتي الغمري و سجرارة في حصة، لان الثانوية بها تلاميذ من بلدية سجرارة، بسبب عدم وجود ثانوية ببلديتهم و الغمري أقرب بلدية للتلاميذ. أما مدرسة الابتدائية بلفار محمد بأولاد عربية فكانت نسبة الاستفادة ما يعادل 5.18%من حصة الإجمالية. و وكانت نسبة الاستفادة لمدرسة الابتدائية الإخوة العيد بدوار بوتفاحة ما يعادل 4.65 % رغم أن عدد كبير من سكان بلدية الغمري من فئات الهشة ومعوزين تم تحويل إقامتهم بدوار بوتفاحة بسبب استفادتهم من سكنات اجتماعية ، إلا أن حصة لم تتغير.

و خصصت بلدية الغمري من اجل الدخول المدرسي حصة مالية لاقتناء المحافظ المدرسية. والجدول التالي يبين نسبة توزيع هذه المساعدات من المحافظ حسب المدارس و الجنس.

جدول رقم (III-6) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من محافظ حسب المناطق و الجنس

اسم المؤسسة	حصة	نسبة
مدرسة الابتدائية عكورة محمد بالغمري	70	23.33%
مدرسة الابتدائية عبد الرحمان جيلالي بالبرجية	60	20.00%
مدرسة الابتدائية كراليفة مختار بالغمري	50	16.67%
مدرسة الابتدائية بورياحي حبيب بدوار بلطاش	40	13.33%
مدرسة الابتدائية بلفار محمد باولاد عربية	40	13.33%
مدرسة الابتدائية اخوة العيد ببوتفاحة	40	13.33%
الإجمالي	300	100.00%

مصدر : من إعداد الطالبة، بناءا على وثائق مقدمة على مستوى مكتب ش إ.

من خلال جدول يتضح أن بلدية الغمري خصصة للدخول المدرسي لسنة 2018-2019، 300محفظة و هي موزعة على (06) ستة مدارس ابتدائية المتواجدة على التراب بلدية الغمري.

شكل رقم (III-7) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من محافظ حسب المناطق و الجنس

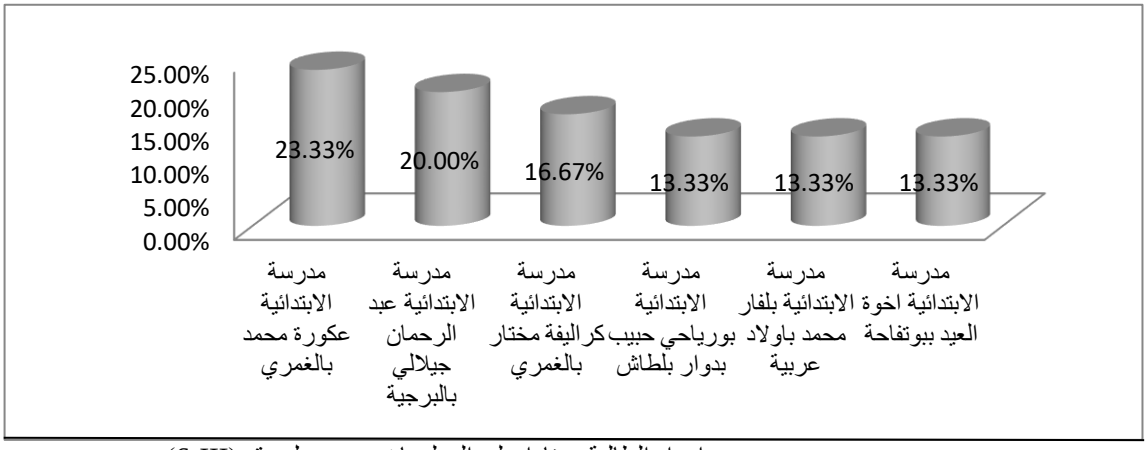

مصدر : من إعداد الطالبة ، بناءا على المعلومات من جدول رقم (III-6)

يوضح شكل أن بلدية الغمري خصصة للدخول المدرسي 300محفظة، موزعة على كل المدارس كما يلي: نسبة الاستفادة منها لمدرسة الابتدائية عكورة محمد بالغمري هي23.33% وهي أعلى نسبة نظرا لعدد التلاميذ المتمدرسين فيها، و تحصلت كل من مدرستين الابتدائيتين عبد الرحمان جيلالي بالبرجية وكراليفة مختار بالغمري على ما يعادل نسبة 20.00%، 16.67% على التوالي، أما مدارس الابتدائية بورياحي الحبيب بدوار بلطاش، بلفار محمد بأولاد عربية و الإخوة العيد بدوار بوتفاحة تحصلت على نسبة متساوية تقدر ب 13.33% من حصة الإجمالية. رغم أن عدد كبير من سكان بلدية الغمري من فئات الهشة ومعوزين تم تحويل إقامتهم بدوار بوتفاحة بسبب استفادتهم من سكنات اجتماعية، إلا أن حصة لم تتغير.

الفرع الثالث : واقع اقتناء الأدوية مجانا (الأمراض المزمنة) في البلدية

من أجل الحصول على الأدوية مجانا (الأمراض المزمنة) لفئات الهشة ومعوزين و خاصة منهم بمناطق الظل و بدون دخل ، يقوم مكتب ش إ بدفع جميع ملفات إلى المديرة النشاط الاجتماعي لتسهيل عملية على المواطنين ، نلاحظ لا يوجد إحصائيات بهذا الخصوص هناك سجل به (اسم مريض، مكان ميلاد، رد من الطبيب، تاريخ فحص طبي...إلخ.)

الفرع الرابع : واقع التكفل بالمعاقين بنسبة 100% في البلدية

نقدم في هذه فقرة قراءة إحصائية حسب وثائق المتواجدة على مستوى مكتب ش إ لشهر مارس 2020 لواقع المنح من خلال الاستفادة من المنحة المعوقين 100**%** حسب المنطقة و الجنس التي تتوفر فيها شروط الاستفادة من المنحة. و الجدول التالي يبين توزيع هذه نسبة حسب المنطقة و لجنس.

جدول رقم (III-7) : يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة المعوقين بنسبة 100 % حسب المناطق و الجنس

اسم منطقة	نسبة	ذكور	إناث
الغمري مركز	25.68%	13.51%	12.16%
أحياء بلدية	10.81%	5.41%	5.41%
شوارع بلدية	9.46%	8.11%	1.35%
الحضارة	1.35%	1.35%	0.00%
دوار البرجية	10.81%	6.76%	4.05%
دوار بلطاش	8.11%	4.05%	4.05%
دوار بوتفاحة	4.05%	2.70%	1.35%
دوار الدناينية	2.70%	1.35%	1.35%
دوار العويسات	1.35%	1.35%	0.00%
أولاد عربية	14.86%	14.86%	0.00%
أولاد البشير	4.05%	2.70%	1.35%
أولاد بورياحي	2.70%	2.70%	0.00%
أولاد الحاج	1.35%	1.35%	0.00%
أولاد عدة	1.35%	1.35%	0.00%
واد المالح	1.35%	1.35%	0.00%
المجموع	100.00%	68.92%	31.08%

مصدر : من إعداد الطالبة، بناءا على وثائق مقدمة على مستوى مكتب ش إ.

من خلال معلومات معطاة من مكتب ش إ يتضح أن بلدية الغمري مستفيد من 74 منحة معوقين 100 % (متضمنة معوقين حركيا 100%، معوقين عقليا 100% و متعدد الإعاقة بنسبة 100%)، وكل معوق تتوفر فيه شروط الاستفادة من منحة مستفيد بدون إقصاء أي احد من الاستفادة، وهدا راجع للجهود المبذولة من طرف موظفي البلدية خاصة مكتب ش إ في مساعدة كل شرائح المجتمع، وما لفت انتباه لا يوجد ملفات في انتظار الاستفادة، وهي مقسمة بين ذكور و إناث كما يلي: نسبة الاستفادة من منحة للذكور: 68.92 % و نسبة الاستفادة من منحة للإناث: 31.08% نلاحظ أن نسبة الاستفادة للذكور أكثر من ضعف نسبة الاستفادة للإناث، و هي موزعة على دواوير، أحياء و شوارع وخاصة مناطق الظل.

شكل رقم (III-8): يبين توزيع نسبة الاستفادة من منحة المعوقين بنسبة 100% حسب المناطق و الجنس

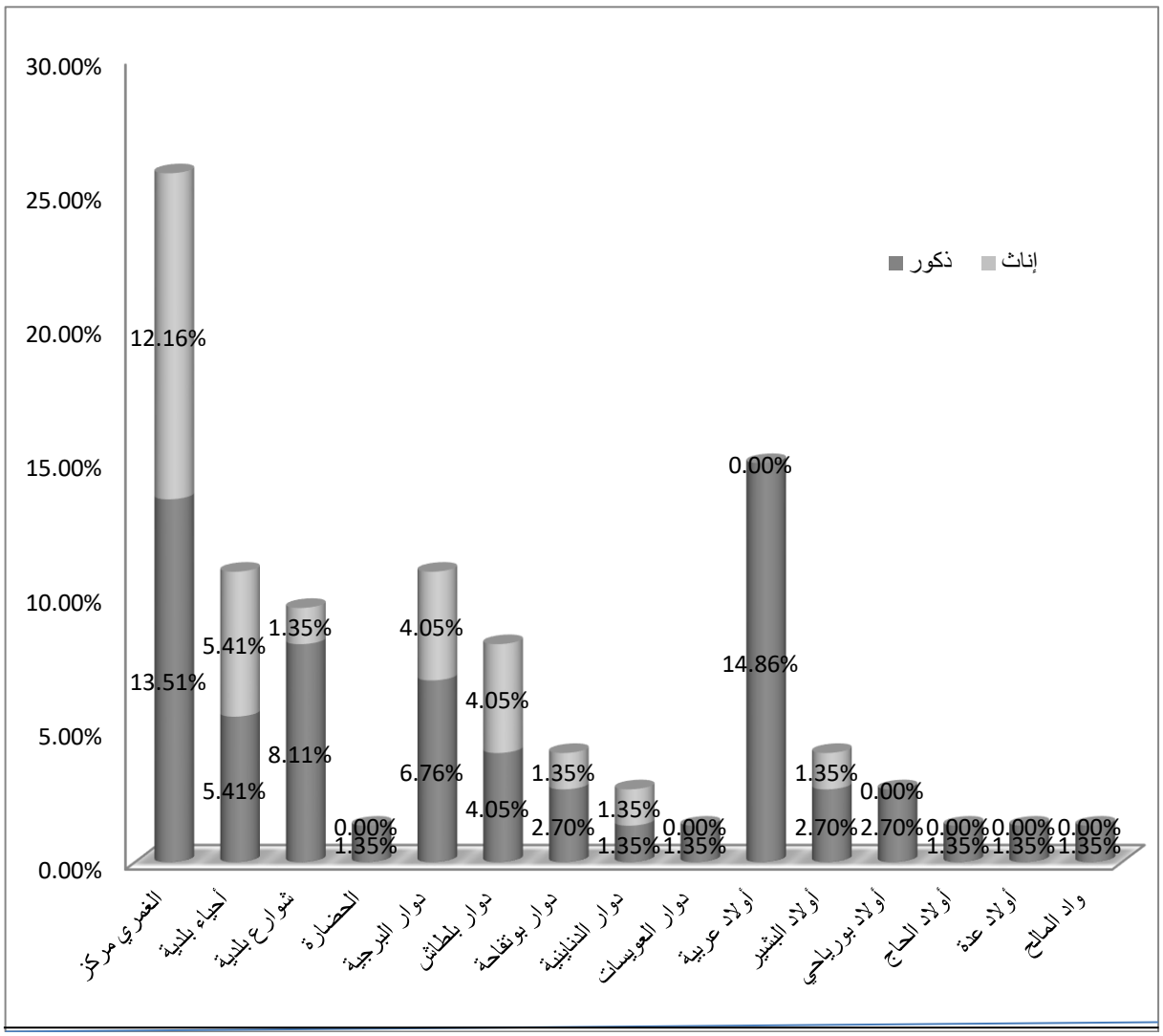

مصدر : من إعداد الطالبة ، بناءا على المعلومات من جدول رقم (III-7)

من شكل يتضح أن منحة معوقين 100 % هي موزعة على كل مناطق البلدية، وما وهي مقسمة كما يلي: نسبة الاستفادة من منحة للذكور: 68.92 % و نسبة الاستفادة من منحة للإناث: 31.08 % نلاحظ أن نسبة الاستفادة للذكور أكثر من ضعف نسبة الاستفادة للإناث، و هي موزعة على دواوير، أحياء و شوارع وخاصة مناطق الظل، ففي الغمري مركز نلاحظ أن نسبة الاستفادة للذكور هي تقريبا نفس نسبة الاستفادة للإناث. أما أحياء متواجدة ببلدية الغمري مركز فنسبة الاستفادة من المنحة وهي مقسمة بين ذكور و إناث بتساوي 50.00 % . أما شوارع متواجدة ببلدية الغمري وهي مقسمة بين ذكور و إناث كما يلي: نسبة ذكور:8.11 % و نسبة إناث: 1.35%. أما حضارة فنسبة الاستفادة من المنحة كلها ذكور.

عند الانتقال إلى دواوير نجد أن دوار البرجية يأخذ أكبر نسبة من بينهم ، فنسبة الاستفادة من المنحة هي مقسمة بين ذكور و إناث كما يلي: نسبة ذكور: 6.76% و نسبة إناث: 4.05%. و نسبة الاستفادة للدوار بلطاش هي: 8.11% مقسمة بتساوي بين الذكور و الإناث. و نسبة استفادة لدوار بوتفاحة للذكور ضعف نسبة الاستفادة للإناث نسبة إناث: 1.35%. و نسبة استفادة لدوار الدناينية مقسمة بين ذكور و إناث بتساوي. و نسبة استفادة لدوار العويسات كلها ذكور. أما أولاد عربية نسبة الاستفادة من المنحة كلها ذكور، و نسبة الاستفادة في أولاد البشير للذكور ضعف الإناث، أما أولاد بورياحي وكل من أولاد الحاج و أولاد عدة و واد المالح كانت نسبة الاستفادة كلها ذكور.

الفرع الخامس : واقع التكفل بالمسنين في البلدية

بناءا على الإعتمادات المالية المسجلة بميزانية الولاية لسنة2019 بالباب920 الباب الفرعي9204 المادة 644 منحت بلدية الغمري إعانة مالية من ميزانية الولاية مقدرة ب180.000.00دج لفائدة مسنين و العجزة و ذوي الأمراض المزمنة وذلك حسب مقرر رقم: 381 بتاريخ 31 ديسمبر 2019 ولاية معسكر، مديرية الإدارة المحلية، مصلحة الميزانية و الممتلكات، مكتب ميزانية الولاية. مقسمة على 60 مستفيد و المبلغ لكل شخص 3.000.00دج لكل شخص. و من خلال دراستنا وجدنا أن بلدية الغمري لم تقم بتطبيق هذه المقررات الاستفادة من منحة منذ سنة 2015 وهذا راجع لعدة أسباب منها حصة الاستفادة صغيرة جدا ولا يمكن تلبية مطالب جميع محتاجين، خوف من فوضت نتيجة عم الاستفادة بعض، تقصير من مسؤولين ...إلخ

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الحالة التطبيقية لبحثنا تعرفنا على بلدية الغمري وتميزها بطابع الفلاحي، حيث 7722 هكتار صالحة للزراعة، أغلب سكانها يمارسون مهنة الفلاحة ومهن الحرة غير مرخصة، مما يؤدي بهم للبحث على الضمان الاجتماعي لأسرهم من خلال برامج الدعم الاجتماعي الممنوحة لفئات الهشة والمعوزين خاصة المتواجدون بمناطق الظل.

تمثلت البرامج التنموية للشؤون الاجتماعية ببلدية الغمري في برامج الدعم الاجتماعي، برامج التشغيل و الإدماج ومنح ش إ (منحة التضامنية لشعر رمضان، منحة الدخول المدرسي ...الخ) الموجهة لفئات الهشة، من خلال دراستنا لواقع التنموي لهذه المنح وجدنا أنها تشمل الجنسين، و متوزعة على كامل تراب البلدية وغير متمركزة في منطقة معية دون الأخرى وهي تشمل حتى مناطق الظل(الحضارة، واد المالح ...الخ) ، ملفت انتباهنا أن منح برامج التشغيل و الإدماج أصبحت مناصب عمل يراعى فيها احتياج المدارس للعمال في المطعم و النظافة أكثر من العوز طالب الاستفادة، و بهذا تحول الهدف المرجو من هذه البرامج.

برامج الدعم الاجتماعي محدودة بقوانين لا يمكن لفئات الأخرى الأكثر عوز الاستفادة منها. هذه القوانين متعلقة بملف الإداري، في بعض الأحيان مواطنين في أمس الحاجة للمنحة ولكن ملفه الإداري لا يسمح له بذلك و عكس صحيح مثلا: المنحة الجزافية للتضامن لا تشمل عزياء يتيمة الأبوين أو رجال أرباب العائلات أقل من 60سنة يسكنون في منطقة من مناطق الظل، في حالة إدماجهم في برامج التشغيل، بعد مسافة من جهة عائق و مدة الإدماج من جهة أخر عائق آخر (الحالتين تتوفر فيهم شروط الاستفادة الأخرى).

إن سياسة الدعم الاجتماعي في بلدية الغمري أو الجزائر سياسة معممة يستفيد منها الأغنياء بقدر أعلى من الفقراء، وذلك راجع لعدم متابعة الدولة للإمدادات و المساعدات ما أدى إلى عدم وصولها إلى مستحقيها وضخامة الحاجات و عدم إتباع برامج الدعم الاجتماعي للسياسة المستهدفة مرجوا منها ، جعل منها سياسة مكلفة للدولة تستنزف موارد الميزانية العامة، مثال: مريضة بمرض سرطان وزجا تاجر غير مؤمن في الصندوق الوطني لغير الأجراء هذا بسبب الجهل يستعمل شتى طرق للحصول على هذه المنحة.

إن منح المقدمة من طرف برامج الشؤون الاجتماعية ورغم محدوديتها إلا أنها لها ميزات كثيرة يستفيد منها المعني و عائلته تشكل تقلل من معاناته في حياته اليومية كضمان الاجتماعي الذي يهلك عائق المعوز و بذلك فانه اتضح أن التقليل من ظاهرة العوز و التهميش الذي تعيشه فئات واسعة من المجتمعات تساعد في التغيير الاجتماعي إذا ووجهت المساعدات إلى مستحقيها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تتميز الجزائر بطابعها الاجتماعي و توزيع ريعها النفطي كمساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للفئات الهشة و المعوزين للتقليل من معاناتها ووالصول إلى مناطق الظل، الهادفة إلى تقليل الفوارق الاجتماعية و تحسين المستوى المعيشي للفئات الضعيفة، و إن تحديد مدى فعالية الاستراتجيات التي اتبعتها الدولة الجزائرية في التخفيض من الفوارق الطبقية ، يتطلب منا معرفة مدى نجاح البرامج في تحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له.

هدفنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على هذه البرامج المسيرة من قبل البلدية لفائدة هذه الفئات للتقليل من ظاهرة العوز و التهميش الذي تعيشها فئات واسعة من المجتمعات، كما حاولنا تقديم طرح مفاده وجود علاقة قوية بين هذه البرامج و التغير الاجتماعي كما رمينا إلى تبيان عدد ضئيل لهذه المنح نظرا لمحدوديتها، وقلة برامج الدولة المدعمة للإدماج الاجتماعي للتقليل من المعانات الاجتماعية للمهمشين والمقصيين داخل المجتمع يؤدي إلى انعكاسات أخرى .

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذه الورقة البحثية في:

- ✓ تستلزم التنمية المحلية مجموعة من المقومات لتحقيق أهدافها والمتمثلة في اللامركزية الإدارية، كونها أهم وسيلة لتحقيق رفاهية الإنسان في مختلف المجالات، الاجتماعية، لاقتصادية و السياسية ...الخ
- ✓ تمثل البلدية أحد أشكال التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة اللامركزية الإدارية التي تقتضي توزيع السلطة والواجبات بين الأجهزة المركزية من جهة وهيئات محلية المستقلة من جهة أخرى.
- ✓ إن سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر سياسة معممة يستفيد منها الأغنياء بقدر أعلى من الفقراء، وذلك راجع لعدم متابعة الدولة للإمدادات و المساعدات ما أدى إلى عدم وصولها إلى مستحقيها وضخامة الحاجات. وعدم إتباع برامج الدعم الاجتماعي للسياسة المستهدفة مرجوة منها ، جعل منها سياسة مكلفة للدولة تستنزف موارد الميزانية العامة.
- ✓ اتضح أن التقليل من ظاهرة العوز و التهميش التي تعيشها فئات واسعة من المجتمعات تساعد في التغيير الاجتماعي إذا وجهت المساعدات إلى مستحقيها.
- ✓ برامج الدعم الاجتماعي محدودة بقوانين لا يمكن لفئات أخرى أكثر عوز الاستفادة منها. هذه القوانين متعلقة بالملف الإداري، في بعض الأحيان مواطن في أمس الحاجة للمنحة ولكن ملفه الإداري لا يسمح له بذلك و العكس صحيح ، مثال: مريض فيه سرطان ولا يملك عدم الإخضاع للضرائب .
- ✓ تداخل المصالح يعد عبء كبير يهلك عاتق البلدية في تسييرها و تمويلها لقطاعات أخرى رغم أن هي الأخرى لها ميزانيتها الخاصة كقطاع التربية وقطاع الصحة (المدارس الابتدائية، قاعات العلاج ...الخ).
- ✓ نظرا للفترة العصيبة التي مرت بها البلاد و عدم رضا الشعب عن وضعه الاجتماعي أدى برؤساء المجالس إلى التهرب من المطالبة بهذه المساعدات.

الإجابة على الإشكاليات الفرعية:

- ✓ ما المقصود بنظام الإدارة المحلية ؟ و كيف نشأت الجماعات المحلية ؟

من خلال الفصل الأول قمنا بتبيان نظام الإدارة المحلية من خلال تبيان أسس التنظيم الإداري ومفهوم الجماعات المحلية والتعرف على نشأة وتطورات الجماعات المحلية .

- ✓ هل للجماعات المحلية (البلدية) دور في تحقيق التنمية و التغيير الاجتماعي؟
- ✓ ما هو الدور التنموي للبلدية و ما علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالتنمية؟

ومن خلال الفصل الثاني حاولنا تبيان دور البلدية في تحقيق التنمية و التغيير الاجتماعي وعلاقة الاقتصاد الاجتماعي بالتنمية.

- ✓ هل من خلال تسيير الشؤون الاجتماعية هناك تغير اجتماعي؟ وما هو هدف الشؤون الاجتماعية؟

ومن خلال الفصل الثالث بينا هدف الشؤون الاجتماعية من خلال تسيير برامج الدعم الاجتماعي والتشغيل والمنح ش إ و الهدف من هذه البرامج .

التحقق من صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تمثل الجماعات المحلية (البلدية) فاعلا محوريا في تحقيق التنمية و التغير الاجتماعي في الجزائر.

نؤكد صحة الفرضية حيث أن التركيز على الإدارة المحلية بصورة تضمن الوصول إلى أهم هدف وهو تحقيق التنمية المحلية والتغير الاجتماعي، والتكفل بالفئات الهشة و العائلات المعوزة والوصول إلى مناطق الظل وتحقيق مستوى من العيش الكريم، وإتاحة الفرص للطاقات البشرية وبناء نظام فعال للتقليل من هذه ظاهرة العوز و التهميش أولا، ثم القضاء عليها ثانيا، مع بذل الجهود لتطوير علاقة الحكومة مع المجتمع المدني وعلاقة المجتمع المدني مع المواطن، أصبحت الجماعات المحلية فاعلا محوريا في تحقيق التنمية والتغير الاجتماعي في الجزائر.

الفرضية الثانية: الفرضية الثانية: بما أن توفير شبكات الحماية والأمن الاجتماعي لهذه الفئات، كالإعانات، والمنح الداخلية أو برامج التشغيل و برامج في حالات الطوارئ، كالمجاعة و التصحر أو كما هو الحال في الوقت الراهن حالة "كورونا". فإن وعاء المساعدات الاجتماعية (التضامن) يحقق إيرادات ضخمة مما يضمن الموارد لتمويل الفئات الهشة و المحتاجين و العائلات المعوزة، للتقليل من الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

نؤكد صحة الفرضية حيث أن وعاء المساعدات الاجتماعية (التضامن) يحقق إيرادات ضخمة مما يضمن الموارد لتمويل الفئات الهشة و المحتاجين و العائلات المعوزة، للتقليل الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع وتوفير شبكات الحماية والأمن الاجتماعي لهذه الفئات مما يحقق الهدف المرجو، إلا أنه مهما بلغت كفاءة النظام الاقتصادي فإنه معرض لازمات وصدمات مفاجئة تؤثر على بعض الفئات الاجتماعية الهشة التي ستعاني مزيدا من الحرمان و التهميش.

الفرضية الثالثة: إن السعي لتحسين جميع مظاهر الحياة الاجتماعية للمواطن سيظل أحد الاهتمامات الرئيسية للسياسة التنموية أو التغير الاجتماعي، لأن تحسين إطار حياته يشمل استثمارا من أكثر الاستثمارات مردودية لتدعيم التماسك و التضامن الاجتماعي.
نؤكد صحة الفرضية حيث أن تحسين إطار حياة الفئات الهشة و المحتاجين و العائلات المعوزة، للتقليل من الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع و توفير شبكات الحماية والأمن الاجتماعي يشمل استثمارا من أكثر الاستثمارات مردودية لتدعيم التماسك و التضامن الاجتماعي و إذا كان هناك ميدان يتطلب العمل أكثر من أجل إنجاح عملية التنمية الشاملة ، فهو الميدان الذي يتصل بظروف حياة المواطن. لأن هدف مساعدات الشؤون الاجتماعية هو الإدماج الاجتماعي للفئات السكانية المعوزة ومناطق الظل، و تدعيم الانسجام الاجتماعي مع ضمان حقوقهم الاجتماعية الأساسية والتقليل من تفاوت الطبقات.

الفرضية الرابعة: : إن هدف الجماعات المحلية هو تقليل الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال إعطاء فرص لكل شرائح المجتمع بما فيها مناطق الظل، عن طريق برامج الإدماج الاجتماعي و التشغيل و منح الشؤون الاجتماعية ؟

نؤكد صحة الفرضية حيث أن لمناطق الظل نصيب في برامج الإدماج الاجتماعي و التشغيل ومنح الشؤون الاجتماعية.

التوصيات :

- ✓ لا ينبغي اعتبار الاقتصاد الاجتماعي مغايرا بل هو تفعيل لجملة من القيم المرتكزة على التعاون والتكامل والتضامن، لتغطية ما عجزت عنه الدولة في محاربة التهميش وتفاوت الطبقات.
- ✓ إصلاح سياسة الدعم الاجتماعي و التشغيل في الجزائر لأنها تحولت من منحة للفئات الهشة إلى منصب عمل يجب أن يسد به ثغرة في مؤسسة عمومية وبالتالي تحول هدف المنحة من إعانة إلى حاجة المؤسسة.
- ✓ ضرورة وضع القوانين بشكل واضح و في متناول الجميع لا تكون محتكرة من قبل الجهات المعنية. وموظف البلدية يجد صعوبة في شرها لعدم امتلاكه لها. إذ تعطى له على شكل تعليمات شفهية.
- ✓ ومن الأفضل تعديل القوانين و التعليمات بمشاركة و مشاورة رجال الميدان لأنهم أدرى بحقيقة هذه الفئات أكثر ممن أصدروا تلك القوانين وهم في الهرم الأعلى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

أنس قاسم، جعفر. **أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر**. طبعة الثانية ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 1988 .
ثروت، محمد سلبي. **التنمية الاجتماعية**. دط، كلية الآداب، جامعة بنها،دون تاريخ.
عبد الرحيم، تمام أبو كريشة. **دراسات في علم اجتماع التنمية**،دط ،جامعة الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، سنة2003 .
عبد اللطيف، رشيد احمد. **أساليب التخطيط للتنمية**. د ط ، المكتبة الجامعية، سنة 2002 .
محمد عاطف، غيث. **علم الاجتماع**. دط، بيروت، دار النهضة العربية ، سنة 1974.
محمد، شفيق. **التنمية و المشكلات الاجتماعية**،دط،جامعة الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، سنة 1991.
محمد، عبد الفتاح محمد. **ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الإجتماعية**، جامعة الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،سنة 2003.
مسعود، شيهوب. **أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية**. دط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1986.
مصطفى، الجندي. **المرجع في الإدارة المحلية**. (منشأة المعارف)، جامعة الاسكندرية، سنة1971.
مصطفى، حسين. **الإدارة المحلية المقارنة**. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة1982.

الرسائل الجامعية

أحمد، سي يوسف . **اللامركزية في الجزائر**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون كلية الحقوق)، جامعة تيزي وزو، 2013.
الشيخ، سعيدي . **الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية**. (أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية)، جامعة بلعباس، 2007.
خيضر، خنفري. **دور البلدية في التنمية المحلية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه في العلوم الاقتصاد")، جامعة الجزائر، 2016.
رتيبة، زرقاوي . **إصلاح وتطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق من 1990 إلى2015** . (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية)، جامعة خميس مليانة ، 2015.
شهام، شباب. **إشكالية تسيير الموارد المالية لبلديات الجزائر دراسة حالة بلدية معسكر**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية)، جامعة تلمسان، 2012
شويخ، بن عثمان. دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام)، جامعة الجزائر3، 2012.

صالح، ساكري . **المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية** . (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية) ، جامعة باتنة، 2008.
عثمار، عزيزي. **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية كلية علوم الارض و التهيئة العمرانية)، جامعة قسنطينة ، 2008.
ليلى، مكاك. **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإجتماع)، جامعة حاج لخضر، 2011.
محسن، يخلف . **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة**. (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية) ، جامعة بسكرة ، 2014.
محمد، خشمون. **مشاركة المجالس البلدية في التنمية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم)، جامعة قسنطينة، 2015.
نورالدين ، يوسفي. **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييميه لفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**. (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية)، جامعة بومرداس، 2012.
ياقوت، قديد. **الاستقلالية المالية للجماعات المحلية دراسة حالة ثلاثة بلديات**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية الحقوق و العلوم التجارية)، جامعة تلمسان ، 2011.
يمينة، طالبي . **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض**. (مذكرة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية)، جامعة د/الطاهر مولاي –سعيدة-، 2016.

المجلات

د. فاطمة الزهرة و آخرون. **واقع و تحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر**. مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المجلية المستدامة-، العدد06، جامعة يحي فارس، المدية ، الجزائر، جوان 2016.

النسخة الالكترونية

الموقع http:// www.joradp.dz/JRN/ZA/htm ، تاريخ التصفح : 2020/06/13 علي ساعة 19:17.

القوانين و المراسيم

قانون، رقم (09-84)، المؤرخ في: 1984/02/04، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية، العدد رقم 06، المؤرخة في: 1984/02/07.
قوانين و أوامر، أمر رقم (38-69)، المؤرخ:1969/05/23، الجريدة الرسمية، يتضمن قانون الولاية، العدد رقم 44، المؤرخة: 1969/05/23.

قوانين وأوامر، أمر رقم (24-67)، المؤرخ:1967/01/18، الجريدة الرسمية، يتضمن القانون البلدي، العدد رقم 06، المؤرخة: 1967/01/18.
مرسوم تنفيذي، رقم90-402، المؤرخ في: 1990/12/15، يتضمن تنظيم الكوارث الطبيعية و الأخطار التقنولوجية الكبرى ومسيره،الجريدة الرسمية، العدد55 ، المؤرخة في : 1990/12/19.
مرسوم تنفيذي، رقم (353-96)، المؤرخ:1996/10/19، الجريدة الرسمية، يتضمن القانون الملية التكميلي لسنة 1994، العدد رقم: 62، المؤرخة: 1996/10/20.
مرسوم تنفيذي، رقم (127-08)، المؤرخ:2008/04/30، الجريدة الرسمية، يتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، العدد رقم: 23، المؤرخة: 2008/05/04.
مرسوم تنفيذي ، رقم 11-10، المؤرخ في2011/06/22، يتعلق بالبلدية ، رقم العدد37 ، المؤرخة في: 2011/05/03.
مرسوم تنفيذي، رقم (78-12)، المؤرخ:2012/02/12، الجريدة الرسمية، والمتعلق بجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، العدد رقم: 09، المؤرخة في: 2012/002/19.
مرسوم تنفيذي، رقم (273-19)، المؤرخ:2019/10/08، الجريدة الرسمية، المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، العدد رقم: 64، المؤرخة: 102019/13.
مرسوم تنفيذي، رقم (336-19)، المؤرخ:2019/12/08، الجريدة الرسمية، المتضمنة إدماج المهني و الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات ، العدد رقم: 76، المؤرخة: 2019/12/10.

الملخص:
تتميز الجزائر بطابعها الاجتماعي هدفها تحسين المستوى المعيشي للفئات الهشة والمعوزين والوصول إلى مناطق الظل قصد دفعهم إلى التأقلم في بيئتهم، دون الإحساس بعنصر الحرمان و عدم المساواة الطبقية، ومن خلال تسليط الضوء في بحثنا هذا على هذه البرامج المسيرة من قبل الشؤون الاجتماعية بالبلديات لفائدة هذه الفئات بينا وجود تغير اجتماعي ينعكس على المستفيدين من المنح.
وان اتساع حجم المجتمعات أدى إلى زيادة العبء على الدولة مما جعلها تنتهج أسلوب التنظيم الإداري اللامركزي في تسيير شؤونها، و تعد الجماعات المحلية من أهم الآليات التي يتجسد من خلالها هذا الأسلوب و ذلك بمشاركة أفراد المجتمع المحلي في تسيير برامجها التنموية .
ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل لها في ما يلي:
بالرغم من وجود علاقة قوية بين هذه البرامج والتغيير الاجتماعي إلا أن سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر سياسة معممة يستفيد منها الأغنياء بقدر أعلى من الفقراء، وذلك راجع لعدم متابعة الدولة للإمدادات و المساعدات، ما أدى إلى عدم وصولها إلى مستحقيها وضخامة الحاجات، وأيضا عدم إتباع برامج الدعم الاجتماعي للسياسة المستهدفة المرجوة منها، جعل منها سياسة مكلفة للدولة تستنزف موارد الميزانية العامة.

الكلمات المفتاحية : الجماعات المحلية- البلدية- الشؤون الاجتماعية- التنمية- التغير الاجتماعي.

Résumé :
L'Algérie est connue par son statue sociale son but est d'améliorer le niveau de vie des plus démunies et de couvrir toute les régions de l'Algérie profonde, sans avoir le sentiment d'inégalité de classe social.
L'Algérie a adopté différents performance de développent pour un changement au
L'expansion de la taille des sociétés a mène à une augmentation des charge de l'état, ce qui l'a poussé à un mode d'organisation administratif de centralise par la participation des collectivités locales dans la gestion des programmes de développent.
Notre but par cette recherche est de faire
An peut résumer les résultats obtenus comme suite :
Nous avons essayé de poser une idée qu'il existe une fort relation entre ces programmes et le changement sociale mais La politique de soutien sociale est généraliser ou les riches bénéficient plus que les pauvres à cause de l'incapacité de l'état à contrôler et faire un suivi de l'approvisionnement et de l'aide de l'état qui a mènes à prive les nécessiteux.

Most clés : les collectivités locales –municipalité – développent affaires sociales – changement social.

Abstract :

Algeria is a social state its aim is to improve the living standards for the vulnerable and the needy groups in society as well as to reach shadow areas in order to adapt them in their society without feeling deprivation and class inequality. Indeed; Algeria adopted many development programs that aim at social change since development is a means or a tool to make a change.

The spread of social led to increase burdens on the state. This made it follow a decentralized administrative organisation in managing its affairs. The elected popular councils are one of the main mechanisms that show the decentralized administrative method through the participation of the Local groups in the conduct of its development program.

Through this research, our objective is to shed light on these programs run by municipal office for the benefit of the needy groups in society. We also present a thesis that there is a strong relation between these programs and the social change as we present a few escamples of prevail due to its limited availability and lack of programs supporting the integration. This leads to other results. The main findings can be summarized as follow.

The social support polity in Algeria is generalized and it is beneficial for the rich more than the poor. This due to the state's absence of the follow up and control of the supplies and aids which led to its failure to reach those who deserve them and the spread of the gap of need. Moreover; the absence of the social support programs control costs the state huge amounts of money and drains the public budget revenues.

Key words: Local groups – municipality – social affair development – social change.